

عميد كلية الدراسات العليا

محمود بن علي

د/عبد

الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

دور العسكر في الصراع السياسي في سوريا

(١٩٤٦-١٩٥٨)

٧١٧
٧١

خليفة رضا محمود بن علي

إشراف

الدكتورة سهيلة الريماوي

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ، بكلية الدراسات العليا

في الجامعة الأردنية

تموز-١٩٩٥م

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٩٥ / ٨ / ٧ وأجيزت

التوقيع

أعضاء اللجنة

رئيساً
د. محمد الرمضان

الدكتورة سهيلة الريماوي

عضواً
عبدالله

الأستاذ الدكتور عبدالكريم غرايبة

عضواً
عبدالله

الأستاذ الدكتور علي محافظطة



شكر وتقدير

يسعدني في هذا المقام أن اتقدم بخالص الشكر والتقدير، وعظيم الامتنان والعرفان إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة سهيلة الريماوي أستاذة التاريخ الحديث في كلية الآداب بالجامعة الأردنية ، التي تفضلت مشكورة بالإشراف على هذا البحث، على ما شملتني به من رعاية وارشاد طيلة فترة إعدادي لهذا البحث، فأنارت بارشاداتها وأرائها السديدة، ونصائحها القيمة أمامي سبيل البحث العلمي، وجنبتني أخطاء ما كنت لأتخلص منها بغير عنايتها وتوجيهاتها، فجزاها الله عني كل خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر لجميع أستاذتي في قسم التاريخ، الذين كان لهم الفضل الكبير في تنمية قدراتي على البحث.

واعترافاً بالفضل أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى جميع الأخوة موظفي الجامعة الأردنية، وكذلك لكل من قدم لي يد العون والمساعدة في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود.

والله ولي التوفيق

الباحث

خليفة رضا محمود

المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب.....
الإهداء	ج.....
المحتويات	د.....
ملخص الدراسة	ح.....
المقدمة وتحليل المصادر	١.....
الفصل الأول: الحكم الوطني في سوريا (١٩٤٦-١٩٤٩)	٧.....
التمهيد	٧.....
الأحزاب السورية	١٠.....
الكتلة الوطنية في الحكم بعد الجلاء (عهد الاستقلال)	١٨.....
تعديل قانون الانتخابات	٢٢.....
تعديل الدستور	٢٦.....
أثر المشكلة الفلسطينية على الحكومة الوطنية في سوريا	٢٨.....
وزارة خالد العظم	٢٨.....
الفصل الثاني: الانقلابات العسكرية والصراع حول السلطة (١٩٤٩-١٩٥٤)	٣٥.....
الانقلاب العسكري الأول	٣٦.....
اسباب الانقلاب العسكري الأول	٣٧.....
من هو حسني الزعيم	٤٠.....
الأعمال التي قام بها قائد الانقلاب حسني الزعيم	٤١.....
اسباب سقوط حكم حسني الزعيم	٤٤.....
الانقلاب العسكري الثاني	٤٧.....
أسباب الانقلاب العسكري الثاني في تاريخ ١٤ آب ١٩٤٩ م	٤٧.....
من هو سامي الحناوي؟	٤٩.....

٤٩	الأعمال التي قام بها سامي الحناوي
٥٢	تقييم حكم سامي الحناوي
٥٣	الانقلاب العسكري الثالث
٥٣	أسباب الانقلاب العسكري الثالث
٥٤	الأعمال التي قام بها أديب الشيشكلي
٥٦	الجمعية التأسيسية ومشروع الدستور
٥٩	من هو أديب الشيشكلي
٦٠	الانقلاب العسكري الرابع: الحكم العسكري
٦٢	ردود الفعل على الانقلاب العسكري الرابع
٦٣	إنجازات الحكم المباشر
٦٤	دكتاتورية الشيشكلي
٦٨	سقوط حكم أديب الشيشكلي
٧٠	تقييم حكم أديب الشيشكلي

الفصل الثالث: موقف الأحزاب السورية من الصراع السياسي

٧٣	في سوريا (١٩٤٩ - ١٩٥٨)
٧٣	موقف الحزب الوطني من الصراع السياسي في سوريا
٧٨	موقف حزب الشعب من الصراع السياسي في سوريا
٨٦	موقف الحزب القومي السوري من الصراع السياسي في سوريا
٩١	موقف الحزب الشيوعي من الصراع السياسي في سوريا
٩٦	موقف الأخوان المسلمون من الصراع السياسي في سوريا
١٠٠	حل الأحزاب في عهد الشيشكلي وتأسيس حزب التحرير العربي:
١٠٢	موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من الصراع السياسي في سوريا
١١٢	موقف الحزب التعاوني الاشتراكي من الصراع السياسي في سوريا

الفصل الرابع: الموقف العربي والدولي من الصراع

١١٥.....	السياسي في سوريا (١٩٤٩-١٩٥٨)
	الموقف العربي
١١٥.....	الموقف العراقي
١٣١.....	الموقف المصري
١٣٩.....	الموقف السعودي
١٤٣.....	الموقف اللبناني
١٥٠.....	الموقف الأردني
	الموقف الدولي
١٥٨.....	الموقف الفرنسي
١٦١.....	الموقف البريطاني
١٦٥.....	موقف الولايات المتحدة الأمريكية
١٧٥.....	موقف الاتحاد السوفياتي
١٧٩.....	الخاتمة
١٨١.....	ثبت المصادر والمراجع
١٩٢.....	الملخص باللغة الانجليزية

ملخص الدراسة

دور العسكر في الصراع السياسي في سوريا

(١٩٤٦-١٩٥٨)

خليفة رضا محمود بني علي

إشراف

الدكتورة سهيلة الريماوي

تبحث الدراسة في دور العسكر في الصراع السياسي في سوريا (١٩٤٦-١٩٥٨) مركزة على دور الحكم الوطني، والدور العسكري في قيادة سوريا مع بيان الموقف الحزبي والموقف العربي والأوروبي من الصراع السياسي في سوريا حول السلطة.

وقد جاءت الدراسة في أربعة فصول ومقدمة وخاتمة، تناول الفصل الأول منها موضوع الحكم الوطني في سوريا (١٩٤٦-١٩٤٩م) مبيناً دور الكتلة الوطنية في قيادة البلاد بعد الجلاء، وانسلاخ الأحزاب عنها، وبروز أحزاب جديدة على السطح، ساعدت على تعديل قانون الانتخابات، وتعديل الدستور، وبينت سياسة شكري القوتلي بعد تجديده الرئاسة، التي اتسمت بعدم الإهتمام بشؤون البلاد، فتوسعت قاعدة المتظاهرين ضد السلطة، وجاءت هزيمة ١٩٤٨م التي حلت بسوريا، مما زاد السخط السياسي على الحكم، وأدى إلى تغير رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه.

واشتمل الفصل الثاني على الانقلابات العسكرية والصراع حول السلطة (١٩٤٩-١٩٥٤) وقد بين هذا الفصل الأسباب التي أدت إلى حدوث الانقلابات العسكرية، والأساليب التي أتبعها قادة الانقلابات العسكرية مثل: استبدال الدستور، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وإصدار مراسيم وقوانين فيها تعطيل للدستور القديم والجديد، واستبدال الديمقراطية بالديكتاتورية، بالإضافة

إلى تراجم الحياة قادة الانقلابات العسكرية، وأخيراً استعرضت الأسباب التي أدت إلى سقوط قادة الانقلابات كل على حدة.

وخصصت الفصل الثالث: لدراسة موقف الأحزاب السورية من الصراع السياسي في سوريا حول السلطة (١٩٤٩-١٩٥٨) وبينت دور الأحزاب المسيطرة على السلطة (حزب الشعب، والحزب الوطني) في توجيه السياسة السورية، وربط علاقتهما بالخارج، بالإضافة إلى موقفها من السلطة السياسية الحاكمة، وبينت دور الأحزاب العقائدية، والأيدولوجية وموقفها من الانقلابات العسكرية وما بعدها في مواجهة الأخطار الخارجية المحيطة بسوريا، وأبعدها عن هذه الأخطار.

أما في الفصل الرابع فقد تناولت الموقف العربي والدولي في الصراع السياسي في سوريا (١٩٤٩ - ١٩٥٨) مركزاً على مواقف الدول العربية التي لعبت دوراً فاعلاً في التأثير على السياسة السورية الداخلية محاولة إيجاد حكومة موالية لها، باستخدام الطرق الدبلوماسية تارة والأموال تارة أخرى لتحقيق الإتحاد في سوريا، لذلك أصبحت سوريا مركز صراع بين المحاور العربية، وبينت في هذا الفصل الموقف الأوروبي ودوره في التخطيط للإنقلابات العسكرية والتأثير على قادتها في إيجاد حكومات موالية لسياستها، ومحاولتها فرض سياسة الأحلاف على سوريا لمواجهة الخطر الشيوعي، وضم سوريا إلى دائرة النفوذ الغربي، وأخيراً استعرضت موقف الإتحاد السوفياتي في الوقوف إلى جانب سوريا ودعمها ضد النفوذ الرأسمالي، وإتجاه سوريا إلى سياسة التقارب مع الإتحاد السوفياتي لمواجهة الأخطار المحيطة بها.

وانهتت الدراسة بخاتمة احتوت على النتائج التي بينتها الفصول الأربعة قبلها.

المقدمة وتحليل المصادر

هذه الرسالة دراسة تاريخية لدور العسكر في الصراع السياسي في سوريا ١٩٤٦-١٩٥٨ وهو موضوع شغل تفكيري عند التقدم لتسجيل رسالتي للماجستير وقد راق لي هذا الاختيار لما تتصف به هذه الدراسة من أهمية تاريخية، خاصة أن الموضوع يعنى بصورة مباشرة بفترة تاريخية حرجة ليس في تاريخ سوريا فحسب بل على صعيد الدول العربية ومنطقة الشرق الاوسط بوجه عام، فقد شهدت تلك الفترة حصول بعض الدول العربية على الاستقلال وتغييرات في السلطة الحاكمة، وانبثاق اكثر من حدث سياسي او حلف عسكري سواء في البلاد العربية او في منطقة الشرق الاوسط وظهور دولتين جديدتين لتزعم العالم، مما أحدث تغييرات سياسية أثرت على سوريا بشكل خاص، وباقي الدول العربية المجاورة لها بشكل عام.

أما سبب أختياري لعام ١٩٤٦ كنقطة بداية فيعود الى أن هذا العام شهد جلاء القوات الفرنسية عن سوريا والوقوف عند عام ١٩٥٨ الذي شهد الوحدة مع مصر.

ومن الملاحظ أن تلك الفترة محل دراسة نادرة لحدائثة الموضوع، لذلك كنت اقدر عندما أخترت موضوع الدراسة أنني أختار موضوعاً غير مطروق بصورة مباشرة تقف امام معالجته صعوبات جمة، ولكنني وجدت من أهمية الموضوع بل ومن تلك الصعوبات نفسها حوافز دفعتني للتصدي للمهمة.

جاءت الدراسة في أربعة فصول وخاتمة وثبت للمصادر والمراجع، بحثت في الفصل الأول: الحكم الوطني في سوريا (١٩٤٦-١٩٤٩) وبينت دور الكتلة الوطنية في قيادة البلاد لتحقيق الجلاء، ودورها في إحداث التغيير في الحياة السياسية في سوريا، متمثلة في تعديل قانون الانتخابات والدستور، وعدم قدرتها في إحراز أي تقدم على الجبهة الداخلية، والقيام بالإصلاحات التي كان ينشدها السوريون بعد

الجلاء، إلى جانب الإنتهاكات الديمقراطية، وبينت أثر المشكلة الفلسطينية على الحكومة الوطنية واستياء الشعب السوري منها نتيجة لهزيمة حرب ١٩٤٨م، الأمر الذي أثر على الفئة الحاكمة، واسقط الحكومة الوطنية.

أما في الفصل الثاني: فأفرد للبحث عن الانقلابات العسكرية (١٩٤٩-١٩٥٤) مبيناً الأسباب التي أدت إلى حدوث الانقلابات العسكرية، وتذرعها في الحفاظ على استقلال النظام الجمهوري والديمقراطي لما لحق بهم من مفاسد، لكن سرعان ما كشف قادة الانقلابات عن طموحاتهم الشخصية للوصول إلى السلطة، وبينت أثر الانقلابات العسكرية في أضعاف الدولة السورية، وظهور التنافس الخارجي لضمها، وضم الفصل ترجمة لحياة قادة الانقلابات مع التعرض لإنجازات الحكومات العسكرية، وبحثت أخيراً الأسباب التي أدت إلى سقوط الحكومات العسكرية في سورية.

الفصل الثالث: جاء للبحث في موقف الأحزاب السورية من الصراع السياسي في سوريا حول السلطة (١٩٤٩-١٩٥٨) مبيناً موقف الأحزاب السورية من الانقلابات العسكرية، والصراع فيما بينها للوصول إلى الحكم في العهد العسكري، كذلك الدور الذي لعبته الأحزاب في ربط السياسة السورية في العلاقات الخارجية، وبينت موقف الأحزاب من سياسة الأحلاف العسكرية التي هدفت ربط سوريا بالنفوذ الغربي، بالإضافة إلى دور بعض الأحزاب في تحقيق الوحدة المصرية.

الفصل الرابع: خصص للبحث في الموقف العربي والدولي من الصراع السياسي في سوريا (١٩٤٩-١٩٥٨) موضعاً مساعياً للحكومات العربية في ايجاد حكم موال لها في دمشق بهدف ضم سوريا للإتحاد العربي، وتمثل في موقف العراق والأردن من جهة، ومصر والسعودية من جهة أخرى، وبحثت موقف الحكومات العربية من قيام الانقلابات العسكرية، ومحاولة ضم سوريا إلى حلف بغداد والمواقف المضادة من قبل مصر والسعودية لهذا الحلف، وإتجاه سوريا لسياسة التقارب مع مصر.

وبينت الموقف الدولي في التخطيط للانقلابات العسكرية، ومحاولة جر سوريا لسياسة الأحلاف والتخطيط لإسقاط النظام الجمهوري، بهدف منع التسرب

الشيوعي إلى سوريا ومنطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي أدى بسوريا إلى انتهاج سياسة التقارب مع الإتحاد السوفياتي لحمايتها من الأخطار الخارجية.

وأنهت الدراسة بخاتمة أوضحت فيها أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها بعد الدراسة.

وتمثلت الصعوبات التي واجهتها خلال جمعي المادة العلمية لهذه الدراسة

في:

١- افتقار مكتبة الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك للوثائق التي تخص هذه الفترة، ولذا فإني أدعو القائمين عليها بالإهتمام بقسم الوثائق لماله من أهمية كبرى في إعداد الرسائل الجامعية والبحوث العلمية.

٢- وللبحث عن هذه الوثائق سافرت إلى سوريا، حيث ترددت خلال الفترة التي قضيتها بين مركز الوثائق التاريخية ومكتبة الأسد، ولم يسمح لي بالإطلاع على الوثائق التي تخص هذه الفترة، ولكنني استفدت من مكتبة الأسد حيث وجدت عدداً من الكتب الهامة التي تخص موضوع الدراسة، كما قدموا لي بعض الصحف غير المتواجدة في مكتبة الجامعة الأردنية.

اعتمدت في إنجاز هذه الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع.

أولاً: الوثائق:

ومن أهمها الوثائق التي تقع تحت رمز د.ك.و. والتي تعني وثائق البلاط الملكي العراقي المودعة في دائرة الكتب والوثائق الوطنية في بغداد، وملفات وزارة الخارجية العراقية، وقد أفادت هذه الوثائق الدراسة بمعلومات قيمة وأسهمت في توضيح بعض الجوانب السياسية التي تتعلق بموضوع موقف العراق، مع أنها تمثل وجهة النظر الرسمية للحكومة العراقية وموقفها من سوريا.

وتأتي أهمية هذه الوثائق بالنسبة للدراسة بشكل رئيسي في بيان المواقف الرسمية والشعبية العربية والدولية تجاه سوريا، وعلى الأخص موقف العراق، وكشف النقاب عن كثير من الخفايا التي تقف وراء الإتجاهات السياسية المتضاربة حول الموقف.

وقد أفادت هذه الوثائق الدراسة في معلومات قيمة، وأسهمت في توضيح بعض الجوانب السياسي التي تتعلق بموضوع موقف العراق، مع أنها تتمثل وجهة النظر الرسمية للحكومة العراقية، وموقفها من سوريا.

ثانياً: المصادر والمراجع:

أعتمدت على مجموعة من المصادر العربية والأجنبية الحديثة المتوفرة، ومن الكتب العربية كتاب باتريك سيل (الصراع على سوريا ١٩٤٥-١٩٥٨) ويعتبر الكتاب من المصادر الهامة لدراسة تاريخ سوريا، وباقي الدول العربية، حيث أن سيل كان يعمل صحفياً مما أتاح له الإطلاع على الوثائق الهامة في تاريخ سوريا، رغم أن المعلومات الواردة فيه متشابكة وتمثل وجهة النظر البريطانية، إلا أن المادة التي يضمها الكتاب، قد اغنت الكثير من جوانب الدراسة بالمعلومات القيمة.

ولا يقل عنه أهمية الكتاب الذي ألفه جوردن توري (السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ - ١٩٥٨م) الذي تناول فيه الحياة الداخلية لسوريا وعلاقتها الخارجية، والكتاب المذكور قد أفاد الدراسة في كثير من المعلومات القيمة.

ومن الكتب المعربة كتاب بيربوداغوفا (الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني ١٩٤٥ - ١٩٦٦) وقد أفاد البحث بكثير من المعلومات، بالرغم من أنه يمثل وجهة النظر السوفياتية.

ومن الكتب العربية التي أغنت الدراسة كتاب غالب العياشي (تاريخ سورية السياسي من الانتداب إلى الانقلابات ١٩١٨ - ١٩٥٤)، وأفاد الكتاب المذكور الدراسة بكثير من المعلومات القيمة، خاصة وإن صاحب الكتاب لم يكن منتظماً إلى حزب ما في المجلس النيابي السوري أو هيئات أخرى سياسية.

ولا يقل أهمية عنه منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي بعنوان (نضال البعث) الجزء الأول والثاني، كذلك كتاب صلاح العقاد (تاريخ المشرق العربي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى قيام الوحدة المصرية، وفيه معلومات قيمة لدراسة تاريخ سوريا وباقي الدول العربية).

بالإضافة إلى كتاب وليد المعلم (سوريا ١٩١٨ - ١٩٥٨) الذي أفاد الدراسة بالمعلومات القيمة، وبالوثائق التي نشرها في آخر الكتاب.

وأضافت بعض المصادر الأجنبية مادة لا بأس بها إلى البحث ومنها:

Ziadeh, Nicola, Syria and Lebanon

ويتضمن تاريخ سوريا ولبنان وفيه معلومات قيمة أفادت الدراسة كثير من المعلومات، إضافة إلى بعض الكتب الأخرى.

* ثالثاً: الصحف والدوريات العربية:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الصحف السورية مثل: الأيام، الانقلاب التحرير العربي البعث، وقد كانت هذه الجرائد بمثابة شاهد عيان لكل ما يجري من أحداث، بالرغم من أنها تمثل رأي الفئة الحاكمة، بالإضافة إلى جريدة الأردن، والدفاع التي أمدت الدراسة بكثير من المعلومات القيمة، أما الدوريات العربية الأخرى فهي مثبتة في ثبوت المصادر والمراجع.

* رابعاً: المذكرات

اعتمدت في إعداد الدراسة على مجموعة لا بأس بها من المذكرات الشخصية الهامة، لعل من أهمها كتاب خالد العظم، مذكرات ج ٢، ج ٣ الذي أغنى البحث بكثير من المعلومات القيمة ويعتبر مصدراً هاماً لدراسة تاريخ سوريا والعلاقات الخارجية، مع أنه عبر في بعض الحالات عن وجهة نظره في الأحداث، ولا يقل عنه أهمية كتاب حسن الحكيم (مذكراتي تاريخ سوريا الحديث ١٩٥٠-١٩٥٨) قسم ٢، الذي أفاد البحث بكثير من المعلومات والوثائق القيمة، وخصوصاً أن صاحب الكتاب قد شغل رئيساً للوزراء، مما أتاح له مشاهدات الأحداث والإطلاع عليها.

خامساً: الرسائل العلمية العربية والأجنبية:

أسهمت الرسائل العلمية في إغناء البحث بمعلوماتها القيمة ومن أهمها: رسالة الدكتوراه لسهيلة الريماوي بعنوان (الحياة الحزبية في سوريا ١٩٢٠-١٩٤٥) وفيها معلومات قيمة لدراسة موضوع الأحزاب مع أنها لا تقع خلال فترة الدراسة لكن لا غنى عنها لدراسة الأحزاب. **

ومن الرسائل الأخرى رسالة الماجستير لعباس غضبان داود (العراق وسوريا) دراسة تاريخية لموقف العراق من تطور الأحداث السياسية في سوريا، وفيها دراسة وافية عن موقف العراق من الأحداث السورية.

ومن الرسائل العلمية باللغة الإنجليزية رسالة الدكتوراه

Kayali, Nizar Syria- A Polittcal Study (1920- 1950)

التي اسهمت في تقديم المعلومات للدراسة.

وأخيراً أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني للدكتورة سهيلة الريماوي، التي تفضلت مشكورة بالاشراف على هذا البحث، وعلى ما شملتني به من رعاية وارشاد طيلة فترة اعدادي لهذا البحث.

كما اتقدم بخالص شكري وتقديري للاستاذين الفاضلين، الاستاذ الدكتور عبدالكريم غرايبة، والاستاذ الدكتور علي محافظة، وذلك لتفضلهما بقبول مناقشتي في هذا البحث، والذي سيدعم الرسالة بالملاحظات والإشارات والتي اتشرف بالعمل على إغناء الرسالة بها

والله المستعان

الفصل الأول

الحكم الوطني في سوريا (١٩٤٦-١٩٤٩)

التمهيد

اثبت قيام الدولة العربية في دمشق الذي اعقب خروج الجيوش العثمانية من بلاد الشام ١٩١٨م أن عودة العرب إلى مجرى التاريخ، وبعثهم كأمة واحدة، ليس ضرباً من الأحلام، وإنما هو واقع شهد النور وفي ظل الحماس القومي اجتمع المؤتمر السوري، وأعلن استقلال سوريا، ونودي بفيصل ملكاً على سورية في ٧ آذار ١٩٢٠، ولكن هذا العهد السوري لم تطل أيامه لأن فرنسا سارعت إلى احتلال سوريا، تنفيذاً لمقررات سان ريمو الذي عقده الحلفاء في عام ١٩٢٠م بغرض الانتداب الفرنسي على سوريا.

ودخلت الجيوش الفرنسية سوريا وبدأت تمارس سياسة استعمارية فيها، مما أثار السكان، فبدأت الثورات السورية الرافضة للوجود الإستعماري الفرنسي في سوريا، ومن هذه الثورات الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥-١٩٢٧) التي أطلقها سلطان باشا الأطرش في جبل العرب، ثم امتدت إلى المناطق السورية الأخرى، وقد مارست السلطات الفرنسية سياسة القمع والإرهاب لإخماد هذه الثورات^(١).

وفي ٢٦ تموز ١٩٢٧م أصدر المفوض الفرنسي بياناً دعا فيه إلى تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة الشيخ تاج الدين الحسيني مهمتها الإشراف على انتخابات اللجنة التأسيسية التي تضع الدستور الدائم للبلاد، فعقدت مجموعة من الزعماء الوطنيين مؤتمراً قرروا بموجبه خوض الانتخابات المقررة باسم الكتلة الوطنية، ففاز مرشحو الكتلة وانتخبوا هاشم الأتاسي رئيساً للجمعية التأسيسية التي وضعت الدستور الدائم الذي ينص: على النظام الجمهوري البرلماني في البلاد،

(١) نجاح محمد، مجلة دراسات تاريخية، ع ٢٧-٢٨، كانون أول ١٩٨٧، ص ١٦.

وقد اعترض المندوب السامي على مواد الدستور، فأصدر بياناً عطل فيه الدستور، وعلق الجمعية التأسيسية^(١).

وعندما قامت سلطة الانتداب الفرنسي، بإغلاق مكاتب الكتلة الوطنية في جميع المدن السورية، تحرك السكان ضد هذا الإجراء، مما جعل سلطة الانتداب الفرنسي تمارس الشدة لإسكاتهم، فاستشهد الألاف من المواطنين السوريين، وقد نجم عن هذه الثورات أن عقدت معاهدة سورية- فرنسية تقوم على اساس الصداقة والحرية التامة والسيادة والاستقلال، وأعلن المفوض السامي عن إجراء انتخابات نيابية في تشرين الثاني عام ١٩٣٦م وفازت الكتلة الوطنية، وانتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، وفارس الخوري رئيساً لمجلس لنواب، وكلف جميل مردم بتشكيل الوزارة.

غير أن عقد اتفاق فرنسي- تركي تم بموجبه فصل لواء الاسكندرونة عن سوريا في عام ١٩٣٧م، وقد رفض السوريون الاعتراف بهذا الإتفاق، وفي ٧ تموز ١٩٤٠م، اغتيل عبد الرحمن شهبندر أحد قادة النضال الوطني، فأصبح شكري القوتلي قائداً للكتلة الوطنية^(٢).

وفي ٨ حزيران ١٩٤١م أعلن الجنرال كاترو في بيان أذاعه عن استقلال سوريا ولبنان، ثم عاد في ٢٨ أيلول ١٩٤١م، فأعلن استقلال سوريا التام وسيادتها وعين السيد تاج الدين الحسيني رئيساً للجمهورية، وكان هذا التعيين غير دستوري، وبقيت البلاد تحت الانتداب الفرنسي المباشر، بالرغم من إعلان استقلالها وسيادتها^(٣).

وفي ١٧ آب ١٩٤٣م تم انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية، فكلف سعد الله الجابري بتشكيل الوزارة، فألفها بشكل يرضي طموحات الشعب^(٤)، ودخلت البلاد طوراً جديداً في درب النضال الوطني لتحقيق الاستقلال التام عن فرنسا، وممارسة الصلاحيات الوطنية بدل السلطات الفرنسية المنتدبة.

(١) علي رضا، قصة الكفاح الوطني في سورية عسكرياً وسياسياً حتى الجلاء، بلا ١٩٧٧ ض ٢٨٣-٢٩٤.

(٢) باتريك سيل، الصراع على سورية (١٩٤٥-١٩٥٨) ترجمة سمير عبيد، محمود فلاح، ط١، دار الكلمة، بيروت- لبنان، ١٩٨٠م، ص ٣٦، وسأرمز له سيل.

(٣) علي رضا، قصة الكفاح الوطني في سورية، ص ٤٦٩.

(٤) إحسان هندي، كفاح الشعب العربي السوري (١٩٠٨-١٩٤٨) بلاط، ١٩٦٢، ص ١٧١.

واستطاعت سوريا أن تحصل على اتفاقية فرنسية- سورية- لبنانية تم بموجبها نقل جميع الوظائف الإدارية والتشريعية، والتي يطلق عليها مؤسسة المصالح العامة التي تشمل: جميع نواحي الحياة في سوريا ولبنان، غير أن فرنسا لم تكن جادة بمنح سوريا الاستقلال، وأخذت تتحين الفرصة للتخلص من هذا الوعد.

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية كثفت فرنسا بوعدا للسوريين بالاستقلال وانتهزت حادثة تتمثل في اصطدام بعض الأهالي السوريين بالجنود الفرنسيين أثناء الاحتفال بأعياد النصر في دمشق، فقام الجنود الفرنسيون بفتح النيران على الأهليين فسقط عدد من الجرحي والقتلى^(١) ٢٨١ ٨١ ٥٨

وسعى الفرنسيون إلى فرض معاهدة على سوريا ولبنان لربطها بالنفوذ الفرنسي، وحاولوا بالقوة حمل السوريين على قبول المعاهدة، غير أن الشعب السوري رفضها، عندئذ أطلقت القوات الفرنسية مدافعها على المدن السورية، وقذفتها بقنابل الطائرات، وقصفت مدافعها دار المجلس النيابي^(٢).

وارتكبت فرنسا جرائم ضد السكان حتى تعيد سوريا إلى حضيرتها من جديد، وشعر السوريون بأن المماطلة مقصودة بتأجيل الاستقلال، وبفعل المقاومة الوطنية للسلطة الفرنسي، واحتجاج بعض الدول الأجنبية، ومنها بريطانيا على أعمال السلطة الفرنسية ضد السكان، تم جلاء الفرنسيين عن سوريا بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٤٦، واعتبر عيداً قومياً للسوريين^(٣)، لذلك شهدت سوريا عدة صراعات سياسية وعسكرية نابعة من الصراعات التي كانت خلال الحرب العالمية الثانية، وظهرت بعد الحرب عوامل مؤثرة على المستوى العالمي والعربي والسوري المحلي.

ومن أبرز العوامل المؤثر في الصراع الذي شهدته القوى الدولية وهي الرأسمالية الاستعمارية والغربية (أمريكا، بريطانيا، فرنسا) والشيوعية (الاتحاد السوفياتي).

(١) إبراهيم الحلو، كفاح القومية العربية في القرن العشرين (سورية، مصر) بلاط، مكتبة حسين النوري، دمشق، ص ٨٥.

(٢) مجتمعنا العربي، مجموعة من اساتذة الجامعة- كلية الآداب، جامعة القاهرة، دار النهضة العربية- القاهرة ص ٢٨٨، وسأرمز له مجتمعنا العربي.

(٣) نجيب الارمنازي، محاضرات عن سوريا من الإحتلال حتى الجلاء، دار الكتب العربي، مصر، ١٩٥٣م، ص ٨٦.

وقد أمتد هذا الصراع ليشمل مجالات عدة: منها المجالات العقائدية، والفكرية، والاقتصادية، والعسكرية، وأمتد ليشمل انحاء العالم، ومن بينها الوطن العربي الذي سوريا جزءاً منه وقد تبلور الصراع بشكل واضح في الحرب العالمية الثانية، تمثل بالتحالف الامبريالي- الشيوعي في مواجهة التحالف النازي الفاشستي، وعندما انضمت امريكا في الحرب العالمية الثانية الى جانب التحالف الامبريالي-الشيوعي كانت تخطو على طريق الانتصار على النازية والفاشستية من جهة، وعلى الحيلولة دون حلول الشيوعية محلها^(١).

كما بدأت امريكا تخطط تخطيطاً واعياً لتزعم العالم للحلول محل بريطانيا وفرنسا في المواقع التي كانت تابعة لنفوذهما، ومنها الوطن العربي، وسوريا جزء منه.

وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية بالخروج من الحرب دولة عظمى تمتلك السلاح الذري وأصبحت القوة الأنبريالية الأولى التي تتمتع بمركز القيادة في المعسكر الرأسمالي، وتحاول أن تحل محل بريطانيا وفرنسا في جميع المجالات.

وبالمقابل خرجت روسيا الشيوعية (الاتحاد السوفياتي) من الحرب العالمية الثانية قوة عظمى تتزعم المعسكر الشيوعي، وقد ارتقت الى مستوى القوة الكبرى بخروجها من الحرب شريكة في النصر مع الدول الأوروبية، وحاول أن تجد مناطقاً تابعة لنفوذها في الوطن العربي وسوريا جزء منه^(٢).

لقد أنعكست العوامل العالمية واثرت على الوطن العربي، ومن ضمنه سوريا التي تأثرت بهذه القوى المتصارعة، كما سنرى خلال فصول الدراسة.

وخرجت سوريا بعد الحرب العالمية الثانية دولة عربية مستقلة وغير مكبلة بمعاهدة سياسية مع حكومة الانتداب واستلم الحكم فيها الوطنيون اعضاء حزب الكتلة الوطنية قبل الحرب وما بعدها.

(١) راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، ط١، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٢، ص ١٦٢-١٦٦٩م.

(٢) سيوم براون، قوى جديدة في السياسة العالمية، ترجمة اسماعيل أبو العزائم بلاط، سجل العرب ١٩٧٩م، ص ١٥.

أما من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فقد شهدت سوريا توسعاً كبيراً في التعليم العام وازداد عدد المدارس وعدد التلاميذ وهدفت وزارة المعارف أن تنشئ مدرسة ابتدائية في كل قرية وارتفع عدد التلاميذ من ٤٦ ألف تلميذ في المدارس الابتدائية والثانوية عام ١٩٤٣ ليصل الرقم عام ١٩٤٦ الى ١٦٧ ألف، وازدادت الجهود المبذولة لتحسين التعليم وارسال الطلاب في بعثات على نفقة الحكومة^(١).

أما بالنسبة للمجتمع السوري فهو مجتمع عربي عريق تربطه روابط اسرية، وعلاقات اجتماعية، ودينية، ولكن المنافسة التجارية ما بين المدن ووجود طبقات اجتماعية اقطاعية مهيمنة على النظام السياسي في الدولة اثار استياء السكان السوريين.

وقد بذلت المحاولات للاصلاح الاقتصادي للنهوض بالاصلاح الزراعي، وقدمت بعض الاقتراحات لزيادة التنمية الزراعية، غير أن وجود الملكيات الواسعة التي تمتلكها الطبقة اقطاعية وعدم الاهتمام بشؤون الفلاحين، حرم الفلاحين من التمتع بثروات الارض، وترك العمال العمل بالزراعة واتجه السوريون الى العمل بصناعة الغزل والنسيج، وطبقت برامج اصلاحية حققت تقدماً في المجال الاقتصادي^(٢).

أما من الناحية العسكرية فقد شهدت سوريا تطوراً عسكرياً بوجود المدارس العسكرية فيها، فشكلت جيشها الوطني بعد الحرب مباشرة، أما من الناحية الفكرية فقد شهدت سوريا تشكيل عدد من الاحزاب الجديدة، بالاضافة الى الاحزاب التقليدية التي تشكلت في الثلاثينات.

(١) نجلاء عز الدين، العالم العربي، ترجمة محمد عوض وآخرون، ط١، ط٢، دار احياء الكتاب العربي، ١٩٥٧، ١٩٦٢، ص ٢٢٦.

(٢) عبدالله حنا، جدل البرجوازية العربية المعاصرة، دار كنعان ومؤسسة عباد، دمشق، ٢٤٤.

الأحزاب السورية التي استمرت بعد الحرب العالمية الثانية

حزب الكتلة الوطنية (الحزب الوطني).

تشكل من مجموعة من الزعماء السياسيين الذين خاضوا انتخابات اللجنة التأسيسية لوضع دستور دائم للبلاد في تموز ١٩٢٨ م ، وقد اعتبرت هذه الكتلة أول هيئة سياسية لها قانون أساسي عرفتها البلاد أيام الانتداب، وأقر النظام السياسي للكتلة الوطنية في الاجتماع الذي ضم زعماء الكتلة في مدينة حمص، وجاء في النظام:

١- الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها:

- أ- تحديد البلاد السورية من كل سلطة اجنبية وأيصالها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة، وجمع أراضيها الجزأة في دولة واحدة.
- ب- تأمين الإتحاد بين الأقطار العربية.
- ج- تأمين الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد الشعب كافة على اختلاف طوائفه.
- د- لا يجوز مس أو تعديل هذه المبادئ باعتبارها جوهرية في حياة الأمة^(١).

وقد اشترك اعضاء هذه الكتلة في معركة النضال من أجل الاستقلال، وظلّت المرشح الوحيد لاستلام السلطة، فانتخب شكري القوتلي أحد زعمائها رئيساً للجمهورية بعد أن حققت قوائم الكتلة فوزاً ساحقاً في الانتخابات التي جرت في تموز ١٩٤٣م، وقد ألقى شكري القوتلي أول رئيس للجمهورية السورية خطاباً بمناسبة الجلاء قائلاً «أننا نودع اليوم عهد الهدم ونستقبل عهد البناء، فصار لزاماً علينا أن نبدد ظلمات الجهل والفقير... وإننا نقطع على انفسنا عهداً أكيداً أن نحافظ على استقلالنا، وأن نحمي حريتنا، ونبذل اقصى جهدنا لإعلاء كلمة امتنا، ولرفع شأن وطننا والذود عن رايّتنا بدمائنا ومهجنا، والله على أما أقول شهيد»^(٢).

(١) علي رضا، قصة الكفاح الوطني السوري، ص ٣١٨ وما بعدها.

(٢) من معارك التحرير العربي، قصة الجلاء عن سوريا، وزارة الثقافة والارشاد القومي ١٩٦٢، ص ١٢٣.

بعد ذلك أصبح الحزب الوطني وريثاً شرعياً لهذه الكتلة بعد انسلاخ بعض زعمائها عنها ووفاة سعد الله الجابري الذي كان من أكثر رجالها شجاعة واستقامة، ففي الانتخابات التي تلت وفاة الجابري ظهر للملا تحطيم الكتلة وظهور القوى المناوئة لها، فوجّه نبيه العظمة نداءً إلى فلول الكتلة للاجتماع وإعادة تنظيم الحزب^(١).

منهاج الحزب ونظامه الداخلي.

يعتبر الحزب الوطني الحكم من أصلح وأقوى الوسائل لتنفيذ غاياته ومبادئه، فإذا استلم الحكم فإن حكومة الحزب تبذل قصارى جهدها في سبيل تحقيق مبادئه، ويصبح الحزب حريصاً على ألا يستغل نوابه فرصة حكم الحزب في أي موقف، أوم مأرب شخصي، وحينما لا تكون للحزب أكثرية تمكنه من استلام مقاليد الحكم، ولا يكون مشتركاً في وزارة ائتلافية فإنه يقف موقف المعارض للنزاهة المرشد، والمعاون المنصف فيؤيدها في كل خطوة تتفق مع أهدافه، ويتجنب كل ما يؤديه إلى جدل غير مثمر^(٢).

على صعيد سياسته الخارجية والقومية، فقد اتسم الحزب بأهداف ومبادئ يمكن اجمالها بما يلي:

- ١- لقد هدف الحزب إلى إقامة الصلات السورية مع الدول الأجنبية على أساس من المساواة، والمصالح المتقابلة.
- ٢- كما يرى الحزب أن التضامن مع تلك الدول ضروري لإقرار السلام في العالم، وتحقيق مبادئ الحرية والحق والمساواة لجميع شعوب العالم على اختلاف اجناسها وأقطارها.
- ٣- يؤمن الحزب بأن العرب في أنحاء وطنهم أمة واحدة، والسوريون جزء من هذه الأمة، وسياسة الحزب تقوم على هذا الأساس.
- ٤- يقاوم الحزب كل نزعة إنسانية أو سياسية أو حركة مخالفة لأمانتي العرب^(٣).

(١) وليد المعلم، سوريا (١٩١٨-١٩٥٨) التحدي والمواجهة، ط١، مطبعة عكرمة، دمشق، ١٩٨٥، ص ٧٣.

(٢) منهاج الحزب الوطني ونظامه الداخلي، ص ١.

(٣) نفس المصدر، ص ٢.

وبذلك لم يطرح الحزب الوطني منهاجاً مفصلاً، كما لم يأتي بمنهاج سياسي أو اجتماعي خاص به.

الحزب الشيوعي:

يرتبط تاريخ الحزب الشيوعي السوري بالسياسي السوري الذي حقق سيطرة على الحزب الشيوعي وبقي الناطق الرسمي باسم هذا الحزب وهو الكردي خالد بكداش، ففي عام ١٩٣٢م انخرط خالد بكداش بالحزب الشيوعي، لكنه طرد سبب نشاط غير مشروع، واعتقلته السلطان الفرنسية عام ١٩٣٥م، وعندما تولت الجبهة الشعبية الحكم في سوريا اطلق سراحه وعاد إلى نشاطه^(١)، كذلك فقد تأثر وضع الحزب الشيوعي بالمواقف المختلفة التي اتخذها الإتحاد السوفياتي إزاء القضايا العربية، فارتفع شأنه حينما ايد الإتحاد السوفياتي، استقلال سوريا ولبنان عام ١٩٤٤، ثم انخفضت أسهمه على أثر تصويت الإتحاد السوفياتي لصالح قرار التقسيم عام ١٩٤٧م^(٢).

وظل الحزب الشيوعي في كل من سوريا ولبنان ذا ارتباطات خارجية واسعة، فهو إلى جانب ارتباطه العضوي بالإتحاد السوفياتي كان مرتبطاً بالحزب الشيوعي الفرنسي، ومما يدل على ذلك، دعوة خالد بكداش إلى وجوب تضامن الطبقة الكادحة في سوريا مع مثيلتها في فرنسا، وفي أيار ١٩٤٨م تعرض الحزب إلى محنة أخمدت نشاطه في سوريا لفترة طويلة، بسبب اعتراف الإتحاد السوفياتي بإسرائيل فلجأ إلى العمل السري، وكان يوالي صدور نشرته السرية نضال الجماهير^(٣).

ولقد ابتعد الشيوعيون السوريون عن إحراج رفاقهم في فرنسا، فلم يطالبوا بجلاء الجيوش الفرنسية عن سوريا ولبنان، ولكن بعد الاجتماع المشترك، فيما بينهما طالبوا بمحاكمة المسؤولين عن الفضائع التي جرت في سوريا، واعتبروهم مجرمي الحرب، ولكن ما لبث الحزب الشيوعي أن غير موقفه من هذه القضية

(١) Robert P. Gwinn the New Encyclopedia, Britannica, Volum.1, 15 the edition
chicago, p. 879.

(٢) Al Tibawi, Abdullatif, Amodern History of syria including, lebanon and palestin,
London Macmillan, 1967. p: 390.

(٣) الأزمة اللبنانية، أصولها، تطورها، ابعادها المختلفة المنظمة العربية للتربية، معهد البحوث
والدراسات، جامعة عين شمس- القاهرة ص ٥٨٤ وما بعدها.

وتبناها بعد أن صرح سعد الله الجابري إلى مندوبي الصحف بأن الجامعة العربية قد تبنت قرار الحكومتين السورية واللبنانية الرسمي بجلء الجيوش الأجنبية عن سوريا ولبنان وعندما تم الجلاء تكلم بكداش قائلاً «أنا نطالب ألا تسير سياستنا الدولية لا في ركاب لندن ولا واشنطن ولا موسكو، بل في ركاب سوريا العربية وحدها»^(١).

الحزب القومي السوري الاجتماعي:

وكان على الساحة الحزبية في سوريا الحزب السوري القومي الذي أسسه انطون سعادة منذ ١٩٣٢م، في بيروت، وهو حزب ينادي بالقومية السورية ويعرف الوطن السوري «والوطن السوري يمتد من جبال طوروس شمالاً إلى قناة السويس في الجنوب مع جزيرة قبرص»^(٢) وقد اتخذ عدة خطوات تؤهله إلى التدخل في مجري الأحداث والسيطرة عليها، وتحريك الأحداث المقبلة بدل من مجرد المشي ورائها. وكان أولى الخطوات نقل مركزه من لبنان إلى سوريا، وتعين أمين معروف صعب «عميداً دون مصلحة»، وهو اصلاح يبقى الزعامة الحقيقية في يد انطون سعادة، كذلك اهتم بالتنظيمات العسكرية، وتغلغل اعضاء الحزب في الكلية العسكرية في حمص وانتسب عدد كبير منهم إلى هذه الكلية^(٣).

وقد اهتم الحزب بالشباب، فكان دائم التجديد لقيادته، لجعله أكبر قوة وذلك عن طريق تعيين عدد كبير من الشباب المثقفين، والذين كان أكثرهم من الطلبة الجامعيين، كما عمد الحزب إلى الثقافة والإذاعة لنشر عقيدة الحزب، وتلقين الأعضاء^(٤)، وسوف يلعب دوراً بارزاً في مجري الأحداث الآتية.

(١) سهيلة زكي الريماوي، الحياة الحزبية في سوريا (١٩٢٠-١٩٤٥) رسالة دكتوراه كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٨م، ص ٥٦٤.

(٢) جوردن، هـ توري، السياسة السورية والعسكريون (١٩٤٥-١٩٥٨) ترجمة محمود فلاح، ط ٢، دار الجماهير، ١٩٦٩م، ص ٦٨، وسأرمز له بتوري.

(٣) سهيلة الريماوي، رسالة دكتوراه، ص ٥٦٥.

(٤) لبيب زويا، الحزب القومي الاجتماعي (تحليل وتقييم) ترجمة جوزيف شويري، دار ابن خلدون بيروت، ص ٨٤-٨٥.

الأخوان المسلمین:

تعود نشأة جماعة الإخوان المسلمین في سوريا إلى عام ١٩٣٥م فقد توحدت الجمعيات التالية: الجمعية الفراء، وجمعية الهداية الإسلامية، جمعية التمدن الإسلامي، ودار الأرقم تحت اسم الإخوان المسلمین، بعد اندماج شباب محمد والشباب الإسلامي، عام ١٩٤٥ تولى القيادة مصطفى السباعي كمراقب عام للأخوان المسلمین في سوريا ولبنان^(١).

أهداف الجماعة: تستهدف دعوة الإخوان المسلمین خمسة أمور رئيسية، فقد هدفت إلى اصلاح الفرد بوصفه النواة الأولى للمجتمع، وذلك عن طريق إقامة نظم عادلة بين الأفراد والجماعات على أساس التوازن بين الحقوق والواجبات، وتشير الجماعة إلى أن الإسلام يستند في بناء المجتمع على أسس التحرر من الجهل، والنظام المحكم الذي يجمع بين القوة والرحمة والعدالة والتسامح، والقوة التي تحفظ الأمة في داخل المجتمع^(٢).

وقد حرص الإخوان المسلمون على عدم إتار النعرات الطائفية، وأن دعوتهم هي الرجوع إلى الإسلام الصحيح البعيد عن التلاعب، والإسلام يحث على ذلك ويأمر به.

حزب الشعب:

ما كاد موعد الانتخابات النيابية يقترب لحلول أجل مجلس النواب المنتخب عام ١٩٤٢م حتى انفصل رشدي الكيخا، وناظم القدسي عن الكتلة الوطنية، وأسس- في حلب حزب الشعب، وتزعم الثائرين رشدي الكيخا- ومن أهم اعضائه: ناظم القدسي الذي يصفونه بالرأس المفكر للشعبيين، والشيخ معروف الدواليبي الداهية قليل الكلام، وعلي بوظو السياسي الذي لا تفارقه الابتسامة، وعدنان الأتاسي نجل فخامة الرئيس^(٣).

(١) حبيب الجنحاني، المستقبل العربي، ع ١٠٦، مركز دراسات الوحدة، ١٤ كانون أول ١٩٨٧، ص ١٤١.

(٢) سهيلة الريماوي، رسالة دكتوراه، ص ٩٩.

(٣) مجلة المصور، ع خاص عن سوريا، ٢٣ آب ١٩٥٤، ص ٢٥.

لقد رأى حزب الشعب، والذي شكل اصلاً لتمثيل مصالح مدينة حلب والشمال السوري في العراق منفذاً وفي الإتحاد معه خير ضمان لاستقرار البلاد، فبدأ الحزب بإقامة الصلات مع العراق في أواخر الأربعينات، مدفوعاً بعوامل عدة نوجزها على الشكل التالي:

١- تعبيراً عن طموحات البرجوازية الحلبية في إيجاد أسواق لها، فيما بين النهرين بعد أن سدت الأسواق في وجهها.

٢- تذريراً بالقوة الناشئة عن الإتحاد إزاء المشاكل الخارجية وأهمها المشكلة الفلسطينية.

٣- سعياً لاكتساب الأصوات في مجلس النواب^(١) جميع هذه الاعتبارات جعلت حزب الشعب يتجه إلى فكرة الإتحاد مع العراق، وبدأ الصراع مع الحزب الوطني.

كما شهدت هذه الفترة تأسيس التنظيمات الحزبية ذات المفهوم الاشتراكي.

حزب البعث العربي الاشتراكي.

بدأ حزب البعث أول ما بدأ أشبه بحركة فكرية تدعو إلى التجديد أو البعث في الأدب والسياسة والاجتماع تشكل من قبل مشيل عفلق، وصلاح البيطار، ثم انضم اليهما فيما بعد زعيم الحرب العربي الاشتراكي أكرم الحوراني، فأخذت حركة البعث تتحول إلى حزب سياسي منذ صدور أول منشور عن الحركة عام ١٩٤١م، وقد تضمن هذا المنشور تنديداً بالكتلة الوطنية، لأنها تهاونت في المفاوضات مع فرنسا، بل لأنها قصرت نشاطها على القضية الوطنية من الناحية السياسية دون أن تعني بالأحوال الاجتماعية وضرورة تغييرها^(٢).

وكان الحزب يهدف إلى تجميع الشباب المثقف من أبناء الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة لتعليمهم المبادئ الأصيلة للحزب القائمة على كراهية الانزلال الوطني، والازدراء الاجتماعي، والاجتياح العقلي في تلك الفترة، لقد ملأ الحزب فراغاً سياسياً واقتنع بضرورة العمل من أجل الوحدة العربية، والتي أصبحت من مبادئه الأساسية، وأثر في الحزب حدثان بارزان على مستوى الأمة العربية، وهما

(١) سيل، مصدر سابق، ص ٧٢، عبد الله حنّا، جدل البرجوازية العربية المعاصرة دار كنعان، دمشق، ص ٢٤٦.

(٢) سهيلة الريماوي، رسالة دكتوراه، ص ٥٦٧.

حركة رشيد علي الكيلاني في العراق، وفقدان لواء الاسكندرونة وضمه إلى تركيا^(١).

وفي المؤتمر التأسيسي للحزب عام ١٩٤٧م أقر دستور الحزب ونظامه الأساسي والذي يتضمن «أن حزب البعث حركة قومية شعبية انقلابية تناضل في سبيل الوجد والحرية والاشتراكية» كما طالب بنظام برلماني ديمقراطي يضمن الحرية، وسياسة العدل الاجتماعي، والاصلاح الاقتصادي المسمى الاشتراكية العربية، والتي تعطي الجماهير دوراً قيادياً في المستقبل^(٢).

الحزب التعاوني الاشتراكي

فقد ظهر تأثيره على الساحة الشعبية في هذه الفترة والذي اسسه فيصل العسلي، إلا أن تنظيماته الفاشية واليهودية جعلته يترك أثراً ملموساً في المظاهرات والإضطرابات الشعبية، واتخذ العسلي لنفسه ولحزبه اسلوباً فاشياً، عسكرياً قائماً على تمرين الأعضاء فنون الحرب، وإطلاق الرصاص، وكان يأمر وينهي وكأنه قائد عسكري، فنفذ الأعضاء إرادته دون جدل^(٣).

الكتلة الوطنية في الحكم بعد الجلاء (عهد الاستقلال)

حصلت سوريا على استقلالها في ١٧ نيسان ١٩٤٦م، وأصبحت الكتلة الوطنية في السلطة، وهؤلاء هم الرجال الذين قادوا البلاد في معركة النضال ضد الانتداب، وحققوا الجلاء، وأصبحت مسؤولية البلاد تقع على عاتقهم السياسي.

وكانت أولى المهام التي تنتظر الحكومة الوطنية تنظيم الدولة الحديثة، التي واجهت عدداً من المشاكل في الميدانين السياسي والاقتصادي، ومن أهمها: التضخم النقدي، وخلق مؤسسات جمهورية، وتنظيم علاقاتها الخارجية، وكانت تكاليف الحياة قد ارتفعت بسبب غلاء الأسعار التي أثرت في جميع فئات المجتمع من فلاحين، وسكان مدن، فقد سرح ألوف العمال الذين استخدمتهم جيوش الاحتلال، فشاعت البطالة، وعم السخط الاجتماعي جميع أنحاء البلاد^(٤).

(١) Rabinouich, Itamar, Syria Under the bath 1963- 1966, The army-party-Sybiosis, Israiol University, Hurusalem Shailoan Center, 1972, p. 6-7.

(٢) Rabinouich, op. Cit. p. 9.

(٣) سهيلة الريماوي رسالة دكتوراه، ص ٥٦٧.

(٤) جوردن، توري، مرجع سابق، ص ٨٢ وما بعدها.

وقام الوطنيون بعملية البناء والتجديد والإصلاح، ومحاولة السير على النظام الديمقراطي، فبذلت الحكومة الوطنية جهداً كبيراً في القيام بالإصلاحات الداخلية، ولا سيما في الميدان الاقتصادي والتعليمي، والجيش^(١)، فمن ناحية الاهتمام بالتعليم، فقد اعتبرته عصب الحياة القومية، ومنطلقها فكان عليها أن تعمل على استبعاد الأثر الفرنسي، الذي كان مسيطراً على التعليم من حيث الغلو في التدريس باللغة الفرنسية واعتبارها لغة العلوم، لذا كان على سوريا أن تعرب التعليم والثقافة والقوانين، والمؤسسات^(٢).

كذلك لجأت إلى تعزيز الحياة الاقتصادية الزراعية، خاصة وإن سوريا بلد زراعي فهي بحاجة إلى اصلاح زراعي مبني على أسس حديثة، فقامت ببذل المحاولات للإصلاح الاقتصادي وبخاصة في مجال الزراعة، التي تعتبر المصدر الأساسي لثروة البلاد، فخصصت مبالغ مالية لعمل برامج للإصلاح الزراعي، وجاءت إلى البلاد بعثة زراعية أميركية اثنت على برامج الحكومة، كما عهدت الحكومة إلى شركة (جب) الهندسية البريطانية، أن تقوم بدراسة الموارد الاقتصادية للبلد، كما اشتملت أعمال الشركة على الأشغال العامة على تعبيد الطرق وبناء المستشفيات العامة، والعيادات، وجميع الخدمات العامة للبلد^(٣).

حاول زعماء الاستقلال بذل ما في وسعهم لإثبات وجودهم في العمل والبناء والاصلاح^(٤) غير أن المشكلات السياسية والاقتصادية والعسكرية كانت أكبر من ذلك، وحتى يتم لنا معرفة اخفاق الحكومة الوطنية في تسير أمور البلاد بعد الجلاء، لا بد لنا من دراسة السلطتين التنفيذية، والتشريعية اللتين قادتا البلاد منذ الجلاء وإعلان الاستقلال.

-
- (١) مجتمعنا العربي، مرجع سابق، ص ٢٩.
 - (٢) زاهية مصطفى قدورة، تاريخ العرب الحديث، ط٢، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١ م، ص ٢٦٦.
 - (٣) نجلاء عز الدين، العالم العربي، ترجمة محمد عوض وآخرون، ط١، ط٢، دار احياء الكتاب العربي، ١٩٥٧/١٩٦٢ م، ص ٢٢٧.
 - (٤) أحمد سرحان، النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية، ط١، دار الباحث لبيروت- لبنان، ١٩٨٠ م، ص ٢٦٨.

وقد عمل رئيس الجمهورية شكري القوتلي على السيطرة على نظام الحكم، فقد تدخل في جميع شؤون الدولة، حتى أنه كان يرغم رئيس الوزراء على اختيار الوزراء، كما كان يمنح أقاربه وأعضاء حزبه وظائف هامة، على الرغم من أن بعضهم كان أمياً، هذا وقد تميزت سنة ١٩٤٦، ١٩٤٧م بإخلال وفساد كبيرين في العمليات في شكلها النيابي والإداري، والأدلة على هذا الفساد كثيرة، فقد كشف تحقيق أجري في وزارة المالية ضياع ٤٢٠٠ دفتر وصولات، كذلك أن مديراً عاماً لأحدى الوزارات وضع اسم ابنه، -الذي كان يدرس في بيروت- على جدول رواتب وزارته^(١)، وهذا الفساد يتحملة رئيس الجمهورية وحده.

وقد أدت هذه الأعمال إلى انتشار الفساد والرشوة، وقد وصف خالد العظم في مذكراته رئيس الجمهورية قائلاً «أما المهيمن على مصالح الدولة وموجه الأمور كما يشاء فهو رئيس الجمهورية، أما الوزراء فلم يكن استمرارهم في السلطة إلا بنسبة توافق آرائهم مع آرائه، إذا حاد أحدهم أو عمل بما لا يتفق مع ما يراه الرئيس أزيل عن الكرسي بشتى الوسائل، لذلك كان يعمل بدهاء لايقاع الفتنة بين الجمع بقصد الإبقاء على زعامته»^(٢)، وحتى يضمن سيطرته على البلاد ويشد قبضته أخذ يصدر القوانين والمراسيم التي تضمن له السلطة.

وفي ١٠ تشرين أول ١٩٤٦م أصدر المرسوم رقم (٥٠) الذي حدد فيه صلاحيات وزير الداخلية، فقد أعطيت فيه ثمانية مواد سلطات استثنائية لوزير الداخلية، فيها تعارض واضح مع مبادئ الدستور، وإتجاه نحو القمع والتستر وراء ستائر الديمقراطية لحكم البلاد حكماً ديكتاتورياً، وقد أثار نشر هذا المرسوم حالة من الإضطراب السياسي داخل البلاد، فواجهت السلطة مظاهرات طلابية، وعرائض نيابية، وبيانات حزبية ضد هذا المرسوم^(٣).

(١) توري، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٢) مذكرات خالد العظم، ج ٢، ط ١، دار المتحدة للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٨٠ وما بعدها، وسأرمز له خالد العظم مذكرات.

(٣) المرسوم رقم ٥٠: اقترحت الحكومة على مجلس النواب في تشرين الثاني سن قانون تنظيمي يتعلق بالمنظمات والصحافة يخول وزير الداخلية إصدار اذن عقد الاجتماعات العامة والسماح بتشكيل الاحزاب والتنظيمات الأخرى ومراقبة نشاطها، كما سيخوله ايضاً سلطة حل أي تنظيم معادي للحكم أو حضر نشاط، ويمنح وزير الداخلية فرض الإقامة الجبرية على الافراد الذين ينتهكون هذه الانظمة، ويمكن توقيف الصحف عن الصدور (للقدح) في شخص رئيس الدولة، أو (التشهير) بالقوات المسلحة السورية وانتهاك كرامة وحرمة الدولة والموظفين والدول الاجنبية عن طريق شتم رؤسائها وممثلها في دمشق، أو بنشر مقالات تسيء الى العلاقات الطيبة بين سوريا وهذه الدول، وسحب اذونات الطبع واغلاق الصحف والمكتبات ودور السينما والمسارح، وإن الحكومة قد خولت حق منح الصحف معونات مالية وتحديد اثمان المطبوعات. راجع توري ص ٨٨.

وفي ٢١ تشرين أول ١٩٤٦م درست لجنة الدستور في مجلس النواب مواد المرسوم رقم (٥٠)، فقررت ما يلي «إن التشريع الموضوع المتعلق بالحريات العامة، لا يهدف صيانة الحريات وحمايتها وكفالتها كما ينص الدستور، بل يستهدف العبث بها بصورة كيفية، مفوض الرأي فيها شخص واحد هو وزير الداخلية، كيف تحمي الحريات وتضان ما دام وزير الداخلية وحده بتقديراته الشخصية يستطيع أن يقضي على جميع الجمعيات، ويحل جميع الأحزاب، ويغلق المطابع، ويسترد امتيازات الصحف، ويبعد الناس عن موطنهم، ويتصرف بحريات الناس كافة حسب أهوائه وتقديراته الشخصية؟ في حين أن روح الدستور في المبادئ الأساسية تقتضي بأن يترك لكل فرد حق الدفاع عن نفسه لدى المراجع المعنية تجاه كل ما يمس حريته التي منحه إياها الدستور بل حقه الطبيعي كفرد من أفراد المجتمع^(١).

جاءت هذه الأزمة بعد أن قامت المظاهرات في دمشق ضد هذا المرسوم، واستخدم وزير الداخلية صلاحياته، عندما أمر رجال الأمن بإطلاق النار على المتظاهرين، مما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، وكان الهدف من المرسوم، تعديل نظام الحكم في سوريا، وتشديد قبضة رئيس الجمهورية على السلطة، لذلك كانت سياسته غير مرضية لطموحات الشعب السوري، مما زاد سخط جماهير الشعب عليه.

أما بالنسبة للحكومة فكانت تتكون من كبار الإقطاعيين، ومدراء الشركات الأهلية وأصحاب المصالح الذين لأهم لهم ألا وجود حكومة قوية، وقوانين تحفظ لهم امتيازاتهم ومصالحهم^(٢).

أما مجلس النواب فهو خليط من الوجهاء الذين كانوا من أيام الانتداب الفرنسي، معظمهم انفق الكثير من ماله، ومن مال الشركات والمصارف التي يدعمها، حتى يصبح ممثلاً للأمة، وبقوة الحكم يبدأ باستعادة أضعاف ما انفق.

(١) غالب العياشي، تاريخ سورية السياسي من الإنتداب إلى الانقلابات (١٩١٨-١٩٥٤) الإيضاحات السياسية، مطابع الأشقر، بيروت، ١٩٥٥م، ص ٢٢٨، وسأرمز له العياشي، الإيضاحات السياسية.

(٢) وليد المعلم، مرجع سابق، ص ٦٩.

وتصارعت الأحزاب فيما بينها من أجل الوصول إلى السلطة، أحزاب يمينية (الشعب والوطني)، وأحزاب أيديولوجية (البعث، والاخوان المسلمين، والشيوعي)، وعلى أثر هذه الصراعات بدأ الشعب يشعر بالقلق^(١).

تعديل قانون الانتخابات

عندما قاربت مدة المجلس النيابي على الإنتهاء، أعلن شكري القوتلي رئيس الجمهورية عن نيته في إجراء انتخابات نيابية حرة في سوريا، فعارض حزب البعث التعديل في كانون الثاني عام ١٩٤٧ لذلك أصدر الحزب، بياناً جاء فيه «إن تعديل قانون الانتخابات وجعله على درجة واحدة، إنما هو الخطوة الأولى الذي يفسح المجال ويحطم العوائق التي يقف في وجه الانقلابات المنشودة إذ لا نستطيع أن نتصور انقلاباً يمكن أن يتم في ظل هذا القانون الرجعي، وغيره من القوانين التي فرضها المستعمر ليعزل الشعب عن مشاكله الخاصة، ويمنعه من استلام قضيته بيده، والحكومة إنما عمدت إلى التلويح الغامض لتحذير الشعب بإعلان التعديل الحقيقي ألا وهو جعل الانتخابات على درجة واحدة»^(٢)، فأخذت البلاد تستعد لخوض المعركة الانتخابية مع أن البلاد كانت على ثقة أن الانتخابات سوف تتدخل فيها الحكومة.

وصدر في ٢١ أيار ١٩٤٧م قانون رقم (٢٢٥) بتعديل قانون الانتخابات حيث نصت المادة (٤٦) على جعل الانتخابات حرة ومباشرة على مرحلة واحدة، وفي ٢٨ أيار أصدر رئيس الجمهورية المرسوم رقم (٥٢٠) المتضمن تحديد موعد الانتخابات النيابية في ٧ تموز ١٩٤٧ والرسوم رقم (٧٠٨) بتحديد موعد الانتخابات التكميلية في ١٧ تموز ١٩٤٧^(٣) وبعد قليل من إعلان موعد الانتخابات ذكر رئيس الوزراء جميل مردم أن الحكومة ستبقى محايدة خلال العمليات الانتخابية ولن تدعم أيّاً من المرشحين، ثم أمر الجيش بجمع السلاح من المواطنين، وشكل لجنة خاصة للنظر في الشكاوي الانتخابية من كبار الموظفين المدنيين والقضاة^(٤).

وفي الجانب المعارض للحزب الوطني كان يقف حزب الشعب ممثلاً بزعمائه أمثال رشدي الكيخا والدكتور ناظم القدسي وآخرين.

(١) Kayali, Nizar, Syria a political Study (1920-1950), ph. D. Thesis, Columbia University, 1951, p. 266.

(٢) حزب البعث العربي الاشتراكي، نضال البعث، ج١، ١٩٤٢-١٩٤٩، منشورات البعث، دمشق، ١٩٦٢، ص ١٥٩، وسأرمز له نضال البعث.

(٣) وليد المعلم- مرجع سابق، ص ٨٢.

(٤) توري- مرجع سابق، ص ١٠٠.

كذلك ضمت قائمة الوطنيين والأحرار في حلب بعض المرشحين المسيحيين، وحدثت اصطدامات مسلحة بين بعض الفئات منها اشتباك ما بين الوطنيين والأحرار (حزب الشعب) بالرشاشات، كما كانت المنافسة الداخلية بين الأرمن، الذين بثوا الفوضى في البلاد، فقد حالف الحزبان الأرمنيان المتنازعان فئتين متعارضتين فرق الطاشناق، الحزب الأرمني اليميني، مع الوطنيين، بينما انضم الهنشاق، الحزب اليساري، إلى حزب الشعب، أما في دمشق فقد تمثلت المعارضة بين حزب البعث والحزب الوطني، وحزب الشعب^(١).

وفي هذه الأوضاع التي سادت فترة التحضير للانتخابات النيابية حاول كل حزب استقطاب الجماهير لضمان فوزهم، غير أن الكتلة الوطنية كانت تعتبر أقوى الكتل المرشحة للانتخابات، وقبل إجراء الانتخابات النيابية عام ١٩٤٧م وافت المنية سعد الله الجابري- الذي يعتبر أكبر رجال الكتلة شجاعة واستقامة، وربما كان الرجل الوحيد الذي بقيت له سمعته ونفوذه- فأصيبت الكتلة الوطنية بالضعف، وبالمقابل ازداد نفوذ شكري القوتلي^(٢)، ودخلت مجموعة من زعماء التكتل الوطني أمثال: عبد الرحمن الكيالي، مخائيل إليان، خالد العظم، صبري العسلي، جميل مردم في الحزب الجمهوري العربي الذي أسسه نبيه العظمة، وأصبح هذا الحزب أساساً للحزب الوطني، وكانت أهداف هذا الحزب ومبادئه هي نفسها عند التكتل الوطني الحاكم، أما الزعماء الآخرون من حزب التكتل الوطني أمثال: منير العجلاني، حسن الحكيم، رشدي الكيخا، فقد تجمعوا حول الحزب فقد تجمعوا حول الحزب الذي شكل على أساسه حزب الشعب^(٣).

أدى الانقسام الذي حصل في الكتلة الوطنية إلى تنافس شديد بين الحزبين (الوطني والشعب) وأدى أيضاً إلى التأثير على الشعب، فانقسموا إلى طوائف وأقاليم، كما شهدت الصحافة انتعاشاً ورواجاً لتأييد المرشحين الجدد.

(١) نفس المرجع، ص ١٠١ وما بعدها.

(٢) صلاح العقاد، المشرق العربي (١٩٤٥-١٩٥٨) العراق، سوريا، لبنان، بلاط معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ص ٨٩.

(٣) بيربوداغوغا الصراع في سورية لتدعيم الإستقلال الوطني (١٩٤٥-١٩٦٦) ترجمة ماجد علاء الدين، د. أنيس المنسي، ط ١، دار المعرفة، دمشق، ١٩٨٧م، ص ٢٢.

وظهرت قوائم جديدة للبعثيين، والأخوان المسلمين، كما تشكلت قائمة للشيوعيين من ثلاثة أشخاص يقودهم خالد بكداش، زعيم الحزب الشيوعي لسوريا، ولبنان، وفي جبل الدروز كانت الحملة الانتخابية مستعرة ما بين عائلتي الأطرش وأبو عسلي على زعامة الجبل، وحين أعلنت القوائم الانتخابية يوم ٧ تموز كان عدد المرشحين في المحافظات (١٨٠٠) مرشح يتنافسون على (١٤٠) مقعداً، ففي حلب ولها (١٥) مقعد رشح (١٧٨) وفي دمشق رشح (١٣٠) إلى (١٨) مقعد، وفي محافظة اللاذقية تنافس (٥١) مرشحاً على مقعدين للمسلمين والعلويين^(١).

تم إجراء الانتخابات السورية ثم أظهرت النتائج نجاح الحملة المعارضة، التي طالبت بانتخابات مباشرة على مرحلة واحدة وفازت بثلاثة وثلاثين مقعداً جديداً، مما رفع تمثيلها إلى (٥٣) نائباً في المجلس مقابل (٢٤) نائباً للحزب الوطني، أما كتلة المستقلين الذين لا ينتمون إلى عقيدة، ولا ينتسبون إلى حزب، فقد زاد عددهم على خمسين وقد ظلوا من ظواهر الحياة البرلمانية السورية ويمسكون بزمام التوازن بين الكتلتين المتنافستين، لقد كانوا هؤلاء من ملاك الأراضي ورجال الأعمال وزعماء القبائل^(٢).

مما سبق يتبين أن النظم الديمقراطية والحزبية كانت شكلية فقط، ولم تكن متعمقة في ذهن الشعب، فالولاءات المحلية والعشائرية هي الغالبة، ولولا تدخل الحكومة المباشر لحسم نتيجة الانتخابات لصالح الحزب الحاكم، وحشد الأراقي في صناديق الاقتراع التي كان يزيد عددها عن المقترعين لفشل الحزب الحاكم فشلاً ذريعاً.

ووصف حبيب كحالة أول مجلس للنواب بعد الجلاء بقوله «نظرت حولي وكان ما رأيته فقط، رجالاً لا يوجد بينهم شيء ولا يشتركون في أية مبادئ»، ولا يربطهم تنظيم حزبي، وقد وصلوا إلى البرلمان بأساليب خادعة مقنعة من انتخابات فوضوية تحت ستار الحرية، فكان بعضهم أمياً وآخرون أدباء مرموقين، وكانت لغة بعضهم الكردية أو الأرمنية ولم يعرف آخرون سوى اللغة التركية فقط، بعضهم ارتدى الطربوش وآخرين اعتمروا الكوفية، وكان بينهم رجال البادية أو المدينة، ولم يزد الأمر عن مسرحية وتمثيل أدوار»^(٣).

(١) توري، مرجع سابق، ص ١٠٠-١٥٠.

(٢) باتريك سيل، مصدر سابق، ص ٥٢.

(٣) حبيب كحالة، ذكريات نائب، مطابع الهلال، دمشق، ص ٤٣.

من خلال هذا الوصف للمجلس النيابي السوري لا بد من طرح التساؤلات على هذا المجلس، كيف يمكن لمثل هذا المجلس المتكلم باسم الشعب والعمل لمصلحته ومواجهة قرارات الحكومة ومناقشتها ونقدها؟ كيف وصل هؤلاء النواب إلى المجلس النيابي؟، الجواب على ذلك ما كتبه جريدة البعث آنذاك «بدأ رجال الحكم في التآمر على الحريات، كيلا يبقى في سوريا من الديمقراطية والجمهورية سوى لفظين ميتين للتضليل والخداع، فعلى الشعب أن يثأر لكرامته، فيلغي هذه الانتخابات المزورة التي جرت في ظل الحراب والبنادق، وهو يدعو الشعب إلى عدم الاعتراف بشرعية الانتخابات وإلى خوض معركة جديدة من معارك التحرير، لمحو هذا العار الذي الحقته به الحكومة الإرهابية «التزوير» التي يرأسها القوتلي^(١).

إنذاً لماذا اشترك حزب البعث في الانتخابات البرلمانية التي توقع تزويرها، ولم يتوقع النجاح بها؟ كان الهدف من المشاركة أن تفضح أمام الجماهير العربية الطرق التي تتغلب بوساطتها قوى السلطة على إرادة الشعب بعد تشويبهها أسس فكرة الديمقراطية بالذات، وعندما تحققت مخاوف الحزب بصورة عملية وأظهر التلاعب بنتائج الانتخابات أمام أعين الجميع، أصدر بياناً مفنداً فيه إتهاماته «لا يمكن لسلطة الإقطاع والبرجوازية، إن تخلص للجماهير، ولهذا لا يمكننا أن نثق بطريقة إشرافها على الانتخابات النيابية، ويؤكد نزييف نتائج الانتخابات الحد الذي وصلت إليه السلطة في تزييفها الديمقراطية في البلاد^(٢).

لقد شهدت الانتخابات التي جرت عام ١٩٤٧ تزويراً فاضحاً لانجاح مرشحي الزمرة السياسية في السلطة من أتباع الكتلة الوطنية بصورة أساسية، حتى تتمكن هذه الزمرة من تحقيق مآربها، أو عزت إلى تكتل سياسي يميني هو حزب التعاون الاشتراكي الذي يتزعمه فيصل العسلي للقيام بأعمال إرهابية، وكانت هذه الزمرة تتولي القيام بهذه الأعمال وتتولي التغطية أيضاً^(٣).

إن النتيجة التي وصلت إليها الانتخابات متوقعة، لأن الأحداث الماثلة في سوريا تشير إلى تشديد قبضة السلطة الحاكمة على الأوضاع السياسية فيها،

(١) نضال البعث، ج ١، مصدر سابق، ص ٢١١.

(٢) قاسم سلام، البعث والوطن العربي، منشوات العالم العربي، باريس، ص ١٢٦-١٢٧.

(٣) مصطفى دندشلي، مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ج ١ (١٩٤٠-١٩٦٣) تعريب يوسف جباعي، مصطفى دندشلي ط ١، ١٩٧٩، ص ١٢٠، وسأرمز له دندشلي.

وعلى أثر ذلك أُنتخب فارس الخوري رئيساً لمجلس النواب، وتقدمت وزارة حميل مردم باستقالتها، ثم أعيد تكليفه بتشكيل وزارة جديدة شكلها على النحو التالي: السيد جميل مردم بك- للرئاسة والداخلية والصحة والإسعاف العام، السيد سعيد الغزي- للمالية، نعيم الأنطاكي- للخارجية، أحمد الشرباتي- للدفاع الوطني، حكمت الحكيم- للاقتصاد الوطني، الأمير عادل ارسلان- للمعارف، عدنان الآتاسي، للعدلية والأشغال العامة^(١).

تعديل الدستور

كانت النقطة الأولى في جدول أعمال مجلس النواب الجديد، بعد انتخاب مكتب المجلس، هي تعديل الدستور، خاصة المادتين ٦٨، ٨٥ من الدستور، حتى يضمن إعادة انتخابه إلى فترة رئاسية أخرى، فنشط أعضاء الحكومة وأنصار رئيس الجمهورية في البلاد لتهيئة الأجواء المناسبة لتعديل المادتين السابقتين.

كما نشط الأعضاء وعقدوا اجتماعاً للمجلس النيابي، حيث ناقش المجلس عريضة مقدمة من ٩٦ نائباً من الحزب الوطني، وحزب الشعب وغيرهم من المستقلين بضرورة تعديل المادتين السابقتين من الدستور، وبعد الاجتماع تقرر التعديل على النحو التالي: المادة ٦٨: ينتخب رئيس الجمهورية بالإقتراع السري، وبأكثرية أعضاء مجلس النواب المطلقة، ويكتفي بالأكثرية النسبية في دوره الإقتراع الثالثة، وتُدوم رئاسته خمس سنوات، ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية إلا إذا كان حائزاً للشروط التي تؤهله للنيابة، وأتم الخامسة والثلاثين من عمره، وقد قبلت هذه المادة بالإجماع^(٢).

المادة ٨٥: قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل وأربعة على الأكثر، يجتمع مجلس النواب بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب رئيسه الجديد، وأنه إذا لم يدع المجلس لهذه الغاية، فيجربى الاجتماع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس^(٣).

(١) حسن الحكيم، مذكراتي، صفحات من تاريخ سورية الحديث (١٩٢٠-١٩٥٨) قسم ٢ ط ١، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٩٤.

(٢) العياشي، الإيضاحات السياسية ص ٥٦١، حسن الحكيم، مذكراتي، ص ١٩٦.

(٣) نفس المصدر ٥٦١ المادة قبل التعديل (١١٥) تنص على أنه لا يجوز انتخاب رئيس الجمهورية مرتين متتابعتين، وتمنع تجديد انتخابه.

وبتعديل المادتين السابقتين من الدستور، أصبحت رئاسة شكري القوتلي رئيس الجمهورية مضمونة لفترة رئاسية أخرى.

ولدى التصويت على قرار اللجنة الدستورية وافق أعضاء المجلس النيابي، بالأغلبية على اقتراح تعديل الدستور.

وقد القى النائب أحمد قنبر ممثل حزب الشعب كلمة بهذه المناسبة تضمنت الولاء والتأييد لرئيس الجمهورية جاء فيها «كلفني أخواني أعضاء اللجنة الدستورية البرلمانية بالتكلم بأسمهم في هذه الجلسة التاريخية، لأنقل لحضراتكم تأييدهم الجماعي لقرار اللجنة الدستورية بتعديل المواد المقترحة» وجاء فيها «فخامة الرئيس القوتلي: ليس رجل الأمة ومناطق آمالها ومعقد رجائها فحسب، بل هو فخر الأمة العربية، واحد من رؤسائها الذين نهتدي بهديهم ونستضيء بنورهم ناضل في سبيل بلاده حتى استقرت لها الأمور، وتثبتت لها دعائم الاستقلال والسيادة^(١).

وبعد المداولات في المجلس النيابي تقرر إعادة انتخاب السيد شكري القوتلي رئيساً للجمهورية السورية مرة أخرى، حيث كان هذا متوقفاً، فهذه الشهادة صادرة من أحد اقرباء حزب الشعب الذي يدعم التعديل، فمن الديهي أن يتوصل المجلس النيابي بدون عناء إلى إعادة انتخاب الرئيس شكري القوتلي لفترة رئاسية أخرى.

وفي شهر آب عام ١٩٤٨م عقد مجلس النواب السوري جلسة علنية حضرها الصحفيون ورجال السلك الدبلوماسي باعتبارها جلسة أداء القسم الدستوري للرئيس، وكان يرأس الجلسة نائب رئيس المجلس النيابي محمد العايش، ولدى وصول الرئيس إلى قاعة المجلس، وقف القوتلي لأداء القسم الدستوري، فخرج أحمد قنبر (الخطيب البليغ) ونواب حزب الشعب من الجلسة^(٢)، ولم يعترض نواب حزب الشعب على تعديل الدستور شعوراً منهم، وحرصاً على مستقبل الديمقراطية في سوريا، فقد كان بإمكانهم معارضة تعديل الدستور، وتعطيل العريضة التي قدمت إلى المجلس النيابي.

(١) غالب العياشي، الإيضاحات الساسية، ص ٥٦٢.

(٢) نفس المصدر، ص ٥٦٤.

لكن يبدو أن هناك صفقة عقدت ما بين الرئيس القوتلي، وأعضاء حزب الشعب بدليل الخطاب البليغ الذي القاه أحمد قنبر أثناء الجلسة، ويتضمن المدح وترشيح القوتلي للرئاسة مرة أخرى، وكان سبب خروجهم من الجلسة أن أعضاء حزب الشعب ورئيس الجمهورية اتفقوا على منح أعضاء الحزب أربع حقائب وزارية هي: الدفاع، الداخلية، الاقتصاد، الخارجية، وقد أطلع على هذه الإتفاقية جميل مردم، الذي رفض إعطاء حزب الشعب أكثر من وزارة واحدة من الوزارات الأربع المتفق عليها، عندها قرر حزب الشعب مقاطعة الجلسة التي أدلى بها الرئيس القوتلي القسم الدستوري^(١).

وقد تشكلت الوزارة الجديدة على النحو التالي: جميل مردم بك- رئيساً للوزارة، ووزيراً للداخلية والخارجية، سعيد الغزي- للاقتصاد، أحمد الشرباتي- للدفاع، منير العجلاني- للمعارف، وهبي الحريري- للمالية، أحمد الرفاعي- للأشغال العامة^(٢).

وبذلك تكون الوزارة الجديدة خالية من ممثل لحزب الشعب، الأمر الذي حكم علي هذه الوزارة بالسقوط، وذلك لكثرة الدسائس والإضطرابات بين السلطتين: التنفيذ والتشريعية.

عندها عادت الكتلة الوطنية لتتسلم الحكم فترة أخرى قادمة، فابتهج ذو المصالح، وتدافعوا لأخذ حصصهم من الغنيمة، فكثرت الأستياء من هذه الحكومة وكثرت الكلام عن التجارة غير المشروعة، بإجازات الإستيراد، ووكالات المواد المستوردة، فانتشرت الفوضى وسوء الإدارة، بسبب ارتفاع الأسعار وسوء المحصول نتيجة للجفاف، فاشتدت المعارضة لنظام الحكم، وعلت الأصوات الساخطة^(٣).

أثر المشكلة الفلسطينية على الحكومة الوطنية في سوريا

وأثرت المشكلة الفلسطينية في قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧م، القاضي بتقسيم فلسطين ما بين العرب واليهود على الأوضاع في سوريا، فقد عمّت الاضرابات في دمشق، واقتحم السوريون السفارتين الأميركية والبلجيكية،

(١) وليد المعلم، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٢) حسن الحكيم، مذكراتي، قسم ٢، ص ١٩٥.

(٣) سيل، مصدر سابق، ص ٥٤.

والمركز الثقافي السوفياتي، وتعرضت مراكز الحزب الشيوعي للتخريب، وأُحرق في حلب ٢٠٠ بيتاً لليهود، وأُحرقت إحدى عشرة كنيسة^(١).

ونتيجة لقرار التقسيم هذا، استقال كثيرون من ضباط الجيش السوري، ليخدموا في جيش الإنقاذ، وفي أوائل ١٩٤٧م هاجمت عصابات مسلحة من سوريا يقودها أديب الشيشلي، وأكرم الحوراني المستوطنات اليهودية قرب الحدود السورية، فتدخلت القوات البريطانية لحمايتها، وكان الموجه لهذه العمليات فوزي القاوقجي الذي جعل من سوريا مقراً لقيادته^(٢).

وفي ١٥ أيار ١٩٤٨م قررت الدول العربية دخول فلسطين ومقاومة اليهود، فدخلت سوريا ولبنان من الجهة الشمالية الشرقية، وقاموا بالإستيلاء على بعض المواقع اليهودية فاستولوا على مستوطنة مشمار هايردون وطردها اليهود منها^(٣).

وبعد انتهاء حرب ١٩٤٨م عاد الأستاذ مشيل عفلق من فلسطين، وأصدر بياناً في ٧ أيلول ١٩٤٨م بعنوان «في سبيل دفع النكبات يجب تبديل الحكومة وإجراء انتخابات جديدة»، وقد ربط فيه بوضوح نكبة فلسطين وتردي الأوضاع الداخلية، مما أثار السلطة، فتم اعتقاله ومحاكمته، فقاد حزب البعث العربي مظاهرات طلابية وشعبية في مختلف أرجاء المدن السورية ضد الحكم بمناسبة ذكرى لواء الإسكندرية، فاستخدمت السلطة أساليباً وحشية لقمعها^(٤) فطالب الحزب بإسقاط الحكومة، واستبدال الوزارة المردمية.

أما بالنسبة لحزب الشعب فقد رفض الاشتراك في تأليف الحكومة، وأصدر بيان الهيئة النيابية للحزب على النحو التالي:

«منذ نشأة الحياة السياسية في البلاد وحتى الآن يتبع المسؤولون طرائق لا تمت بصلة إلى الأوضاع الدستورية الصحيحة، ولا للأعراف والتقاليد البرلمانية

(١) جورج، كيرك، الشرق الأوسط بين (١٩٤٥-١٩٥٠)، ترجمة عمر الاسكندراني، مراجعة سيم حسن، كتب الشرق الأوسط، شارع قصر النيل، ص ٢٥١.

(٢) جوردن، توري، مرجع سابق، ص ١١١.

(٣) Ziadeh. Nicola, Syria and Lebanon, Ist, p. Lebanon Book Shop. Beirut, 1965, p. 97.

(٤) ماجد سليمان حسين، مجلة أفاق عربية، ع ٧-٨، ١٩٨٤، ص ٢٩.

السليمة، ويبعدون البلاد عن التمتع بمزايا الاستقلال وثمراته، ويحولون دون انشاء أوضاع قوية تصون للمواطنين حقوقهم، وتضع حداً للتصرفات السيئة، والإجراءات التعسفية، فعصفت بالبلاد الأهواء الجامحة وتقاذفتها النزوات الطائشة، فكان من نتائج ذلك أن ازدادت الحالة الداخلية من الناحية السياسية والاقتصادية والمالية سوءاً فوق سوء، والسياسة الخارجية ضعف فوق ضعف، وتفاقت الإدارة فساداً فوق فساد، وها هو الشعب يشهد ما يجري في المجلس النيابي، منذ نيف السنة، بل منذ خمس سنوات على الأرجح، فكثير ما حاولت العناصر التقدمية الواعية تغيير مجرى الأمور، وتبديل فاسد الأوضاع من مخالفة الدستور، والقوانين وإساءة استعمال السلطة»^(١).

نستخلص من هذا البيان أن حزب الشعب كان رافضاً لتصرفات الحكومة والأساليب القمعية التي استعملها في إخماد الهيجان الشعبي، فأرادوا استغلال الأوضاع لصالحهم لكسب رضى الجماهير التي أخذت تطالب بتغيير الوزارة المردمية، كما أن الحزب رأى أن الكفة تسيير في صالح الجماهير الشعبية، وأن الأوضاع في الحكومة تسيير من سيء إلى أسوء، فأصدر حزب الشعب هذا البيان.

كما أثرت هزيمة القوات العربية في فلسطين عام ١٩٤٨م على تطور الأحداث النيابية في سورية، فمنذ اليوم الأول لحرب ١٩٤٨م انكشف ضعف الجيش السوري، فاستقال وزير الدفاع أحمد الشرباتي من الحكومة، وتولى جميل مردم وزارة الدفاع بنفسه، كما حدث تغييرات في القيادة العسكرية، فأحيل عبد الله عطفه رئيس الأركان العامة للجيش على التقاعد وانكشف افتقار الجيش السوري للإستعداد وعدم تهيئته إلى خوض الحرب، بسبب ضعف القيادة والسلاح والذخيرة والخدمات وعدم تقدير قوة الخصم، فقد ذهبت القوات السورية إلى الحرب بعتاد قليل^(٢).

وزارة خالد العظم

استقالت وزارة جميل مردم في بداية كانون أول عام ١٩٤٨، فأخذ القوتلي يبحث عن شخص مناسب يتولى تشكيل الوزارة، فقدم في طلب الرئيس السابق للجمهورية هاشم الأتاسي الذي أخفق في تشكيل الحكومة، ثم حاول الأمير عادل

(١) مديرية الوثائق التاريخية في دمشق، رقم ٣/٤٨٥/ بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٤٨م.

(٢) سيل، مصدر سابق، ص ٥٥.

أرسلان (الدرزي) تشكيل الوزارة لكنه أخفق، فاستدعى الرئيس القوتلي خالد العظم لتشكيل الحكومة فشكلها على النحو التالي:

خالد العظم- للرئاسة والخارجية والدفاع الوطني، محسن البرازي- للمعارف، محمد العايش- للزراعة، أحمد الرفاعي- للعدلية والصحة. والشؤون الاجتماعية، حسين صحناوي- للاقتصاد الوطني، حسن جبارة- للمالية عادل العظمة، للداخلية، مجد الدين الجابري- للأشغال العامة^(١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الوزارة مؤقتة لأن رئيسها رجل محايد لا ينتمي إلى الأحزاب الرئيسية الثلاث (الشعب، الوطني، البعث العربي الاشتراكي) وقد شد أزرها لدى البرلمان رئيس الجمهورية، وبعض نواب الحزب الوطني، والسبب في هذا الدعم أن الأزمة الوزارية قد طال أمدها، وكانت الحالة في فلسطين تستدعي وجود حكومة مسؤولة عاملة تواجه المشكلة، وتشارك مع الحكومات العربية بحلها^(٢).

وبالرغم من ذلك فقد واجهت وزارة خالد العظم عدداً من المشاكل الهامة منها: قضية منح شركة التابلاين (الأنابيب الأميركية) تسهيلات عبور من العربية السعودية إلى البحر المتوسط، وفي عام ١٩٤٧م قامت شركة الأنابيب ببناء هذا الخط الذي يصل حقول الزيت التابعة للعربية السعودية من خلال سوريا إلى لبنان، وكان يأمل العظم من هذا المشروع الذي أحياه أن يحل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، لكن عندما وضع مشروع التقسيم الفلسطيني عام ١٩٤٧م والحرب العربية الإسرائيلية تعطل هذا المشروع وتم إيقافه، فأراد العظم في وزارته أن يحيي هذا المشروع^(٣).

وأهم المواد التي تضمنتها الإتفاقية (التابلاين) ما يلي: يحق للشركة (التابلاين) أن تقوم بالإنشاءات التالية: المطارات، سكك الحديد، أجهزة لاسلكية وأعمال أخرى علاوة على الإنشاءات الفنية المتعلقة بالمشروع كمد الأنابيب وإقامة محطات للمضخات ومعامل ومخازن وصهاريج وجسور ومساكن للمستخدمين ومستشفيات.

(١) حسن الحكيم، مذكراتي، قسم ٢، ص ١٩٨.

(٢) راشد البراوي، مشكلات العالم العربي، ط ١، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠م، ص ٧١.

(٣) Ziadeh, Op. Cit, p. 97.

- تتقاضى الحكومة السورية جزءاً من الف ونصف الجزء (من الليرة الاسترلينية) عن كل طن من الزيت الذي يمر بأراضيها عبر الصحراء السورية على أن لا تقل هذه الحصة عن عشرين الف ليرة سنوياً، لقاء ذلك تتنازل الحكومة السورية عن ضريبة التوريد أو ضريبة المرور، ويحق للشركة الإستيراد من البضائع دون أي رسم جمركي أو أي رسم آخر وأن تصدر البضائع دون قيد أو شرط وفي جميع الأوقات ليلاً ونهاراً، ويجوز للشركة أن تطلب من الحكومة أن تمنحها حق بناء ميناء أو موانئ تشحن منها الزيوت إلى الخارج، يرجح السوريون في التعيين لوظائف الشركة عندما يكونوا حائزين على الأهلية المطلوبة، وأن الشركة لا تخضع لضريبة الملك ولا الدخل ولا لأي نوع من الرسوم أو الضرائب، كذلك يحق للشركة أن تستعمل في سبيل ابنيته وإنشاءاتها جميع المواد اللازمة لها من كلس وحجارة دون أن تدفع للحكومة قيمتها^(١).

أوردت هذه الإتفاقية لأهميتها بالنسبة لمستقبل سوريا وسوف أورد الملاحظات التالية على هذه الإتفاقية.

- أن جميع الشروط المعقودة بين الطرفين (سوريا، وشركة التابلاين) نلاحظ أن جميعها في صالح شركة التابلاين، أما المطلوب من سوريا التنازل عن حقوقها في الأراض والماء والسماء وتعطى كافة الامتيازات لصالح الشركة مقابل مبلغ من المال الذي لا يحق لسوريا وحدة اقتصادية قوية، والعظم أراد تصديقها ليخرج سوريا من أزمته الاقتصادية والحقيقية أن هذه الاتفاقية لا تحقق دخلاً مادياً لسوريا، بل هي تهديد للسيادة القومية، ولو عدلت بعض الشروط وأجرى عليها تعديلات مناسبة مثل توفير مبدأ تكافؤ الفرص في الحقوق، وزيادة عدد الموظفين السوريين المؤهلين والغير مؤهلين بما يتناسب وطبيعة العمل، كذلك يجب خضوع الشركة لدفع الرسوم والضرائب الجمركية ودفع الأموال المناسبة مقابل المواد التي تستهلكها من خبرات البلاد وزيادة حصن سوريا المالية لكان من الممكن التصديق على هذه المعاهدة.

رفض البرلمان التصديق على هذه المعاهدة واعتبرها تهديداً لسيادة سوريا القومية وكان معه الحق، وقد أصدر حزب البعث بياناً في ١٧ ك ١٩٤٨ بهذا

(١) وثيقة نشرها وليد المعلم في كتابه سوريا (١٩١٨-١٩٥٨) التحدي والمواجهة، ط١، مطبعة عكرمة، دمشق، ١٩٨٥، ص ٢٢٥-٢٢٧.

الشأن يقدر الشعب خطورة الظروف الحاضرة ويعرف أن جهوداً صادقة وجبارة يجب أن تبذل في الجبهة الخارجية لدفع الأخطار ومنع الخيانات وأن جهوداً مثلها يجب أن تبذل في الداخل لمنع طغيان إحدى السلطات على غيرها وإعادة حرمة الدستور، وحرية المواطنين، ومحاكمة الذين تسببوا للشعب بالشقاء، وللوطن بنكباته، إن هذا كله فوق قدرة الوزارة الجديدة التي توخي المسؤولون في انتقاء أعضائها ليكونوا أدوات طبيعية لخدمة سلطانهم وتنفيذ سياستهم»^(١).

برر خالد العظم موقفه من معاهدة التابلاين وقال (رئيس الوزراء السابق جميل مردم كان قد وقع بالأحرف الأولى على مشروع الإتفاق، لكنه استقال قبل أن يقدمه للمجلس، فلما تسلمت الرئاسة سعيت لدى رئيس لجمهورية مقترحاً عدم تقديمه إلى المجلس، لكنه رفض رفضاً قاطعاً، وكان الملك عبد العزيز بن سعود يلاحقه في قضية الأنايبب ويضغط عليه، وأصر الرئيس على وجوب إحالة المشروع إلى المجلس)^(٢).

- المشكلة الثانية التي واجهت وزارة خالد العظم هي عقد اتفاق نقدي مع فرنسا، وكانت مخططات رئيس الوزراء تدعيم الليرة السورية المهتزة وسد النقص في خزانة الدولة عن طريق عقد الإتفاق.

وفيما يلي نص وثيقة الجنرال كاترو المعدلة بشأن الإتفاق النقدي السوري-الفرنسي «تلبية للرغبة التي اعربتم عنها- فأني سعيد بإبلاغكم بأن السلطات الفرنسية مستعدة للإتفاق مع السلطات السورية على المسائل التالية: تعديل بعض الأحكام المتعلقة بمؤسسة الإصدار وبصورة خاصة تلك التي تعطي الحكومة مراقبة فعلية على الحد الأعلى للإصدار.

- مراقبة القطع الذي ينبغي أن تقوم بإدارته لجنة تتضمن ممثلين عن الحكومتين ولجنة التحرير وذلك بسبب الأحوال الناشئة عن الحرب، وحدد سعر الجنيه الأنكليزي بمئتي فرنك فرنسي وحدد سعر الليرة السورية ب ٢٣ فرنكا فرنسا^(٣).

(١) نضال البعث ج ١، ص ٢٧٨.

(٢) خالد العظم، مذكرات، ج ٢، ص ٩٤.

(٣) وثيقة نشرها خالد العظم في مذكراته، ج ٢، ص ٨٨.

وعندما تسلم العظم وضع صيغة جديدة للإتفاق تضمنت عدم مراقبة الفرنسيين اقتصاد سوريا، وتعين الكمية المضمونة من الفرنكات وتعين مراقبين لإخضاع المصرف للتشريع السوري، إذ أصبح المصرف وسائر الشركات الفرنسية ذات الامتياز في سوريا معرضة لتعديل أي بند من بنود امتيازاتها بمجرد صدور تشريع سوري يقضي بهذا التعديل بعد أن كان منوطاً بقبول المصرف او تلك الشركة، وهذا في صالح سوريا.

لذلك رفضت الاتفاقية الأخرى من قبل المجلس واعتبروا هاتين الإتفاقتين بمثابة إحياء للنفوذ الأجنبي في المنطقة.

وتصدى لحملة الإعتراض أيضاً حزب البعث وقام بالإعتراض عليها لما يرافقها من إطماع ومداخلات استعمارية وأكد الحزب على أن اقدام سوريا على عقد اتفاقيات مجحفة مع الدول والشركات الأجنبية يضع أمام أعيننا الفئة الحاكمة بصورتها الحقيقية فنجدها لم تتورع عن بيع أرض الوطن، وتهديم كيان الأمة، وتأجير الشعب والبلاد للرأسمال الأجنبي. إن شر هذه الإتفاقية هو أنها تلقي بذور الإنحلال وتلغي صرح النهضة وقاد الحزب تظاهرات كبيرة للتصدي لهذه الإتفاقيات، اعتقل على أثرها رئيس فرع دمشق مدحت البيطار، وقد أصدر الحزب بياناً بعنوان «مؤامرة التابلاين» بعد كارثة فلسطين موقعاً باسم ميشل عفلق كذلك ساهم الحزب في تعريفه اتفاقية النقد الفرنسي^(١).

أخذت الأحداث تتسارع في سوريا، واستاء الشعب من الحكم الوطني خاصة وأنه لم يحقق أي إصلاح ايجابي بعد الاستقلال، كما أخذت القوى تتصارع داخل الدولة ما بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية، وكثرت الإتهامات والظواهر الفاسدة في الدولة، مما زاد الوضع سوءاً، وأخذت الأزمة تظهر بشكل واضح وجلي، وبدأت رياح التغيير تهب على سوريا، ودخلت سوريا داومة الانقلابات العسكرية التي سوف استعرضها في الفصل الثاني.

(١) ماجد سليمان حسين، مجلة أفاق عربية، العدد السابق، ص ٢٩.

الفصل الثاني

الانقلابات العسكرية والصراع

حول السلطة (١٩٤٩-١٩٥٤)

الانقلابات العسكرية

تعريف الانقلاب: هو عمل مفاجيء وعنيف، تقوم به فئة او مجموعة من الفئات داخل الدولة ضد السلطة الشرعية وتتولى الحكم بدلاً منها، وتنتمي في بعض الاحيان الى الجيش، وذلك وفق خطة موضوعة مسبقاً، ويتخذ الانقلاب عدة اشكال، ففي بعض الاحيان يتدخل الجيش ليفرض الحكومة التي يريدها دون ان يشترك مباشرة في الحكم، وفي بعض الحالات- وهي الاكثر رواجاً- يتدخل الجيش بقوة ويتسلم الحكم متذرعاً بعجز المدنيين وسوء استغلال اللعبة الديمقراطية، وفي بعض الحالات يمكن ان يحدث الانقلاب دون اللجوء مباشرة الى الجيش، وفي معظم الاحيان يكون التغيير الحادث عن الانقلاب مجرد تغيير في الطبقة الحاكمة دون المساس في جوهر النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويكون التنافس على السلطة هو المحرك الوحيد له. (١)

عاشت سوريا فترة الانقلابات العسكرية من سنة ١٩٤٩م واستمرت الى ما بعد سقوط الشيشكلي سنة ١٩٥٤م، وتتميز هذه الفترة بعدم الاستقرار، وهذا لا يعني ان فكرة الانقلاب في سوريا سائدة عند الاكثرية من مدنيين وعسكريين، بل ان اكثرية الضباط كانت ترى أن اشتغال الجيش في السياسة يسيء الى الجيش نفسه في نظامه وانضباطه ومعنوياته، ولكننا نجد ان بعض الزعماء السياسيين استغل علاقاته الودية مع بعض قادة الجيش، فأخذوا يهددون خصومهم بقوة الجيش

(١) عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسية ج ١ (أ-ث)، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩م، ص ٢٧٣.

لفرض ارادتهم على الدولة^(١)، وقد شهدت سوريا عدداً من الانقلابات العسكرية سببها اسبابها ونتائجها في المواضيع القادمة

١- الانقلاب العسكري الأول

يعد الانقلاب العسكري الذي قاده حسني الزعيم في ٣٠ آذار ١٩٤٩م ظاهرة جديدة في الحياة السياسية بالشرق العربي، فقد خطط له الزعيم وتم التخطيط والتحضير للانقلاب بسرية تامة، فقد اقسام الضباط الذين قاموا بالانقلاب بالمصحف الشريف للحفاظ على عدم افشاء خطة الانقلاب واشتملت خطة الانقلاب الاستيلاء على دمشق، وكيفية تحرك القطعات العسكرية نحو محاصرة المباني والمنازل لرئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، وبعض السياسين، وقطع كل من الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تربط دمشق بالعالم الخارجي والمناطق السورية، وقد نفذ الضباط هذه الخطة بنجاح.^(٢)

وهكذا بدأ حسني الزعيم رئيس الاركاب العامة حكمه في سوريا على اثر انقلاب عسكري قاده بنجاح في ٣٠ آذار ١٩٤٩م ضد شكري القوتلي رئيس الجمهورية، وخالد العظم رئيس الوزراء، وقد اشتغل حالة السخط التي عمت اوساط الجيش والشباب السوري، واعتمد في ذلك على اصدقائه وفي مقدمتهم العقيد بهيج الكلاس معاون الزعيم في القيادة، والعقيد اديب الشيشكلي قائد فرقة المدرعات التي نفذت الانقلاب، وكان الشيشكلي قد نظم قواته في قطنا التي تبعد عشرين ميلاً عن دمشق، حيث تلقى الأمر بالزحف الى العاصمة، فتم لاحدى الفصائل إلقاء القبض على رئيس الجمهورية في المستشفى، حيث كان يعالج من قرحة في المعدة ومرض في القلب، وقبضت أخرى على رئيس الوزراء، وثالثه تسلمت محطة الاذاعة، واحتلت رابعة قيادة الشرطة والأمن العام، وخامسة قيادة الدرك، وتسلمت وحدات أخرى إلى أهدافها المرسومة.^(٣)

(١) اديب نصّور، قبل فوات الاوان، دراسات ومطالعات حول الاحداث السورية (١٩٤٨-١٩٥٥) ط١، دار العلم للملايين- بيروت، ١٩٥٥م، ص٢١٢.

(٢) نذير فنّصه، ايام حسني الزعيم، ١٢٧ يوم هزت سوريا، ط٢، دار الأفاق الجديدة- بيروت ١٩٨٣م، ص٢٣-٣٠.

(٣) احمد عيسى الفيل، سورية الجديدة في الانقلاب الأول والثاني، مطبعة ابن زيدون، دمشق ١٩٤٩ ص٢٣.

والى جانب ذلك استند الزعيم الى فئة اوساط الشبان التي كانت تدعو الى الاصلاح وترغب في اجراء تبدل جذري، وكان الشباب الاصلاحى يستمد اتباعه من جماعات مختلفة مثل: فرع الحزب السوري القومي في حماه، وحزب الشعب. (١)

اسباب الانقلاب العسكري الأول

وفي الساعة السابعة صباحاً اذاع راديو دمشق البلاغ العسكري رقم (١) المتضمن ما يلي: «لقد رأى الجيش السوري ما آلت اليه حالة البلاد الراهنة من تخبط وميوعة وفوضى واستنثار وخذلان، ووجد العهد الحاضر مليئاً بالمساويء والمخازي من خيانات وسرقات وقضاء على الحريات الديمقراطية الى مخالفة الدستور والقوانين، لقد رأى الجيش كل ذلك وابقن أن الأمة تسير بخطى متسارعة نحو الموت والفناء، فأبت عليه وطنيته وكرامته ان يقف مكتوف الايدي ... فصمم على هذا الموقف الشريف، وتدخل ليعيد الأمور الى نصابها». (٢)

كذلك حدد البلاغ العسكري رقم (٨) أسباب الانقلاب كما يلي «ان السبب في الحركة التي قام بها الجيش هو الهجوم المتكرر عليه في المجلس النيابي وخارجه للتشهير به وإظهاره بمظهر غير لائق، ولا سيما لما لمس الجيش من استياء الشعب من الوضع السابق، وعدم رضائه عن الفوضى التي غرقت بها البلاد، وشعر الجيش بأن سمعته أصبحت مضغة بالأفواه، وذلك على اثر اعتقال بعض الضباط بتهمة السرقة والاختلاس» (٣)

ومما تجدر الاشارة اليه أن هناك عوامل أخرى ساعدت على حدوث انقلاب حسني الزعيم، وهي تجربة حرب ١٩٤٨م، والتي كانت نقطة انعطاف في تاريخ سوريا، إذ اعتقد السوريون أن زعماءهم السياسيين كانوا مهملين، ولما هوجم رجال الحكم بالانتقاد بسبب تقصيرهم حاولوا القاء اللوم على الجيش^(٤)، الذي لم يقف

(١) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ج٢، ترجمة جعفر خياطه، ومراجعة محمود امين، دار المثني، بمشاركة مؤسسة فرانكلين- بغداد- نيويورك، ١٩٦٥، ص٧٧.

(٢) غالب العياشي، الايضاحات السياسية، ص٥٧١.

(٣) نفس المصدر- ص٥٧٣.

(٤) خيريه قاسميه، مذكرات محسن البرازي (١٩٤٧-١٩٤٩) ط١، الرواد لنشر والتوزيع، ١٩٩٤م ص١٣.

مكتوف الايدي بعد حرب دخلها دون ان يعد لها اعداداً كافياً، وخرج منها بالذل والصدمة، ومما زاد حدة التوتر بين السلطة المدنية والعسكرية تصميم الحكومة على اجراء حركات تصفية، وتعديلات داخل صفوف الجيش من ضمنها إحالة حسني الزعيم رئيس الاركان العامة على التقاعد. (١)

بالاضافة لما سبق كان الهجوم المهين في مجلس النواب، الذي شنه النائب فيصل العسلي- نائب منطقة الزبداني، وزعيم الحزب التعاوني الاشتراكي على الجيش وقائده، حيث اتهم النائب فيصل العسلي حسني الزعيم، وابراهيم الحسيني قائد الشرطة العسكرية، بأنهما خططا لوضع قنبلة انفجرب في احدى مكاتب العسلي، وتبين اخيراً بشهادة علي الايوبي الساعد الايمن لفيصل العسلي، أن الحزب نفسه هو الذي قرر وضع القنبلة ليدعم الحملة الكلامية لرئيسه في مجلس النواب. (٢)

وتؤكد بعض المصادر، على أن فضيحة السمن الفاسد التي تورط فيها الزعيم انطون البستاني مدير تموين الجيش، وذلك بالتعاون مع التاجر المورد للجيش مقابل مبلغ من المال، فسارع القوتلي وأمر بالقبض عليه بتهمة الاثراء على حساب الجيش، لكن الزعيم بدل ان ينفذ الأمر قام باحتجاز انطون البستاني في غرفة علوية من مبنى وزارة الدفاع ليظهر اخلاصه لصديقه القديم، او رغبة في الاطمئنان الى أن البستاني لن يكون في موقف يرغمه على الكلام، فيفضح الشركاء الآخرين. (٣)

بالاضافة لما سبق فقد طرح أمام البرلمان مشروع تخفيض ميزانية الدفاع، وذلك بتخفيض اعتمادات الجيش وعدد افراده، وتخفيض رواتب الضباط، وربما يعود ذلك الى رغبة رجال الاعمال في تخفيض الأعباء عن دافعي الضرائب. (٤)

(١) بشير العوف، الانقلاب السوري، اسراره، دوافعه، مراميه، وكيف تمت حوادثه مكتبة حسين النوري، دمشق ١٩٤٩م ص١٤ وما بعدها.

(٢) نذير قنصه، مصدر سابق ص١١ وما بعدها.

(٣) فضيحة السمن: وهي صفقات من السمن الفاسد تعاقدت عليها وزارة الدفاع السورية، لتزويد الجيش لاغراض الطبخ والطعام، وكان يشرف على مثل تلك الصفقات الزعيم انطون البستاني، وقد كشف القوتلي امرها، لمزيد من التفاصيل راجع مذكرات خالد العظم ج٢ ص١٨١-١٨٣، سيل، مصدر سابق ص٦٦-٦٨.

(٤) محمد رفعت، التوجه السياسي للفكرة العربية الحديثة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤، ص١٨٥.

فقد ساهم شكري القوتلي رئيس الجمهورية في حدوث الانقلاب، إذ تعرض الى انتقادات شديدة من قبل المعارضة بسبب سياسة الإرضاء والابعد من الاصدقاء المخلصين، وتدخله في كل كبيرة وصغيرة، وعدم قدرة الحكومة على تحقيق مهام التطور الاقتصادي والاجتماعي التي كانت أمل البلد بعد الاستقلال، وتبين أخيراً الكشف عن ضرورة بناء جهاز قمعي داخل الجيش الذي أدرك ضباطه بوضوح خلال العمليات الحربية النتائج الوخيمة، لضعف الفئة الحاكمة في البلاد.^(١)

وتشير المصادر الى وجود قوة أجنبية من وراء انقلاب حسني الزعيم، سعت الى قلب الاوضاع في سوريا، منها الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، أما القائلون بوجود تواطؤ مع الولايات المتحدة، فقد استدلوا بقيام الزعيم بالمصادقة على مشروع التابلاين، كذلك استعداد الزعيم لتنسيق الخطط مع نوري السعيد لمكافحة الشيوعية وقبوله بمشروع الدفاع عن الشرق الاوسط، واستعداده لعقد صلح مع اسرائيل، أما الرأي القائل بوجود تواطؤ مع بريطانيا فقد استدلوا بميل حسني الزعيم في أيامه الأولى الى مشروع الهلال الخصيب، أما بالنسبة لفرنسا فقد استدلوا بوصول اسلحة فرنسية قبيل الانقلاب، وبالصلات الوثيقة التي توطدت بعد ذلك بين حسني الزعيم وفرنسا^(٢)، ولكنني ألاحظ من خلال الكتب أن الزعيم حاول أن يمد علاقاته مع الدول الاجنبية والعربية سعياً منه لاضفاء صفة الشرعية على الانقلاب، غير أنني لا أستطيع أن أنكر وجود الأيدي الخارجية التي ساعدته على تنفيذ انقلابه، وهذا ما سوف أبنيه في الفصل الرابع من الرسالة.

كذلك لا نستطيع إغفال دور الوعي السياسي، الذي لعب دوراً كبيراً في صقل نفوس السوريين، مما جعل الناس يشعرون بأن اكتساب الاستقلال ليس نهاية المعركة، إنما هو البداية فقط يتحتم ان يتلوا خطوات اصلاحية رئيسية تثبت أهلية سوريا للحرية، وعندما سارت خطوات الاصلاح ببطء شديد وبقيت اخطاء الماضي تتلكأ في الحياة الدستورية، انفجر الانقلاب العسكري الأول تحقيقاً لرغبات الشعب.^(٣)

(١) طه الهاشمي، مذكرات ج ٢ (١٩٤٢-١٩٥٥) تحقيق وتقديم خلدون ساطع الحمري، ط ١، دار الطليعة بيروت ١٩٧٨ ص ٢٦٥، بوداغوثا- مرجع سابق ص ٤٢.

(٢) صلاح العقاد، مرجع سابق ص ٩٦ وما بعدها، بشير العوف، مصدر سابق ص ١٥٤.

(٣) امينه السعيد، مجلة المصور، ع ١٤٩٠، ٢٠ مايو ١٩٥٢، ص ٦.

من هو حسني الزعيم؟

ولد حسني الزعيم في حلب عام ١٨٨٩م، وكان والده رجل دين عين مفتياً للجيش العثماني جند حسني الزعيم في الجيش العثماني العامل بالحجاز، ودرس في تركيا، اعتقله البريطانيون في الحرب العالمية الاولى، فانضم الى جيش الشريف حسين وعمل تحت قيادة فيصل، وشارك في الجيش الفيصلي الذي دخل دمشق، كما شارك ايضاً في الجيش الفرنسي، فقد تابع علومه العسكرية في باريس، وقاتل الى جانب قوات فيشي سنة ١٩٤١م، لذلك حينما تم النصر للحلفاء واحتل الحلفاء سوريا قدم الزعيم للمحاكمة، وقررت حكومة فرنسا الخرة نفيه الى لبنان. (١)

فلما خاضت سوريا معركتها من اجل الجلاء سنة ١٩٤٥م طلب اعادته الى الجندية للمشاركة في هذه المعركة فرفض طلبه، فتوسط له نذير فنصه فاعادوه الى الجيش، عين بعد اشهر رئيساً للمحكمة العسكرية في دير الزور شمال سوريا، تم ساعده نذير فنصه بالنقل الى دمشق، وعين مديراً للشرطة، ثم عين قائداً للجيش، وتزوج من شقيقة زوجة نذير فنصه نورانه. (٢)

- وامتازت شخصية الزعيم حسني بالقوة والشجاعة، فهو من الضباط القديما القادر على التأثير في معاونيه من الضباط الشباب، لهذا وجد ضباطاً ينفذون الخطة الموضوعة للانقلاب، وساعد في نجاح ذلك الاستياء والقلق الشعبي من النظام الموجود، وعدم ايجاده حلولاً للمشاكل التي واجهتها سوريا (٣)، والتي اشرنا اليها سابقاً.

لهذا نفذ الانقلاب دون إراقة دماء، ورحب معظم الناس بالانقلاب، ومن مظاهر التأييد الشعبي المنبثق من مختلف الطوائف والهيئات والافراد قول هاشم الاتاسي «انني أؤيد هذا الانقلاب تأييداً مطلقاً دون قيود او شرط، وانصح المواطن السوري أن يؤيده ويتعاون مع أبطاله» وأرسل سلطان باشا الاطرش برقية تأييد وتهنئة، كما ارسل اتحاد النقابات السورية برقية تأييد ايضاً. (٤)

(١) نذير فنصه، مصدر سابق ص١١-١٢، صلاح العقاد، مرجع سابق ص٩٤.

(٢) نذير فنصه، مصدر سابق ص١٤-١٥.

(٣) Kayali, Nizar, Op. Cit. P. 270.

(٤) بشير العوف، مصدر سابق ص١٥٧.

الأعمال التي قام بها قائد الانقلاب حسني الزعيم

في ١ نيسان ١٩٤٩م عقد أكثر من مائه نائب اجتماعاً في فندق الشرق برئاسة الأمير عادل أرسلان للتداول في أمر الانقلاب وإعلان عدم شرعيته، إلا أن القوات العسكرية كانت تحيط بمبنى البرلمان، وبعد المداولة كانت النتيجة هي تأليف وفد من النواب لمقابلة حسني الزعيم والتفاوض معه، وطلب الزعيم من الوفد أن يعلن المجلس النيابي ثقته فيه بمضبطه خاصة يوقعها النواب دون أن يسمح لهم بالاجتماع تحت قبة البرلمان فتنشر هذه المضبطة بتأييده على الرأي العام الداخلي والخارجي، كما طلب موافقة البرلمان على تشكيل وزارة جديدة برئاسة الزعيم حسني يتولى فيها وزارتي الدفاع والداخلية، ورفض الوفد طلب الزعيم، فأصدر الزعيم مرسوماً تم بموجبه حل البرلمان وتأليف لجنة دستورية لوضع دستور جديد، وقانون للانتخابات النيابية^(١)، وأرسل رسالة جاء فيها «لما كان الجيش السوري الذي ساندته الأمة على اختلاف طبقاتها في الانقلاب الوطني القومي الذي قام فيه، والذي كان يستهدف إنشاء عهد ديمقراطي صحيح يعيد فيه إلى الشعب الحقوق المسلوبة وحرية المغتصبة، وكان المجلس النيابي الحاضر لا يمثل رغبة الناخبين وإرادتهم ... فزور انتخاب بعض أعضائه والبعض الآخر اقرب إلى التعيين منه إلى الانتخاب، ووافق في أكثر من موقف على مخالقات شأنه لدستور البلاد وقوانينها، وكان في أكثريته أداة طيعة في أيدي هذه الفئة تسيرها كيفما تشاء إلى أن أوكل الشعب السوري أمره إلى جيشه الباسل، فانقذه من الأوضاع الشاذة غير الشرعية الموجودة بها»، لذا أصدر الزعيم مرسوماً جاء فيه:

- ١- يحل المجلس النيابي السوري، وتؤلف لجنة دستورية لوضع مشروع الدستور للبلاد وقانون الانتخابات النيابية العامة بالسرعة الممكنة.
- ٢- تعيين اللجنة الدستورية المذكورة بمرسوم يصدر عن قيادة الجيش والقوى المسلحة.
- ٣- يعين موعد الانتخابات النيابية قور انتهاء اللجنة الدستورية من مهمتها.^(٢)

(١) سيل، مصدر سابق، ص ٧٤.

(٢) غالب العياشي، الايضاحات السياسية، ص ٥٧٥.

وشهدت دمشق وحلب وبقية المدن السورية مظاهرات شعبية كبيرة عبر فيها المتظاهرون عن ولائهم للنظام الجديد، وفي ٢٤ نيسان أصدر الزعيم قراراً بتعيين محافظين جدد، وتسليمهم مهام الحكام العسكريين، وصدر مرسوم بتعيين السيد أسعد طلس مستشاراً حقوقياً لوزارة الدفاع، واستدعى السيدين اكرم الحوراني، وعلى بوظو للتعاون مع الزعيم والتشاور في الامور الهامة، فباشرا عملهما في وزارة الدفاع، وفي ٥ نيسان ١٩٤٩م عين حسني الزعيم السيد محسن البرازي نائباً للحاكم العسكري العام في المنطقة الشمالية.^(١)

لقد أوضح الزعيم سياسته منذ البلاغ الأول الصادر في ٣٠ آذار ١٩٤٩م، وتمثل في تهيئة نظام ديمقراطي صحيح، يحل محل النظام الحالي ويشتمل على الاصلاحات الداخلية وتعديل الدستور على أساس أن تكون الوزارة مسؤولة امام رئيس الجمهورية لا أمام البرلمان، اما الرئيس فينتخب انتخاباً عاماً.^(٢)

وفي ١٧ نيسان ١٩٤٩م اعلن تشكيل حكومة من المستقلين تولى فيها حسني الزعيم- الرئاسة والداخلية والدفاع، وعادل ارسلان- نيابة الرئاسة والخارجية، وخليل مردم- المعارف والصحة والشؤون الاجتماعية، وحسن جباره- المالية، وفتح الله الصقال- للاشغال العامة، ونوري ايبش- للزراعة.^(٣)

وفي شهر حزيران ١٩٤٩م قرر حسني الزعيم ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية على أساس الاستفتاء الشعبي، وكان المرشح الوحيد للرئاسة وحدد موعد الانتخابات في ٢٦ حزيران ١٩٤٩م، ووصفت جريدة الانقلاب الاقتراع «بأن الناخبين يسرون الى الاقتراع ونفوسهم مطمئنة الى أن الأوراق التي يلقونها ستطوي صفحة الماضي الذي ضاعت فيه مسؤولية الحكام وانتشرت الفوضى وعمت الرشوة، واصبحت البلاد مزرعة لفئة من الناس يستغلونها دون ان يراعوا مصلحة أحد من سكانها»^(٤) وحصلت الانتخابات وفاز الزعيم برئاسة الجمهورية لأنه المرشح الوحيد للرئاسة، وعلى اثر استلامه سدة الحكم اعطى لنفسه لقب مارشال.

(١) وليد العلم، مرجع سابق ص ١٠٥.

(٢) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث (١٩١٨-١٩٥٨) ط١، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥م، ص ٢٩٩.

(٣) غالب العياشي، الايضاحات السياسية ص ٥٧٩.

(٤) الانقلاب، سوريا، ع ٢٩٤، ٥ حزيران ١٩٤٩م.

وفي ٢٦ حزيران كلف حسني الزعيم محسن البرازي بتأليف الوزارة الجديدة، فألفها على النحو التالي: محسن البرازي- للرئاسة والداخلية والخارجية، وعبدالله عطفه- للدفاع الوطني، ومصطفى الشهابي- للعدلية، ونوري الايبش- للزراعة، وحسن جباره- للمالية، وخليل مردم- للمعارف والصحة والاسعاف.^(١)

ومما تجدر الاشارة اليه أن الزعيم ادخل بعض الاصلاحات الايجابية ومن اهمها: منح المرأة السورية حق الانتخاب اذا كانت قد أنهت دراستها الابتدائية، ووضع الاوقاف تحت سلطة الدولة، كذلك وضع قانوناً حديثاً لتنظيم التجارة^(٢)، ولتنفيذ وعوده بالاصلاح والعدالة الاجتماعية قلص الجهاز الوظيفي الحكومي المتضخم، وحث على مزيد من الانجاز في العمل، كما أقام مكتب مظالم للاستماع الى الانتقادات التي يوجهها المواطنون الى الموظفين والتحقيق فيها، وشكلت لجنة تحقيق في قضايا سوء استعمال السلطة، واستغلال النفوذ والشراء غير المشروع، كما تبنى حسني الزعيم برنامجاً لتموين القوى المسلحة وتقويتها، وكان يلزمه ٢٨ مليون دولار، فاستخدم وسيلتين لضمان ذلك الاولى: فرض ضريبة الجيش على الدخل والإرث وتمويل مخصصات من دوائر حكومية اخرى مثل وزارة الاشغال العامة، اضافة الى ذلك قام الزعيم بترفيح عدد كبير من ضباط الجيش منهم أديب الشيشكلي الذي رفع من رتبة مقدم الى رتبة عقيد، كما زاد عدد الجيش من خمسة آلاف الى سبعة وعشرين الف رجل.^(٣)

الى جانب ذلك صرف الزعيم جهداً كبيراً في اقامة المشاريع العمرانية، كاستثمار مياه الفرات في الجزيرة، وتوصيل المياه العذبة الى حلب والشروع في بناء مرفأ اللاذقية، وحاول تنفيذ مشروع اتفاقية التابلاين على أمل أن يساعده ذلك في تنمية المشروعات^(٤)، وبالرغم من اعتراض الوزراء ومجلس النواب عليه، والمشروع من تحضير الوزارة السابقة، كما ذكرنا سابقاً، ولكن الزعيم هو الذي اخرجه الى حيز الوجود ونفذه.

(١) المصدر نفسه، ع.٢٠، ٢٦ حزيران ١٩٤٩م.

(٢) فيليب حتي، خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى، ج٢، ط١، ط٢، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥م، ١٩٨٥ ص ٢٥٨.

(٣) جوردن توري، مرجع سابق ص١٣٨ و ما بعدها.

(٤) صلاح العقاد، مرجع سابق ص ١٠٤.

وقد وصف الزعيم بأنه ذو نزعة علمانية يسير على نمط مصطفى كمال اتاتورك، الذي اهتم بالاصلاحات الشكلية، أما فيما يتعلق بالتغيرات الاساسية فإنه تقدم بخطى سليمة، فقد تحدث عن الرغبة في تحديد الثروات الضخمة، واجراء اصلاح زراعي.^(١)

اسباب سقوط حكم حسني الزعيم

استقبل الناس في سوريا انقلاب حسني الزعيم بالبهجة والفرح، كما اسلفنا سابقاً وحدث خلالها تغيرات واضحة عجل بعضها في سقوطه وانهاء عهده على الشكل التالي:

بعد الانتخابات الرئاسية التي تولي فيها حسني الزعيم رئاسة الجمهورية اصابه الغرور والكبرياء، واشتهر عنه قوله في احدى المناسبات «انني السيد العظيم ... انني ملك»، وزاد من نفور الناس منه توصيته على عصاة «المشيرية» وقيمتها خمسة آلاف دولار، حتى أن الصحافة السورية الخاضعة للمراقبة علقته عليه بالتفصيل اثناء لباسه لثلاثة ايام متواليه بقولها «يوم الاحد ارتدى حسني الزعيم ملابس صباحية، وصباح الاثنين كان يرتدي بزة بيضاء عادية، وفي المساء ارتدى ملابس مساء لاستقبال وفد مصري، ويوم الثلاثاء تحلى ببزة مشير^(٢)، وكان الزعيم اذا قال لكبار الموظفين اسكتوا قالو له «أمركم مطاع وأن قولكم لا يخلو من حكمة ولا حق لنا البتة بمناقشتكم».^(٣)

وحتى يزيد الزعيم من سيطرته على البلاد اتخذ سلسلة من الاجراءات الأمنية، فاعتقل عدداً من السياسيين والصحفيين والكتّاب، واصبح سجن المزه العسكري داراً للارهاب والتعذيب حيث اكره بعض السياسيين على توقيع صك الولاء للانقلاب والانسحاب من العمل الحزبي.

وفي شهر آب ١٩٤٩م أعلن ١٥٠ معتقلاً سياسياً في سجن القلعة اضرابهم عن الطعام، وحشد لتأييدهم اكبر مظاهرة نسائية في تاريخ سوريا تطالب بالافراج عن المعتقلين وقامت، الشرطة باستخدام الشدة لانهاء المظاهرة، فوقفت فئات

(١) بشير العوف، مصدر سابق ص١٢٦.

(٢) الف باء، دمشق، ع٨٢٨١، ٢٦ حزيران ١٩٤٩م.

(٣) غالب العياشي، الايضاحات السياسية، ص٥٨٤.

واسعة من السياسيين محتجة على اعمال الشرطة ضد الاهالي، فاضطرت الحكومة الافراج عن قسم من المعتقلين. (١)

وقد ازداد الاستياء من حكم الزعيم بعد أن عمل على ازالة الأوقاف الدينية وإحلال قوانين مدنية وجنائية عصرية محل قانون الشريعة الاسلامية، كما عين محافظين جدداً يتمتعون بالسلطتين المدنية والعسكرية، لقد نqm الزعيم على التقاليد الدينية، واعلن على الملأ سخطه على اللباس العربي التقليدي والكوفية والعقال، فامتلات الشوارع بمجموعات غربية وقديمه من القبعات الأوروبية، وبرزت النساء اكثر حرية في الحياة العامة. (٢)

كما لعبت الدول العربية دوراً هاماً في اسقاط حكم الزعيم، بعد إعلانه العداء الصريح للمشاريع الهاشمية، وتلفظه ضدهم بالفاظ لا تليق برئيس دولة، كما هاجم البريطانيون باعتبارهم يدعمون الأسر الهاشمية (٣)، التي سوف نتكلم عنها في الفصل الرابع.

كذلك اعتمد الزعيم على الأقليات العنصرية والطائفية مثل: الأكراد والشركس، فعين حسني الزعيم محسن البرازي رئيساً للوزراء وهو من أصل كردي، كما منح المراكز الهامة في الدولة الي الأقليات وعزلها عن العناصر العربية، وقد أثار ذلك اكرم الحوراني بتحالفه مع عشيرة البرازي الاعداء التقليديين للحوراني في حماة، واخذ الرغيم يشك في إخلاص أصدقاء الحوراني العسكريين، وخاصة بهيج الكلاس، وأديب الشيشكلي، فسرحهما من الجيش في اوائل ١٩٤٩م. (٤)

ومن العوامل الأخرى التي ساعدت على إسقاط حكم الزعيم القرار الذي اتخذه بتسليم ضيفه انطون سعاده زعيم القومين السوريين، الذي قام أعضاء حزبه بمحاولة انقلاب في لبنان، ولما فشل الانقلاب التجأ الي سوريا، ولكن رياض

(١) بوادغوثا، مرجع سابق ص٤٨.

(٢) سيل، مصدر سابق ص ٨٦-٨٧.

(٣) م.ن. سيتون وليمز، بريطانيا والدول الأوروبية، عرض للعلاقات الانجليزية العربية (١٩٢٠-١٩٤٨)، ترجمة احمد عبدالرحيم مصطفى، احمد عزت عبدالكريم، بلاط، مكتبة الانجلو المصرية، ص٢٤٥.

(٤) سيل، مصدر سابق ص ١٠٥، ٢٧٥. Kayali, Nizar, op. cit. p275.

الصلح طلبه من الحكومة السورية، مستغلاً علاقات الصداقة الأسرية مع رئيس الوزراء محسن البرازي، فأقنع محسن البرازي حسني الزعيم بتسليم انطون سعادة الى الحكومة اللبنانية، وعندما علم سعادة عن ذلك هرب الى شرق الاردن، ثم عادة بعد فترة وجيزة الى سوريا، حيث قبض عليه وسلم الى حكومة لبنان، فحكم عليه بالاعدام رمياً بالرصاص، مما أغضب القومين الذين ساعدوا حسني الزعيم في الانقلاب العسكري، واصرروا على الانتقام من حسني الزعيم.^(١)

وربما كانت اتفاقية الهدنة مع اسرائيل من أهم الاسباب التي اسقطت حكم الزعيم، وسببها أن القوات السورية كانت تحتل بعض المناطق قرب بحيرة الحولة، فحاول اليهود القيام بمناozات عسكرية، وكادت الحركة تؤدي الى صدام مسلح بين الجيشين، ولكن توسط الامم المتحدة في ١٢ نيسان ١٩٤٩م أدى الى اعلان هذه المناطق، وارض مجاورة يحتلها الاسرائيليون منطقة منزوعة من السلاح تشرف عليها لجنة هدنة مشتركة، وهذه المنطقة كانت مسرح اشتباكات مستمرة بسبب إصرار اسرائيل على تجفيف بحيرة الحولة.^(٢)

ويذكر عادل ارسلان في مذكراته، ان الزعيم حاول عقد الهدنة باسرع ما يمكن بغض النظر عن شروطها، وربما أراد ان الزعيم من ذلك سحب الجيش السوري من الجبهة واستخدامه في عمليات الأمن الداخلي، للبطش بالعناصر المعارضة لحكمه، والدليل على ذلك قول الزعيم في جلسة مجلس الوزراء في ٢٦ أيار « أن اليهود راغبون في التفاهم مع العرب بشروط مرضية تحت ضغط الرئيس ترومان، والسيد شومان وزير خارجية فرنسا، وان وزير خارجية اسرائيل موافق على القدوم الى الاراضي السورية الى القنيطرة للاجتماع».^(٣)

ونرى أن هناك سبباً آخر يمكن اضافته للأسباب السابقة والتي اسقطت الزعيم وهو أن شخصية الزعيم لم تكن مؤهلة لقيادة سوريا في هذه الفترة،

(١) مذكرات جميل ابراهيم باشا، نضال الاحرار في سبيل الاستقلال، مطبعة الضاد، ١٩٥٩م ص ١١٩.

(٢) محمد عزه دروزه، حول الحركة العربية الحديثة، تاريخ ومذكرات وتعليقات ج ٥، المطبعة العصرية ص ١٢٤-١٢٥، جورج كيرك- مصدر سابق، ص ٢٠٠.

(٣) ذكريات عادل ارسلان عن حسني الزعيم رائد الانقلابات العسكرية في سوريا ط ١، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٢.

فالوضع متأزم داخل سوريا، والأخطار الخارجية محيطة بها، وجاء الزعيم واستخدم اجراءات تعسفية اثارَت سخط السياسيين السوريين الواعين الذين وقفوا بجانبه اثناء قيامه بالانقلاب وكان يجب على حسني الزعيم اذا أراد استمرارية حكمه، أن يحتوي جميع العناصر الموجودة في الدولة، وهذا لم يفعله الزعيم، فسقط حكمه.

الانقلاب العسكري الثاني

قاد اللواء سامي الحناوي رئيس الاركان العامة انقلاباً عسكرياً في ١٤ آب ١٩٤٩م ونجح في اعتقال حسني الزعيم، ورئيس وزرائه محسن البرازي، ورئيس الشرطة ابراهيم الحسيني، وقائد الاستخبارات. (١)

وقد انضم الى سامي الحناوي الضباط منهم: علم الدين القوَّاص، ومحمد المعروف ومحمود الرفاعي، وبهيج الكلاس، وعين الحناوي، عديله اسعد طلس مستشاراً سياسياً، بالاضافة الى توليه الشؤون السياسية والاتصالات الدبلوماسية. (٢)

وفي اثناء الانقلاب داهمت مفرزة مدرعات يقودها الضابط الدرزي فضل الله ابو منصور قصر الزعيم، واقتادته الى المزة حيث حوكم هو ورئيس وزرائه محاكمة صورية، ونفذ فيهما حكم الاعدام بتهمة الخيانة العظمى. (٣)

اسباب الانقلاب العسكري الثاني في تاريخ ١٤ آب ١٩٤٩م

كتبت جريدة الاردن في صفحتها الاولى «إنه ليس ثمة شك يدعو الى الظن بان هناك دافعاً سياسياً شديداً خلف الحركة العنيفة التي قام بها الزعيم سامي الحناوي، بل توحى البوادر الحالية بأن الزعيم الحناوي قام بحركته تحت تأثير اعتبارات شخصية، فقد اشتد استياؤه هو واصحابه من حكم الزعيم، بعد أن تلاشى أملهم في الحصول على المناصب في عهد الزعيم». (٤)

(١) د.ك.و- بغداد: ملف رقم ٢١١/٢١٦٨ تقارير المفوضية العراقية في مصر، وثيقة رقم ٢١ ص ١٤٢ خيرية قاسمية، مرجع سابق ص ١٥٨.

(٢) الملف السابق. ص ١٤٢.

(٣) توري، مرجع سابق ص ١٥٣.

(٤) الاردن، ١٤١٣٤، ١٦ آب ١٩٤٩م.

بالإضافة الى طرد اسعد طلس عديل سامي الحناوي وصديقه الشخصي على يد محسن البرازي رئيس الوزراء، ولم يسكت طلس على الاهانة التي لحقت به، وصمم على التعاون مع الحناوي للانتقام من حسني الزعيم ورئيس وزرائه، وربما أن البعض عمل الدسائس ليث الخلاف بين أسعد طلس ورئيس وزراء حسني الزعيم، وعرفوا كيف ينفذون الى باطن الأمور، وعلموا ما يربط بين اسعد طلس والعائلة الألوسية في العراق من روابط القربى وصلات النسب، فاستغلوها للقضاء على حسني الزعيم ومحسن البرازي، وهذه العائلة كانت صلة الوصل بين هؤلاء ونوري السعيد في العراق، فتم الانقلاب الثاني بتأييد من نوري السعيد، وبعد أيام وجدت رسالة تتضمن اخباراً عن مؤامرة يعدها بعض ضباط الجيش للإطاحة بحسني الزعيم وحكمه، واعتقد انها بتوقيع اسعد طلس.^(١)

وفي صباح ١٤ آب أذيع البلاغ العسكري رقم (١) وجاء فيه «أيها السوريون، لقد قام جيشكم الباسل بانقلاب ٢٠ آذار الماضي لينقذ البلاد من الحالة السيئة التي وصلت اليها من قبل، وقد استقبلتم ذلك العمل بالفرح والتقدير بما وعد به زعيم ذلك الانقلاب ... من انقاذ البلاد من فوضاها واعادتها الى عزتها وكرامتها في بياناته الأولى ولكنه لم يلبث أن تطاول هو وحاشيته الى اموال الأمة فيبذرونها بالإثم والباطل والى كرامة البلاد ومقدساتها فيدوسونها ويلوثونها ويعبثون بقوانين الأمة وحرىات الأفراد، هذا عدا عما صحب ذلك من سوء- الادارة والفوضى والتدهور بحيث أخذ الناس يسخرون من الجيش ورجاله، لما صارت وآلت اليه البلاد من حالة أفزع بكثير مما كانت عليه من قبل... لهذا وبعد الاعتماد على الله عزم جيشكم على تخليص البلاد من الطاغية الذي استبد وعتا هو ورجال حكومته المسخره، وقد أتم الله للجيش ما أراد، فانقذ شرف البلاد من ظلمهم وعتوهم، هذا وان الجيش وقواده ليعاهدونكم امام الله والتاريخ انهم لا يبغون من حركتهم هذه الا الخير للبلاد، فعلى كل سوري ان ينصرف الى عمله هادئاً مطمئناً واثقاً من قادة الجيش، وأن الجيش سوف يعود الى ثكناته». ^(٢)

(١) نذير فنصة، مصدر سابق ص٧١ وما بعدها.

(٢) الانقلاب، دمشق، ع.٧، ١٤ آب ١٩٤٩ ص٢.

ثم أصدر بلاغاً آخر اطلق فيه على ضباط الجيش اسم أعضاء المجلس الحربي الأعلى،^(١) وأصدر بلاغات أخرى اتهم الحكومة السابقة بالفساد.

من هو سامي الحناوي؟

ولد محمد سامي الحناوي- رئيس الأركان العامة- في حلب عام ١٨٩٨م، ودخل الخدمة العسكرية العثمانية في عام ١٩١٦م، وبعد تخرجه من الكلية العسكرية في استانبول عام ١٩١٩م، انضم الى درك الاسكندرونه، تم نقل عام ١٩٢٧م الى القوات الخاصة، وظل في الجيش الى ما بعد الاستقلال وفي حرب ١٩٤٨ رفع الحناوي من رتبة مقدم الى رتبة عقيد، ويقول توري «ان الحناوي رجل سمين ودود ومد من شراب».^(٢)

وعين قائداً للقوات السورية في عهد حسني الزعيم، وأصبح صديقاً له، كما عمل في وزارة الخارجية السورية، وعين سفيراً لسوريا في طهران، ثم عمل أميناً عاماً لوزارة الخارجية، ثم سرح من الجيش على يد محسن البرازي في اطار حملة التطهير التي باشرها الزعيم في الجهاز الحكومي، وترك البلاد بعد انقلاب الشيشكلي عليه، وذهب الى لبنان، حيث تم اغتياله في لبنان على يد محمد حرشو البرازي انقماً لابن عمه.^(٣)

الأعمال التي قام بها سامي الحناوي

أعلن قادة الانقلاب العسكري الثاني رغبتهم في عودة الجيش الى ثكناته، وضرورة تسليم مصير البلاد الى رجال السياسة الوطنيين، وبعد البحث والمداولة جرى تسليم زمام الحكم الى السيد هاشم الاتاسي رئيس الجمهورية السورية السابق، وطلب منه تشكيل وزارة جديدة مهمتها الرئيسية التحضير للانتخابات العامة لانشاء جمعية تأسيسية.^(٤)

(١) أعضاء المجلس الحربي الأعلى: العقيد بهيج الكلاس، العقيد علم الدين القواص المقدم امين العساف، النقيب محمد معروف، عصام مربود، خالد ابو جاده، محمود الرفاعي، محمد دياب، حسن الحكيم، الملازم فضل الله ابو منصور.

(٢) جوردن توري، مرجع سابق ص ١٥٣.

(٣) الف باء، دمشق، ع ١٦، ٨٤٩١، كانون أول، ١٩٥٠.

(٤) Kayali, op. cit. p.280.

وفي ١٥ آب ١٩٤٩م سلم الحناوي السلطة رسمياً الى هاشم الاتاسي الذي اذاع فوراً تشكيل الوزارة على النحو التالي: هاشم الاتاسي- للرئاسة، وخالد العظم- للمالية، ورشدي الكيخا- للداخلية، وناظم القدسي- للخارجية، واللواء عبدالله عطفه- للدفاع، وسامي كباره- للعدلية والصحة، وفيضي الاتاسي- للاقتصاد الوطني، وعادل العظمة- وزيراً للدولة، واکرم الحوراني- للزراعة، ومشيل عفلق- للمعارف ومجد الدين الجابري- للاشغال العامة.^(١)

بعد ذلك أعلنت الوزارة الجديدة البيان التالي: ان فكرة الحكومة الجديدة تميل الى وضع قانون جديد للانتخابات النيابية المقبلة يتفق مع التطورات الحديثة في العالم، ويدعى الشعب على أساسه الى انتخاب جمعية تأسيسية تكون مهمتها وضع دستور جديد للبلاد، وعندما تنتهي الجمعية من عملها تتحول الى مجلس نيابي دون ان يكلف الشعب القيام بانتخابات جديدة مرة أخرى، مما يؤدي الى ارهاق الخزينة، لما تتطلبه الانتخابات من تكاليف لا لزوم لها.^(٢)

لذلك تم اقرار القانون الجديد دون معارضة تذكر، ونص القانون على تخفيض عدد النواب من ١٢٦ الى ١٢٢، وبين القانون ان سن الانتخاب ١٨ عاماً، وتم في هذا القانون منح المرأة المتعلمة حق الانتخاب فقط لا الترشيح للنيابة، أما المقاعد في الجمعية التأسيسية، فقد وزعت حسب نسبة كل طائفة، وتم تحديد موعد الانتخابات في ١٥ تشرين الاول، وحالت بعض الظروف دون اقراره، بسبب معارضة الكتل والاحزاب واعتبارهم الحكومة الشرعية لسوريا التي تنبثق عن مجلس النواب، أن هذه الحكومة المؤقتة حالياً ليست دستورية، فأرجىء الموعد الى ١٥ تشرين الثاني، حيث أقر بهذا التاريخ، وسارع الشعبيون الى اجراء سلسلة من المفاوضات مع زعماء الاحزاب الاخرى محاولين تشكيل قائمة انتخابية موحدة.^(٣)

لكن حزب الشعب^(٤) لم يفلح بالتفاهم مع بقية الأحزاب للاشتراك في الانتخابات المقررة واعتبرت الاحزاب ان حكومة الاتاسي غير شرعية، وقبل ان

(١) الانقلاب، ع، ٧١٤، ١٥ آب ١٩٤٩.

(٢) غالب العياشي، الايضاحات السياسية، ص ٦٠٦ وما بعدها.

(٣) جوردن توري، مرجع سابق ص ١٥٧ وما بعدها.

(٤) حزب الشعب سيقدم عنه شرحاً وافياً في الفصل التالي.

تجري الانتخابات حاولت الحكومة عقد امتحانات للمرشحين الذين يحملون الشهادة الابتدائية، حتى يوهموا الشعب ان الحكومة تتبع طرق نزيهه لتحقيق الانتخابات.

وبعد اجراء الانتخابات فاز الشعبيون ب٥٨ مقعداً في الجمعية التأسيسية وعدد مقاعدها ١١٤ مقعداً، بينما فاز المستقلون بحوالي ٤٠ مقعداً، وفازت الجبهة الاشتراكية الإسلامية بأربعة مقاعد، وحزب البعث بثلاثة مقاعد، وشغلت العشائر المقاعد التسعة المخصصة لها، وكانت النقطة الأولى في جدول اعمال الجمعية التأسيسية هي انتخاب رشدي الكيخا رئيساً لها، وهاشم الاتاسي رئيساً مؤقتاً للجمهورية مع منحه السلطتين التنفيذية والتشريعية.^(١)

وقد وجهت انتقادات لهذه الانتخابات بأنها شهدت تزويراً وتلاعباً، وعبثت بحقوق وحرريات الناخبين، وفرضت الارادة على الشعب بالضغط تارة وبالاكراه تارة أخرى، وقد اعترف وزيران من الوزارة المشرفة على الانتخابات أنذاك ميشل عفلق واكرم الحوراني، وقالوا أن قوائم حزب الشعب نجحت فرضاً في كل مكان.^(٢)

وسيطر حزب الشعب على شؤون الحكومة الجديدة، وأحتل اعضاءه الوزارات الهامة (الخارجية- الداخلية)، وفي ١٥ آب ١٩٤٩م أذاعت الوزارة بيانها، فأشارت الى تزويدها بصلاحيات رئيس الجمهورية لإقامة أوضاع دستورية، حيث ستعمل الحكومة على دعوة الأمة الى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستور للبلاد كذلك استمر العمل بالاحكام الصادرة في عهد حسني الزعيم (مراسيم تشريعية وعادية وقوانين، حيث أعلنت الحكومة احترامها للاتفاقيات المعقودة في عهد الزعيم وأبرزها اتفاق شركة التابلاين، واتفاق شركة انابيب، واتفاق شركة انابيب العراق، واتفاقيات التصفية للمسائل المعلقة بين سوريا وفرنسا، ويأتي في مقدمتها الاتفاق النقدي، ويعود السبب في ابقاء هذه الاتفاقيات لموقف الحكومات الاجنبية بعدم الاعتراف بالانقلاب الجديد ما لم يعتبر تلك الاتفاقيات نافذة.^(٣)

(١) جوردن توري، مرجع سابق ص١٦٢.

(٢) غالب العياشي، الايضاحات السياسية ص٦٠٨.

(٣) وليد المعلم، مرجع سابق ص١٢٣.

وبعد اسبوعين من تولي حكومة الاتاسي مهامها، قامت ببعض الاجراءات منها عزل بعض الموظفين واحالة البعض الآخر على التقاعد، وذلك لاصرار وزراء حزب الشعب على عزل الموظفين الذين لا يميلون اليهم.

تقييم حكم سامي الحناوي

لم يدم حكم سامي الحناوي طويلاً، فقد اقحم نفسه في معركة سياسية صعبة، لم توجد حلولاً لبعض المشكلات السياسية المتعلقة بالمجالس النيابية والأحزاب^(١)، ولم يحدث انقلاب سامي الحناوي اي تحسين للأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد، بل انه قوي نظام الارهاب والاضطهاد الذي أقامه حسني الزعيم، ووسع صلاحيات المجلس الحربي الأعلى، جاعلاً منه الجهاز الوحيد الذي يملك حق محاكمة المخلين بالنظام اولئك الذين ينظمون او يشاركون في المظاهرات والاجتماعات المعادية للدولة.^(٢)

ومما يجدر ذكره أن سامي الحناوي ركز على حزب الشعب الذي يدعم موقفه بشأن الوحدة مع العراق، وترك اهمية الاحزاب الأخرى، مثل حزب البعث والحزب الوطني والشيوعي ... الخ، بالاضافة الى الاستياء العام داخل الجيش من فكرة الاتحاد مع العراق، لأنه يرى ضرورة بقاء سوريا بوضعها القائم وكأن هم الحناوي منذ بداية حكمه تحقيق هذه الوحدة، مما أثار سخط الحكومات العربية والاجنبية على نظام حكمه، ومد صلات مع الأحزاب السياسية والعسكريين المعارضين لإسقاط حكمه.

وهكذا كان سامي الحناوي يمتلك الوسائل المادية للانقلاب فقط، ولكنه لم يكن يتمتع بأي من المؤهلات المطلوبة التي تساعد على البقاء في السلطة، ولم يمارس اي قيادة فعالة في تمرده، ولقد أوضحت نتائج المحادثات بين الوفدين العراقي والسوري وجود اختلاف بين أعضاء الوزارة السورية حول نوع الوحدة. ولربما كان «عميلاً غيبياً لمطامع العراق».^(٣)

(١) سامي الجندي، البعث، بلاط دار النهار - بيروت - لبنان ١٩٦٩، ص.٦.

(٢) بوداغوثا، مرجع سابق ص ٥١.

(٣) سيل، مصدر سابق ص ١٠٥.

لذلك فالحناوي شخصية تابعة تعمل لتحقيق فكرة الاتحاد مع العراق، واعتمد في سبيل ذلك على حزب الشعب ودعمه له، فلم يحاول ايجاد حزب خاص به، أو يعقد اتفاق مع الاحزاب المعارضة، كذلك لم يحاول ارضاء الدول العربية المعارضة لفكرة الاتحاد، لهذا فقد كانت شخصيته غير مؤهلة لقيادة سوريا في تلك الظروف، ونتيجة لذلك ازداد السخط على سياسته داخلياً وخارجياً فتم اسقاطه.

الانقلاب العسكري الثالث

في يوم الاثنين ١٩ كانون الأول ١٩٤٩م قام الجيش السوري بقيادة العقيد أديب الشيشكلي قائد الكتيبة الأولى بانقلاب عسكري ثالث، فأحتلت قوات الجيش دار الحكومة السورية، وعمارة البنك السوري، كما أحاطت قوات الجيش بجميع المطارات وباقي الدوائر الحكومية، ثم توجهت قوة أخرى الى دار رئيس الجمهورية السورية هاشم الأتاسي، وأحاطت بها واعتقلت عدداً كبيراً من الاعضاء المستقلين في الجمعية التأسيسية، وتوجهت قوة أخرى الى بيت سامي الحناوي واعتقلته^(١)، كما اعتقلت صهره اسعد طلس، ومحمد معروف قائد الشرطة، واعتقلت ضباطاً آخرين.^(٢)

اسباب الانقلاب العسكري الثالث

تؤكد المصادر الموثوقة أن بعض رجال السياسة (وخاصة حزب الشعب) اشترطوا على اللواء سامي الحناوي اعتقال عدد كبير من الضباط، حتى يتسنى لهم حمل الجمعية التأسيسية، ولو بالقوة اذا اقتضى الأمر- على اقرار مشروع الاتحاد مع العراق، وفي سبيل ذلك دعا خمسة من كبار الضباط للاجتماع به لمناقشة موضوع الاتحاد السوري- العراقي، فشعر هؤلاء الضباط بأن حضورهم الاجتماع يعني وضعهم تحت سلطة قائد الجيش، فيفرض عليهم ما يريد واذا حاولوا الرفض فإن في مقدوره اعتقالهم جميعاً، فاتخذوا التدابير اللازمة لمهاجمة دار الحناوي واعتقاله.^(٣)

(١) الاردن، ١٥١٨ع، ٢٠ كانون اول ١٩٤٩م.

(٢) سيل، مصدر سابق ص١١٨-١٢٠. وثائق وزارة الخارجية العراقية رقم ٣٧٧/٣٧٧، ٦٠٠ بتاريخ ١ كانون أول ١٩٤٩.

(٣) خالد العظم، مذكرات ج٢، ص٢٢٦، غالب العياشي، الايضاحات السياسية ص٦١١.

وبتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٤٩م أذيع البلاغ رقم (١) بتوقيع أديب الشيشكلي بين فيها اسباب انقلابه، وجاء فيه «ثبت لدى الجيش ان رئيس الاركان العامة اللواء سامي الحناوي، وعديله أسعد طلس، وبعض ممتهني السياسة في البلاد يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات الاجنبية وكان الجيش يعلم هذا الأمر منذ البداية، وقد حاول ضباطه بشتى الطرق بالاقناع تارة وبالتهديد الضمني تارة اخرى ان يحولوا دون إتمام المؤامرة، وأن يقنعوا المتآمرين بالرجوع عن غيهم فلم يفلحوا، فأضطر الجيش حرصاً على سلامة البلاد وسلامته، وحفاظاً على نظامها الجمهوري ان يقصى هؤلاء المتآمرين، وليس للجيش أية غاية أخرى، وأنه ليعلم أن يترك البلاد في أيدي رجالها الشرعيين، ولا يتدخل اطلاقاً في القضايا السياسية اللهم اذا كانت سلامة البلاد وكيانه يستدعيان ذلك»^(١).

الأعمال التي قام بها اديب الشيشكلي

وعلى الفور تألف مجلس عسكري سمي بمجلس العقداء، وكان برئاسة أديب الشيشكلي حكم على سامي الحناوي بالطرد من رئاسة الاركان العامة بتهمة الاتفاق مع جهات اجنبية.^(٢)

بعد ذلك طلب اديب الشيشكلي من رئيس الجمهورية تشكيل حكومة جديدة، فاختار لها خالد العظم، وحاول العظم تشكيل الوزارة، فاصطدم مع رشدي الكيخا رئيس حزب الشعب لأنه رفض التعاون مع اكرم الحوراني والأمير حسن الاطرش الذي اختارهم خالد العظم للوزارة، واشترط ان يختار بنفسه الوزراء المنتسبين لحزب الشعب، فاعتذر خالد العظم عن تأليف الوزارة، فاستدعى هاشم الاتاسي فارس الخوري لتأليفها فاعتذر ايضاً، ثم استدعى ناظم القدسي لتأليفها، فاصطدم بعقبات عدة أهمها: رفض الكتل البرلمانية الاشتراك بوزارته، لكن حزبه اصر على تأليف الوزارة فألفها، وفي اليوم التالي دعا الى الاجتماع للبحث في البيان الوزاري، وبعد الاجتماع استدعى القدسي اركان الجيش وأبلغهم تأليف الوزارة

(١) الاردن ع ١٥١٨، ٢٠ كانون اول ١٩٤٩م، خالد العظم، مذكرات، ج ٢ ص ٢٢٧.

(٢) جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسية العربية (١٩٤١-١٩٥٨) كلية التربية، جامعة البصرة، بغداد، ١٩٨٠، ص ٢١٣.

من الناس الذي يثق بهم، فأظهروا له عدم الارتياح، فما كان منه الا أن قدم استقالته، ولكن اعضاء البرلمان خشوا انتقال السلطة الى العسكريين واتفقوا على تشكيل الحكومة بالاتفاق مع خالد العظم.^(١)

وفي ٢٧ كانون الأول ١٩٤٩م شكل العظم وزارته على الشكل التالي:

خالد العظم- للرئاسة والخارجية، وفيضي الأتاسي- للعدلية، وسامي كباره- للداخلية وهاني السباعي- للمعارف، ومعروف الدواليبي- للاقتصاد، واكرم الحوراني- للدفاع، ومحمد مبارك- للاشغال^(٢)، وهكذا كانت وزارة خالد العظم تضم اربعة وزراء مستقلين، واربعة وزراء من حزب الشعب، ووزيراً واحداً عن الجبهة الاسلامية.

قدم خالد العظم بيانه الوزاري الى الجمعية التأسيسية، وتضمن البيان اصلاحات اقتصادية وسياسية، مثل عقد تعاون اقتصادي مع لبنان، ومحاولة انهاء مشروع الدستور، كما اكد في ٤ كانون الثاني ١٩٥٠م على استقلال سوريا، ونظام حكمها الجمهوري، ووجهت الى البيان انتقادات من حزب الشعب والفئات الراغبة بالوحدة، لأنه لا يوجد فيها اشارة للوحدة العربية، لكن خالد العظم رد على هذا النقد بقوله « لا استطيع تقديم سوريا كسلعة الى مختلف الفرقاء المتنازعين»، واخيراً منحت الجمعية التأسيسية الوزارة الثقة باغلبية ٩٢ عضواً مقابل ٩ نواب معارضين.

وفي اواخر شهر شباط ١٩٥٠م حدث انشقاق وزاري في حكومة العظم، حيث استقال اكرم الحوراني من وزارة الدفاع مبرراً استقالته بأن الوزارة يجب أن تمثل الاحزاب والفئات جميعاً^(٣)، وبقيت الازمة الوزارية في الحكومة الى ان استقال العظم بسببها في ٢٨ أيار ١٩٥٠م، وتجمع آراء المتتبعين للشؤون السياسية في سوريا على أن للازمة الوزارية الحالية أسباباً خفية يرجع معظمها الى عودة العناصر والدعايات الاجنبية الى النشاط السياسي في سوريا وربما كانت دوائر الجيش مقتنعة من وجود مثل هذه الاصابع الخفية، وخاصة بعد أن شاع

(١) خالد العظم، مذكرات ج ٢، ص ٢٢٩ وما بعدها.

(٢) الاردن، ع ١٥٧٦، ٢٩ كانون اول ١٩٤٩م، حسن الحكيم، مذكراتي قسم ٢ ص ٢٠٤.

(٣) الاردن، ع ١٦٢٩، ٥ أيار ١٩٥٠.

أن دولة خالد العظم رئيس الوزراء اتصل اثناء وجوده بالقاهرة ببعض العناصر الفرنسية، لكن العظم لم يعلق على ذلك، ورفض الادلاء عن الاسباب التي دعتة الى الاستقالة. (١)

بعد ذلك شكل الوزارة ناظم القدسي شريطة ان يختار أديب الشيشكلي بنفسه وزارة الدفاع، وكان دائماً في كل خطوة يريد ان يصل اليه يتستر وراء العقيد فوزي سلو، ويضعه في المناصب التي يريد ان يخضعها لرقابته المباشرة، وألقى ناظم القدسي بيانه الوزاري في الجمعية التأسيسية وصف فيه حقائق الأوضاع التي تمر بها سوريا، ولم يعد بالمعجزات، فقد حض على اتمام الدستور، ولم يقطع اية وعود، ما عدا العمل لرفاه البلاد، وبعد المناقشة منحت الوزارة الثقة باغلبية ٧٨ نائباً ومعارضة اثنين من النواب، واستنكاف سبعة نواب وغياب اكثر من اربعين نائباً.

الجمعية التأسيسية ومشروع الدستور

عملت الجمعية التأسيسية منذ تاريخ ١٨ كانون الأول ١٩٤٩م على الحصول على الموافقة على مشروع الدستور، الذي وضعته لجنة يرأسها الدكتور ناظم القدسي- زعيم حزب الشعب، وقد اطلعت اللجنة، التي وضعت الدستور على خمسة عشر دستوراً أسيوياً وأوروبياً، وقد تضمن الدستور مواضيع متعددة منها: الديمقراطية، والحرية الفردية، وحرية الرأي، وحقوق العمال، ومجانبة التعليمي كحق اساسي، بالاضافة الى العدالة الاجتماعية في التشريع. (٢)

وبالرغم من جهود الجمعية التأسيسية التي بذلتها في سن الدستور، إلا أنها تعرضت لنقد شديد، ووصف الدستور بأنه لم يوضع لجيل ولا لدولة ولا لزمان، بل وضع لحماية حزب (الشعب) وسيادة افراده، ومع ذلك فقد اقرته الجمعية في ١٥ إيلول ١٩٥٠م، أخذ حزب الشعب يسير الجمعية التأسيسية بارادته لأن له الأغلبية، وكان الواجب يحتم على اعضاء حزب الشعب ان يتنحوا عن الجمعية باعتبار أن مهمتهم قد انتهت بعد أن أتمو مهمتهم في سن الدستور، غير أنهم استبدلوا

(١) الاردن، ع١٦٥٢، ١ حزيران ١٩٥٠.

(٢) Al Tibawi, op. cit. p383.

الجمعية التي مهمتها سن الدستور فقط الى مجلس نيابي، وهذا المجلس انتخب بدوره هاشم الاتاسي رئيساً للجمهورية.^(١)

وفي أثناء مراسم تسلم الأتاسي مقاليد الحكم توجه الى منصة الخطابة، واقسم اليمين الدستوري: «على ان يحترم دستور البلاد وقوانينها، وان يكون أميناً على حريات الشعب ومصالحه وأمواله، ومخلصاً للنظام الجمهوري، وأن يبذل جهده للمحافظة على استقلال الوطن والدفاع عن سلامته، وأن يعمل على تحقيق وحدة الاقطار العربية»، ثم ألقى كلمة تضمنت الشكر للنواب على ما بذلوه من جهد.^(٢)

ومن الملاحظ أن أبرز المبادئ التي وضعها دستور ١٩٥٠م، هي النص على أن الجمهورية السورية جمهورية عربية عربية وأن الشعب السوري جزء من الأمة العربية، غير أن موضوع دين الدولة أثار كثيراً من الجدل، فالمشروع نص على أن الاسلام دين الدولة، فاعترض عليه من قبل الشيوعيين والاشتراكيين والمسيحيين، ومنهم فارس الخوري الذي قال: «إن الدين لله أما الوطن فلجميع»، وبعد ناقش حاد وطويل تم التوصل الى تسوية وهي احياء المادة الواردة في دستور ١٩٣٠م، والتي تنص على «دين رئيس الجمهورية الاسلام». ^(٣)

وبمقتضى قيام النظام الدستوري، لم تستقر الأوضاع الداخلية في سوريا، بل كانت تلك الفترة مليئة بالخصومات ما بين الجيش من جهة وما بين الحكومة من جهة أخرى، وصراع حاد بين القوى السياسية.

عندما حولت الجمعية التأسيسية الى مجلس نيابي قام الطلبة بالمظاهرات احتجاجاً على ذلك وفي داخل المجلس النيابي هاجم منير العجلاني الجيش وانتقد تدخله في شؤون الحكم، فطالبت القيادة تقديمه للمحاكمة، إلا أن الحكومة برأته، ولم تنقطع الخلافات بين القيادة وبين حزب الشعب الذي كان يحكم بالائتلاف مع المستقلين.

(١) غالب العياشي، الايضاحات السياسية، ص ٦١٣.

(٢) الاردن، ع ١٧٣٣، ٦ أيلول ١٩٥٠.

(٣) نجلاء عز الدين، مرجع سابق ص ٢٣١، Al. Tibawi, o.p. cit p. 384.

وعندما ظهرت الأزمة الوزارية أتجه الرئيس الأتاسي في ٦ آب ١٩٥١م الى حسن الحكيم- وهو احد المستقلين- وطلب منه تشكيل الوزارة، وبعد مشاورات عدة اجراها مع الزعماء السياسيين اجتمع الحكيم بالأتاسي، وبالزعيم فوزي سلو، وقبل سلو وزارة الدفاع، وبدل ذلك على موافقة الجيش على الوزارة، وساندت الرئيس الجديد الاحزاب والكتل جميعها، ما عدا الحزب الوطني. (١)

والقى الحكيم في جلسة التصويب على الثقة خطاباً وزارياً أكد فيه على الاصلاحات الداخلية ومساعدة المناطق التي اصابها الجفاف، واقرار الموازنة وتحسين الوضع الاقتصادي، ولكن لم تلبث ان انفجرت من جديد أزمة سببها مناقشة نفوذ الجيش في مجلس النواب، بالاضافة الى وجود خلافات حول السياسة الخارجية بين حسن الحكيم وهاشم الأتاسي^(٢)، فقدم الحكيم استقالة شفوية الى رئيس الجمهورية، واكد عزمه على تقديم استقالة وزرائه الخطية، وكان من المقرر ان يعقد مجلس الوزراء اجتماعاً وزارياً لانجاز عدد من القضايا المتأخرة، غير أن المجلس لم ينعقد بسبب اعتكاف رئيس الوزراء في منزله، ورفضه حضور الاجتماع، نتيجة لذلك فقد الحكيم ثقة مجلس النواب، وغالبية وزرائه واستقال على اثر ذلك. (٣)

واستمرت الأزمة الوزارية بعد استقالة الحكيم، وبذلت محاولات لانهاؤها بعد ثلاثة اسابيع، وذلك حين بدأ عبدالباقي نظام الدين مشاورته مع اديب الشيشكلي والزعيم فوزي سلو تتعلق بشروط الجيش لتشكيل الوزارة، لكنه أخفق ويعود السبب الى أن كتلة المستقلين ما زالت مصره على ضم الدرك الى وزارة الداخلية، كما أن حزب الشعب اعتذر عن تحقيقه رغبة نظام الدين في تهيئة الجو اللازم لتأليف الوزارة، وارجاء معالجة نقاط الخلاف الى ما بعد الانتهاء من تأليف الوزارة. (٤)

(١) جوردن، توري، مرجع سابق ص ٢٠٣ وما بعدها.

(٢) نفس المرجع ص ٢٠٤.

(٣) الف باء، ع ٨٧٤٤، ٩ تشرين الثاني ١٩٥١م.

(٤) نفس المصدر، ع ٨٧٦١، ٢٩ تشرين ١٩٥١م.

وحاول رئيس الجمهورية إنهاء الازمة الوزارية، وذلك بالطلب من ناظم القدسي بتأليف الوزارة، أو أن يرشح له شخصية اخرى من حزب الشعب شريطة أن يؤيدها حزب الشعب، غير أن حزب الشعب انقسم الى فريقين: الأول يقول بضرورة إنهاء الازمة الوزارية التي طال امدها، وإنقاذ البلاد من الفراغ السياسي ويتزعم هذا الفريق الدكتور ناظم القدسي ومعروف الدواليبي، أما الفريق الثاني: يقول بوجود التمسك باعادة ارتباط الدرك بوزارة الداخلية، ويتزعم هذا الرأي احمد قنبر وهاني السباعي.^(١)

في هذه الظروف تألفت الوزارة برئاسة ناظم القدسي، وأسندت وزارة الدفاع الى الشيخ معروف الدواليبي، الذي لا يلم بالأمور العسكرية والدفاعية، وكان غرض هذه الوزارة اقضاء اديب الشيشكلي واصحابه عن قيادة الجيش، ولكن سرعان ما سقطت هذه الوزارة عندها اسند هاشم الاتاسي تأليف الوزارة للشيخ معروف الدواليبي، فشكلها في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١م، وربما كانت اكثر الاوساط السياسية ترجح بأنه لن يكتب للوزارة الجديدة عمراً طويلاً، فاتجه المعارضون في توجيه الانتقادات الى الوزارة الجديدة، ووصفوها بأنها وزارة الاتجاهات المختلفة^(٢)، غير انه وبعد عشر ساعات من تشكيلها قام اديب الشيشكلي بالانقلاب العسكري الرابع، واستولى على الحكم، واعتقل الشيخ معروف الدواليبي، واتهم حزب الشعب بأنه سبب الازمات الوزارية المتعاقبة، وتحميله مسؤولية الانقلابات العسكرية السابقة التي وقعت منذ عام ١٩٤٩م.^(٣)

من هو أديب الشيشكلي؟

ولد أديب الشيشكلي في حماة سوريا عام ١٩٠٩م^(٤) من أصل كردي درس في الكلية العسكرية في أوائل الثلاثينات، كان أيديولوجياً على علاقة وثيقة مع الحزب السوري القومي الاجتماعي، وعمل أولاً في القوات الخاصة، وحينما خاضت سوريا

(١) نفس المصدر.

(٢) الفباء، ع ٨٧٦٢، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥١.

(٣) الدفاع، القدس، ع ٤٧٨٩، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥١م.

(٤) Inc. Robert P.Gwinn, The new Encyclopedia Britannica, Volume 10,15 the Edition, Chicago, p. 751.

معركة الاستقلال في سنة ١٩٤٥م انضم الى صفوف المناظرين الوطنيين، كما التحق بجيش الانقاذ الذي شارك في الدفاع عن فلسطين تحت قيادة فوزي القاوقجي^(١)، ولم يكن اسمه مجهولاً، فقد كان من الضباط الذين تحدثت عنهم كثيراً أوساط البعث، وانتظرت منهم شيئاً يخرج عن المألوف^(٢) تأثر بشخصية هتلر من حيث مظهره الخاص حتى انه اشترى سيارة كلفت خريفة الدولة بما يزيد على سبعين الف ليرة لهذه الغاية^(٣)، كما شارك في الانقلابين السابقين مع حسني الزعيم الذي أقاله من الجيش قبل سقوطه، ثم أعاده سامي الحناوي، وقتل في ٢٧ أيلول ١٩٦٤م في البرازيل^(٤) على يد الدرزي المدعو نواس الغزالي بسبب فتكه بطائفة الدروز.^(٥)

الانقلاب العسكري الرابع: الحكم العسكري

يعد الانقلاب العسكري الرابع الانقلاب العسكري الاكثر أهمية وقد دامت مدته من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٥٤م. وأهم اسبابه التنافس العسكري بين رشاد برمدا وزير الداخلية وبين فوزي سلو وزير الدفاع على قيادة الدرك، ونتج عن ذلك أزمة وزارية في سوريا أدت الى حالة عدم الاستقرار السياسي تمكن على اثرها الشيشكلي من استغلال الحالة المضطربة ليقوم بانقلابه الجديد في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١م، ويستولي على السلطة بشكل نهائي، بعد أن قبض على الشيخ معروف الدواليبي وأعضاء وزارته الجديدة ووضعهم في السجن.^(٦)

ويعود السبب في الانقلاب العسكري الرابع الى تعرض أديب الشيشكلي قبل نهاية ١٩٥٠م الى حادثتين كادت كل منهما ان تفقده حياته الأولى: محاولة انقلابية

(١) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ص ١٥٧.

(٢) سامي الجندي، البعث، ص ٦٠.

(٣) نديم ابو اسماعيل، من اسرار الشيشكلي، بلا ص ٥٩.

(٤) The New Encyclopedia. op. cit Volume 10, p.751.

(٥) امين المميز، بغداد كما عرفتھا، شذرات من الذكريات، ط ١، دار الافاق العربية، ١٩٨٥، ص ٤٢٢.

(٦) وثائق وزارة الخارجية العراقية ٢٧٧/٢٧٧، تقرير من المفوض العراقي في دمشق الى بغداد في تاريخ كانون اول ١٩٥١، سيل، مصدر سابق ص ١٥٦.

للإطاحة بحكمه في سوريا، اتهم فيها عدداً من السوريين وعلى رأسهم النائب منير العجلاني (حزب الشعب) الموالي للعراق، أما الحادثة الثانية: فكانت محاولة اغتياله التي نجا منها بصعوبة فبعد هذه الأحداث قرر الشيشكلي التفرد بالسلطة، وأخذ يمارس الأسلوب الديكتاتوري ضد أبناء سوريا. (١)

غير أن أديب الشيشكلي وكغيره من قادة الانقلابات السابقة أصدر بياناً يحمل رقم (١) أوضح فيه سبب انقلابه بقوله «تحيط رئاسة الأركان العامة بالشعب السوري علماً أن الجيش قد استلم زمام الأمن في البلاد، وترجو أن يخلد الجميع إلى الهدوء والسكينة»، كما أعلن أنه جاء ليخلص البلاد من الفوضى السائدة، وأن الجيش قد تولى مسؤولية إدارة البلاد ثم أصدر مرسوماً جاء فيه «نظراً إلى عجز مجلس النواب القائم عن تحمل المسؤولية في توجيه الحكم، وحيث أن الأوضاع السياسية التي تواجهها البلاد توجب الرجوع إلى الشعب، الذي هو صاحب السيادة لاستفتاءه في من يختارهم لتحمل المسؤولية»، وبناء عليه يحل مجلس النواب اعتباراً من كانون الأول ١٩٥١م. (٢)

وفي ٣ كانون الأول أصدر الأمر العسكري رقم (٢) عن رئيس المجلس العسكري الأعلى تولى موجه الزعيم فوزي سلو السلطتين: التنفيذية والتشريعية، ومراقبة الأمناء العاميين الذين حلوا مقام الوزارة في إدارة المصالح العامة، كما أصدر مرسوماً من مقام رئاسة الدولة والأركان العامة بإلغاء الأحزاب، وأن تصدر المراسيم عنه وبتوقيعه، وأن تصدر القرارات بتوقيع الأمين العام المختص. (٣)

تم عقد مؤتمراً صحفياً أكد فيه على أهمية الدور الصحفي قائلاً «أنتم أداة الاتصال بيننا وبين الشعب وعليكم وحدكم تقع المسؤولية الكبرى في تنوير الشعب وتوجيهه التوجيه الصحيح»، كما حمل حزب الشعب أسباب الانقلاب وقال: «اللزمة الحقيقية حدثت اثر الخلاف بين رئيس الوزراء حسن الحكيم، ووزير الداخلية فيضي الاتاسي على أمور خارجية بحتة، وأثاروا قضايا داخلية لا أهمية لها كضم الدرك إلى الداخلية، وإن يكون وزير الدفاع مدنياً لا عسكرياً، وكان

(١) سيل، مصدر سابق ص ١٢٧-١٤٣.

(٢) الفباء، ع ٨٧٦٤، ٣ كانون اول ١٩٥١م.

(٣) الدفاع، ع ٤٧٩١، ٣ كانون اول ١٩٥١، ص ١-٤.

الجيش ليس جيش هذه البلاد»، واستطرد في الحديث وقال «لقد حاول رئيس الجمهورية حل الازمة الوزارية، ولكنهم حالوا دون تحقيق تقدم، فاضطر تحت التهديد والوعيد تكليف الشيخ معروف الدواليبي تأليف الوزارة، فألفها على اسس فرضها عليه حزب الشعب متناسياً اخذ رأي العسكريين.^(١)

كما أدلى الشيشكلي بتصريح حول المعتقلين السياسيين فقال «إن مسألة الافراج عن معالي الشيخ معروف الدواليبي وزملائه متروكة للحكومة الجديدة، غير أنني اعتقد انه من الواجب تقديمهم للمحاكمة بعد التهم التي وجهت اليهم، ويهدف هذا الانقلاب الى تطهير الجهاز الحكومي وإنعاش البلاد والنهوض بمراقفها»^(٢)، بالاضافة لذلك أكد الشيشكلي على ضرورة المحافظة على استقلال البلاد وسيادتها، وأن تكون البلاد العربية مستقلة وحررة من اي سيطرة اجنبية، كما طالب برد المظالم التي لحقت بالشعب الفلسطيني.

ردود الفعل على الانقلاب العسكري الرابع

ان رد الفعل الشعبي لهذا الانقلاب الجديد كان في معظمه نوعاً من اللامبالاة، وهذا يعود الى حد كبير لليأس العام والخوف من المستقبل، فلم تقم ابتهاجات عامة، كما جرى حين اطاح حسني الزعيم بالقوتلي، لقد لخص احد الكتاب الوضع قائلاً «ان الشعب السوري لا يهتم فقط في المرحلة الراهنة، او يقلق لمن يتولى مسؤولية الدرك ... ولكنه يهتم فقط بما سيعيد اليه استقراره ويكفل استقلاله»^(٣).

ومن الملاحظ أن الشيشكلي قد تعرض الى انتقاد عنيف، لأنه اصطدم بجميع القوى السياسية والاجتماعية في سوريا، وحدث ردود فعل متباينة شنت من قبل الصحف العربية، وقامت حملة اعلامية مضادة له رافقتها تصريحات معادية وخاصة من العراق، ومعارضة الاحزاب السياسية، ولقد ادعى الشيشكلي أن مطمحه الوحيد هو خدمة البلاد، لذلك فهو يعيد الصلاحيات الممنوحة اليه للمجلس العسكري الأعلى، وهذا المجلس عهد الى الزعيم فوزي سلو بالسلطتين

(١) الف باء، ع ٨٧٦٥، ٤ كانون اول ١٩٥١ م.

(٢) الدفاع، ع ٤٧٨٩، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥١ م.

(٣) الف باء، ع ٨٧٦٤، ٢ كانون الاول ١٩٥١ م.

التنفيذية والتشريعية، ريثما تعود الحياة النيابية وتجري انتخابات جديدة لمجلس نواب جديد. (١)

وأثناء هذه الفترة نفذ عدداً من الإجراءات الدكتاتورية البحتة مثل: تعطيل الأحزاب السياسية، وجمعية الاخوان المسلمين، وتأسيس حركة التحرير العربي التي كان الهدف منها التعويض عن الأحزاب السياسية، ورفع شأن الصحافة، وتمجيد الجيش، ومنع الموظفين من الاشتغال بالسياسة، والحظر على الطلاب القيام بالمظاهرات غير المسموح بها (٢)،

انجازات الحكم المباشر

أراد الشيشكلي تحقيق اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في البلاد للرد على الحملات العربية، ومعارضة الأحزاب والسياسيين التقليديين للانقلاب، والدليل على ذلك ان ما حققه من انجازات لم يتحقق خلال ست سنوات من الجلاء.

كما وضع رقابة شديدة على خروج الأموال من البلاد، بالاضافة لقيام السلطات العسكرية بتنفيذ بعض مبادئ الهامة كتوزيع أراضي الدولة الواسعة على الفلاحين المعدمين، فأصدر قراراً في تشرين الأول ١٩٥٢م نص على أن كل سوري يبلغ الثامنة عشرة من عمره يحق له ان يمتلك قطعة من الارض لا تتجاوز مساحتها خمسين هكتارات من الارض البور، التي لا تروى بواسطة جر المياه اليها من الانهار والترع، او عشر هكتارات من الارض التي يمكن ريها بهذه الطريقة، ويتعهد المستهلك بأن يفلح الارض بنفسه وليس له بيعها أو رهنها، كذلك جرى اصلاح مالي من شأنه زيادة الضرائب وادخال بعض الضرائب المباشرة، ورفع نسبة ضريبة الدخل، وفرض ضرائب تصاعدية على التركات، وبهذا جعل نظام فرض الضرائب موافقاً لمبدأ فرض الضريبة حسب القدرة. (٣)

أما في المجال الصناعي فقد جرت مفاوضات جديدة مع شركة التابلاين، أدت الى زيادة عائدات سوريا من هذا المورد زيادة كبيرة، وبدأت الدولة تنفذ مشاريع الري الكبيرة في البلاد، أبرزها مشروع تجفيف الغاب، ومشروع اليرموك،

(١) الايام، ٤٧٤٩٤، ٥ كانون أول ١٩٥١م.

(٢) جورج لنشوفسكي، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٣) نجلاء عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

وتنفيذ مشروع مرفأ اللاذقية، وتوفير المعدات اللازمة لمثل هذه المشاريع، كما قام بنشاط ملحوظ ضد أصحاب الاملاك الزراعية في حماة، وسمح للحواراني بعقد مؤتمر الفلاحين في حلب تحدث المشتركون فيه عن ضرورة توزيع الأراضي، وتغيير العلاقة بين المالك والمستأجر.^(١)

وفي المقابل أولى اهتماماً خاصاً بالجيش لزيادة قدراته وتزويده بالاسلحة الحديثة فاشترى ثلاث سفن حربية فرنسية، وعقد صفقة لشراء طائرات نفائة مقاتلة من بريطانيا، كما أجرى اتصالات مع الولايات المتحدة للحصول على الدبابات والمدفعية، وشجع أجهزة الاعلام التي تنادي بتجنيد النساء في صفوف القوات المسلحة، أما على الصعيد الأمني شهدت البلاد حالة الهدوء والاستقرار، فانخفضت نسبة الجرائم وحوادث السرقة والسطو، وحتى يتخلص من طوق العزلة العربي المفروض عليه، اصدر سلسلة من التصريحات ضد اسرائيل.^(٢)

وفي آذار ١٩٥٢م أصدر مرسوماً تشريعياً قرر فيه نظاماً نقدياً جديداً وانشاء بنك مركزي لتنظيم المعاملات المالية، حتى يكون وكيلاً عن الحكومة، ويساعد على توفير المال اللازم للزراعة والصناعة ومشروعات الاتحاد الأخرى، كما يساعد البنك المركزي على تحرير سوريا من اشراف الاقتصاد الفرنسي والنفوذ السياسي الناجم عنه وقد قوبلت هذه الخطوة بالترحاب.^(٣)

دكتاتورية الشيشكلي

بعد الاجراءات الدكتاتورية التي اتخذها بعد انقلابه الثاني قرر الشيشكلي أن من المناسب العودة تدريجياً الى الحكم المدني، وجاءت خطوته الاولى في حزيران حين قرر تشكيل مجلس وزراء ليساعد الزعيم فوزي سلو، وكان من المفروض ان يقوم هذا المجلس بدور الوزارة في الحكم النيابي وفي يوم ٧ حزيران ١٩٥٢م الفت الوزارة على النحو التالي:

فوزي سلو- رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية والدفاع الوطني، ظافر الرفاعي- وزيراً للخارجية، سعيد الزعيم- للمالية، منير غنام- للعدلية، سامي

(١) Ziadeh, op. cit. p. 128, Al. Tibawi, op. cit p.387.

(٢) بوداغوشا، مرجع سابق ص٦٤.

(٣) نجلاء عز الدين، مرجع سابق ص٢٢٢.

طباره- للمعارف، عبدالرحمن هنيدي- للزراعة، توفيق هارون- للاشغال، مرشد خاطر- للصحة، اديب الشيشكلي- وزيراً للدولة. (١)

فأعلن بعد تشكيل الوزارة بأن الجيش سوف يقف الى جانب الحكومة، لدعم مشاريعها دون التدخل في شؤونها، وأكد بأن هذه الحكومة مؤقتة مهمتها ايصال البلاد الى الانتخابات النيابية في اطار قانون جديد يفتح السبيل أمام تمثيل حقيقي للشعب.

وفي ٣ آب ١٩٥٢م أصدر الزعيم فوزي سلو مرسوماً قرر فيه تعيين اديب الشيشكلي نائباً لرئيس الوزراء، وفسر هذا المرسوم بأن الهدف من هذا المنصب الواجبات الكبيرة والاعياء المرهقة التي ينوء الرئيس عن حملها بمفرده، يضاف الى ذلك أن نائب رئيس الوزراء سيقوم بأعمال الرئيس أثناء غيابه، وهناك من يقول أن اديب قد شعر بتعاضم المعارضة الداخلية لنظامه العسكري، ولمس جدية التفكير العراقي بقلب نظام حكمه، بعد لجوء المعارضين الى بغداد الأمر الذي يتطلب حزمًا أكثر وسيطرة عسكرية مباشرة على البلاد. (٢)

ولم تمر سنة على الانقلاب العسكري الثاني للشيشكلي حتى أعلنت الحكومة عن اكتشاف مؤامرة بين الضباط على الإطاحة بحكم الشيشكلي لكنها قمعت، وفي ٣ كانون الأول أحال اديب الشيشكلي سبعة من كبار الضباط على التقاعد، كما فصل من الخدمة ثمانية عشر من الضباط من بينهم الزعيم أنور بنود رئيس الاركان العامة السابق، ومن المدنيين الذين اعتقلوا اعضاء في حزب البعث العربي الاشتراكي منهم: محمود شوكت ضابط في الجيش ومدير شرطة سابقاً، واکرم الحوراني ومشيل عفلق وصلاح البيطار وعدنان المالكي، لقد اتهم هذا الفريق بالتآمر على مصالح البلاد (٣)، ومن الواضح ان ما دعي بالمؤامرة لم يكن اكثر من القيام بنشاطات متطرفة لاخطة لها، ويبدو أن بعض الضباط سخطوا لعدم ترفيعهم والمطالبة بالحصول على حقوقهم.

(١) خالد العظم، مذكرات ج ٢ ص ٢٧٩.

(٢) وليد المعلم، مرجع سابق ص ١٦٢.

(٣) الاردن، ع ٢٤٤٣، ٤ كانون اول ١٩٥٢م.

وفي ٢٤ تموز ١٩٥٢م أعلن أديب الشيشكلي نائب رئيس الوزراء عزمه على تأليف هيئة سياسية وضع لها منهاجاً عاماً أسماها حركة التحرير العربي من أجل اسباغ الصبغة القانونية على نظام حكمه، ثم أعلن بعد فترة أن الاستفتاء وانتخاب رئيس الجمهورية سيجريان في ١٠ تموز ١٩٥٢م، وصدر هذا الاعلان بشكل رسالة وجهها الى فوزي سلو يعلن فيها أن المجلس العسكري الأعلى يدرك أن البلاد قد بلغت مرحلة في التطور، لهذا أمر ان يكلف فوزي سلو مجلس الوزراء باجراء الاستفتاء والترشيحات لرئاسة الجمهورية تقدم كتابة وباليد في كل محافظة في الفترة ما بين ٢٠ حزيران و ١٤ تموز، وتقدم الشيشكلي مرشحاً وحيداً.^(١)

وفي عام ١٩٥٢ أصدر مرسوماً يلغي فيه الحظر على الاحزاب السياسية الممنوعة والافراج عن الشخصيات السياسية، كذلك تم التأكيد على عودة زعماء حزب البعث الاشتراكي المنفيين في لبنان، والهدف من ذلك حشد أكبر تأييد من الأوساط السياسية وفي نفس الوقت أصدر قانوناً جديداً للانتخاب خفض بموجبه عدد اعضاء البرلمان من ١٠٨ الى ٨٢ عضواً.

واشترك في الحملة الانتخابية حزبان فقط حزب التحرير العربي (حركة التحرير التي رأسها الشيشكلي) والحزب السوري القومي (أسسه انطون سعادة) وكان أكثر المرشحين من حزب التحرير، وتم اجراء الانتخابات في جو من السيطرة الكاملة للقوات العسكرية، وانتخب ٧٢ نائباً عن حزب التحرير العربي، وتسعة عن المستقلين، ونائب واحد عن الحزب القومي السوري، وانتخب زعيم حزب التحرير العربي مأمون الكزبري رئيساً للبرلمان.^(٢)

وجاءت نتيجة الانتخابات كما هي متوقعة، ولم يفاجأ احداً بنتائجها، وظهرت النتائج عدم اخلاص مرشحي القوائم لبعضهم البعض، مما أدّى إلي تفاوت الارقام فيما بينهم.^(٣)

(١) حركة التحرير العربي: اسسها اديب الشيشكلي في ٢٤ تموز ١٩٥٢م حتى يكون الحزب السياسي الوحيد في البلاد، تقوم هذه الحركة على مبدأ القومية العربية الشاملة، والعمل على تحرير الشعوب العربية من الاستعمار، والقيام بالاصلاحيات الاجتماعية والصحية ... الخ وسوف استعرضها بالتفصيل في الفصل القادم.

(٢) جوردن توري، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

(٣) الاردن، ٢٦٧٢ع، ١١ تشرين الثاني ١٩٥٢، بوداغوغا، مرجع سابق ص ٧٢.

وفي اوائل ١٩٥٢م تضاعف نشاط الاحزاب بشكل علني في معارضة حكم الشيشكلي الذي اعتبرت كافة الاحزاب السورية نظاماً دكتاتورياً استبدادياً يتعارض مع المبادئ الديمقراطية الصحيحة، فاعتقل معظم ساسة سوريا ورجال الاحزاب، وحبسهم في سجن المزة، كما أمر بحجز هاشم الأتاسي رئيسالجمهورية السابق بدارة في حمص.^(١) وأثناء هذا الوضع ادلى الشيشكلي بتصريح صحفي ضمنه ايضاحات عن الموقف في سوريا وقال: «أن بعض الاوساط الاجنبية تحاول نشر شائعات عن حالة الوضع في سوريا، هذا الوضع لا يتعدى اعلان الاحكام العرفية في مناطق محددة نظراً لقيام بعض المنتمين الى الاحزاب السياسية، باستغلال جو الحرية الذي هياه الدستور السوري، لإثارة الشعب وتحريض الطلاب على المظاهرات والاحزاب، وقيام فريق من المواطنين في محافظة السويداء بمظاهرات في إحدى المدن الصغيرة استعملوا فيها الاسلحة، مما اضطر السلطات الى قمع الفتنة حرصاً على الأمن وصيانة السلامة العامة، ولوحظ خلال الاشهر الأخيرة نشاط اجنبي (العراق)، كما لوحظ ان الاسلحة التي صودرت كانت اسلحة حديثة».^(٢)

من أجل ذلك استلم الجيش زمام الأمر واعتقل عدداً من المسؤولين عن هذه الاعمال التخريبية ووجه الرئيس الشيشكلي نداءً طلب فيه عدم الإنقياد للمقلين والمشاغبين الذين لا يهمهم الا بناء شهرتهم وتحقيق منفعتهم، كذلك أعلن ان السلطات السورية فرضت الاقامة الجبرية على السيد هاشم الأتاسي، وسلطان الاطرش زعيم جبل الدروز.^(٣)

وحاول الشيشكلي احتواء الأزمة، فقرر الاجتماع بفارس الخوري، وناظم القدسي سعياً وراء تسوية ودية للأزمة القائمة، كما أعلن عن نيته القيام بزيارة شخصية للزعماء المعتقلين في سجن المزة للبحث معهم في ايجاد حل ودي للخلافات.^(٤)

(١) امين المميز، مرجع سابق ص ٤٢١ وما بعدها.

(٢) الاردن، ع ٢٧٦٩، ٣ شباط ١٩٥٤.

(٣) الدفاع، ع ٥٤٦١، ٣ شباط ١٩٤٥ م.

(٤) نفس المصدر.

سقوط حكم اديب الشيشكلي

بدأت المعارضة ضد حكم اديب الشيشكلي بالقاء المتفجرات، واعلان العصيان في جبل الدروز، فحاول الشيشكلي قمع هذا العصيان بالدبابات والطائرات، مما زاد الوضع سوءاً، وبدأت الهيئات السياسية من الاحزاب وغيرها الى عقد اجتماع في حمص أطلق عليه المؤتمر الوطني تم فيه توجيه انذاراً الى الشيشكلي لاعادة الاوضاع الدستورية والافراج عن المعتقلين السياسيين، ووقف الحرب الاهلية في جبل العرب، وهذه مقتطفات من النداء الذي وجهه المؤتمر الى الشعب «... في ظل هذه الاوضاع التي اتخذت من سجن المزه، ومن ضروب الاضطهاد وفنون الجور وسيله لاستمرار بقائها في ظل هذا الجو الشامل من الحكم الكيفي والارهاب، وأعلن المسؤول عن تلك الاوضاع عزيمته على وضع دستور جديد الى البلاد يمنح فيه الفرد السلطات ... اننا نشهد الله والعالم والتاريخ على ما تريده مشنة ذلك الفرد بالبلاد واهلها». (١)

وفي اوائل ١٩٥٤م تزعم ثلاثة من ضباط القطعان الشمالية المرابطة في حمص وحماه وحلب واللاذقية ودير الزور، حركة انقلابية للاطاحة بالشيشكلي أحدهم: مصطفى حمدون عن حماه، والآخر فيصل الأتاسي من حمص، والثالث امين العساف من السويداء ثم انضم اليهم عدد من الحاميات الاخرى. (٢)

وقد انطلقت الشرارة الاولى ضد الشيشكلي من حلب في ٢٥ شباط ١٩٥٤م، لاسقاط دكتاتورية الشيشكلي العسكرية، فهي المدينة التي تعرض فيه الطلاب والمواطنون بشكل خاص لهجمات دامية ورصاص قاتل، فاحتل النقيب مصطفى حمدون مبنى الاذاعة وأعلن البلاغ رقم (١) الصادر عن الانقلاب العسكري، وكان العقيد فيصل الاتاسي قد اوقف كافة المسؤولين العسكريين المدنيين الموالين للشيشكلي، ثم تحرك جميع الضباط البعثيين خصوصاً أمين الحافظ قائد منطقة درعا كذلك تحرك في جبل العرب عدنان حمدون وكنعان جديد، ومحمد هواش وغيرهم (٣)، ثم اعلنت الاذاعة انضمام قطعات الشمال (دير الزور والحسكة) الى الحركة، ثم أعلن مصطفى حمدون انفصال القيادة العسكرية للشمال عن قيادة

(١) زهير المارديني، الاستاذ قصة حياة ميشل عفلق، بلاط، رياض الرئيس ص ٣٥٩-٣٦١.

(٢) امين المميز، مرجع سابق، ص ٤٢٢.

(٣) مصطفى دندشلي، مرجع سابق، ص ١٦٠.

دمشق، ثم اعلن بعد انضمام كافة القطعات عن تشكيل القيادة الشمالية الشرقية والغربية الوسطى. (١)

وفي ٢٦ شباط ١٩٥٤ وجه انذاراً الى الشيشكلي بضرورة مغادرة البلاد، الا ان حامية دمشق كانت لا تزال موالية له، وهي تضم معظم الاسلحة الثقيلة في قطنا والقابون. (٢)

وفي أثناء ذلك جرت تحركات كبرى في صفوف الضباط في دمشق والمتمردين، وعندما أبلغه قائد منطقة جبل الدروز بعجزه عن اعداد القوة شعر بانهيار موقفه، وقرر عدم المقاومة، واتصل شوكت شقير رئيس أركان الحرب بمصطفى حمدون، وأبلغه أن الشيشكلي سيغادر البلاد. (٣)

وقد أذاعت محطة دمشق نص استقالة الشيشكلي التي قدمها لرئيس مجلس النواب جاء فيها «حقنا لدماء الشعب الذي أحبه والجيش الذي افتديه، والوطن العربي الذي اردت أن أخدمه بتجرد واخلص أقدم استقالتي من رئاسة الجمهورية الى الشعب السوري العزيز، الذي انتخبني ومنحني الثقة راجياً ان يكون في ذلك خدمة لبلادي». (٤)

وبعد مغادرة أديب الشيشكلي البلاد، وردت انباء تقول ان هناك انشقاقاً في صفوف الجيش نفسه فريق من الضباط في دمشق بقيادة شوكت شقير الذي كان رئيس لاركان الجيش السوري، يريد الابقاء على الدستور الذي وضعه أديب الشيشكلي، وان يتولى رئيس مجلس النواب مأمون الكزبري مهام رئيس الجمهورية مؤقتاً، أما الفريق الثاني فيريد عودة الحياة الدستورية السابقة، وحل البرلمان واجراء انتخابات جديدة، وقد نادوا بالسيد هاشم الاتاسي رئيساً للجمهورية (٥)، فدخل هاشم الاتاسي رئيساً للجمهورية السورية دمشق في موكب رسمي وشعبي أعلن فيه عن الغاء الدستور الجمهوري الديمقراطي، والعودة الى

(١) وليد المعلم، مرجع سابق ص ١٦٩.

(٢) صلاح العقاد، مرجع سابق ص ١٢٨.

(٣) احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ٢، عبدالناصر والعرب، ط ٢، مكتبة مدبولي - القاهرة ص ٤٠.

(٤) الف باء، ع ٨٩٨١، ٢٦ شباط ١٩٥٤ م.

(٥) المصدر نفسه.

دستور ١٩٥٠م، واجراء انتخابات نيابية جديدة خلال ثلاثة أشهر، وتأليف لجنة عليا لوضع منهاج اصلاحي. (١)

وجه هاشم الاتاسي سالة الى الشعب السوري جاء فيها « اذا كان لا بد من الخروج بدرس وعبرة من تجارب العامين الماضين، فالعبرة ان الشعب السوري العزيز يأبى ان يناس بحكم الفرد، وأن جيشنا العزيز مؤمن بعد الاختبار ان تمام كرامته ومهابته انما يكون بتحقيق مبدأ تبعية السلطات وفقاً لنصوص الدستور وروحه. (٢)

تقييم حكم اديب الشيشكلي

قام انقلاب الشيشكلي بسلسلة من الاصلاحات الهامة مثل: تسليح الجيش والشرطة، وتوطيد الأمن وحماية الاقتصاد الوطني، وتوزيع اراضي الدولة على الفلاحين ووضع ضرائب تصاعدية على رؤوس الأموال، كما نفذ بعض المشاريع الحيوية كمرافق اللاذقية وقيام مشاريع الري، ولولا وجود الحكم القوي ما حصلت هذه الاصلاحات (٣)

بالاضافة لذلك إهتم بالتعليم، وحاول النهوض به فأنشأ مشروع القرش الخيري والذي خلاصته: أن الحكومة قررت ضريبة استثنائية على الملاهي والمنتديات، فأضيف قرش التعليم الى ثمن تذاكر السينما والملاهي، ثم فرضت على المصانع والمعامل، ونذكر على سبيل المثال ما حدث في مدينة حلب من نهضة علمية، ففي بحر السنوات الخمس بلغ عدد المدارس الجديدة الفخمة اربع عشرة مدرسة، وعدد المدارس الابتدائية ثلاث آلاف، والمتوسطة مائتين والمهنية إحدى عشرة. (٤)

أما بالنسبة للحكم فقد تظاهر الشيشكلي بعزوفه عن شهوة الحكم، لكنه في حقيقته وواقعه كان شديد الرغبة في الوصول الى كرسي الرئاسة، وقد سخر كل

(١) نصوح بابيل، صحافة وسياسة سوريا في القرن العشرين، رياض الرئيس للكتب، ص٤٢٢.

(٢) مصطفى الشهابي، مجلة الهلال (نأذا نبذ الشرق حكاه) جزء ١، المجلد ١-٦ يناير ١٩٥٣، ص٢٤.

(٣) امينه السعيد، المصور، ع. ١٤٩٠، (خاص بالعراق) ٢ مايو ١٩٥٣، ص٦.

(٤) نصوح بابيل، صحافة وسياسة، ص٤٣٨.

الوسائل الى ان ظفر في تحقيق ذلك، فانتخب في اوائل شهر تموز ١٩٥٢م رئيساً للجمهورية، واستمرت الى اواخر شباط ١٩٥٤م، وكان عهده خلال هذه الفترة يسير من ضعف الى ضعف^(١)، لاسباب عدة منها: قصف جبل الدروز بالمدافع نتيجة لخلاف مع زعمائه حول بعض المطالب المحلية، كذلك استياء عدد كبير من الضباط في الجيش نتيجة الى فساد حكمه، فبدأ هؤلاء يلتفون حول الضباط الشباب، وحذروه من التمادي في طغيانه، فما كان منه إلا أن زج بهم في السجن وسرحهم من الخدمة العسكرية، وكان اكثرهم نشاطاً العقيد عدنان المالكي الذي قضى سبعة اشهر في السجن، كان خلالها المثل لرفاقه المعتقلين بالصبر والجلد، وبعد انتخاب الشيشكلي رئيساً للجمهورية افرج عنه، ومع ذلك بقي يناهض العهد الدكتاتوري في السر والعلن ويتصل بزملائه بالجيش محرصاً اياهم على الثورة، حتى انه قبيل اعلان التمرد بايام، اضطر رغم رقابة المكتب الثاني الشديدة، للسفر متخفياً الى المحافظات الشمالية، حيث عمد الى التفاهم مع بعض الضباط على خطط الانقلاب، ولم تكد القوات الشمالية تعلن عصيانها في ٢٥ شباط ١٩٥٤ حتى اعتقله الشيشكلي.^(٢)

وكان قد اتبع سياسة قمعية مع السياسيين، حيث اعتقل طائفة من رجال السياسة والاحزاب مثل: صبري العسلي، وعبدالرحمن الكيالي، واحسان الجابري، ورشدي الكيخا وعدنان الاتاسي، وشاكر العاص، وعلى بوظو (حزب الشعب) ومثيل عفلق، وصلاح البيطار (حزب البعث العربي الاشتراكي)، وفرض الإقامة الجبرية على هاشم الاتاسي، وسلطان باشا الاطرش في جبل الدروز، واعتقل عدداً من المستقلين، وقد أوضح أسباب الاعتقال فقال: أنها ترجع الى ممارسة المعتقلين اعمالاً سياسية، وعدم حصولهم على تراخيص بتأليف الاحزاب.^(٣)

ومما تجدر الاشارة اليه تعاون بعض الساسة السوريين مع دولة عربية (العراق) على الاطاحة بالشيشكلي، وأنصرف هم السياسيين الى اسقاطه دون ان

(١) عدنان المالكي، رسائل من السجن، بلاط، منشورات دار الثقافة، ١٩٦٠، ص ١١-١٢.

(٢) نصوح بابيل، صحافة وسياسة، ص ٤٢٨، مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي ج ١، ص ١٦٤.

(٣) جبران شاميه، ازمة الاعتدال في المشرق العربي، ط ١، دار الابحاث للنشر- بيروت، ١٩٦٨م، ص ١٤٤.

يهيئوا النظام الذي سيخلفه^(١)، كذلك كان الشيشكلي مدعوماً من قبل عناصر انتهازية وصولية مخربة ممثلة في مجلس النواب، لا تريد الخير للبلاد ولا يهتمها شيء من أمر استقراره، وانصرافه الى العمل المجدي البناء.^(٢)

لهذا أرى أن نهاية العقيد أديب الشيشكلي كانت متوقعة بسبب السخط الذي ساد في أوساط العسكريين بعد احتلال الشيشكلي منصب الرئاسة رسمياً، فقد ابتعد عن رفاقه الذي ساعدوه في انجاح انقلابه العسكري، كذلك الاجراء الذي اتخذه في تأسيس الحركة السياسية الجديدة (حركة التحرير العربي) والتي انشأها لتكون البديل عن بقية الاحزاب السياسية، وفي سبيل النهوض بها أخذ جملة من الأساليب القمعية ضد الاحزاب الاخرى، كما ذكرنا سابقاً، لكنه لم يوفق بدليل ان الحركة زالت مع سقوط حكمه لانها لم تنل ثقة الجمهور ولو كان هناك بعد نظر عند أديب الشيشكلي، لحاول التفاهم مع رجال الجيش والاحزاب وقربهم اليه، واتبع سياسة خارجية مرضية، لأمكن ان يمتد فترة أطول، ولكن نجاح المعارضة في ٢٥ شباط ١٩٥٤م وضع حداً لحكمه.

(١) محمد الفرحاني، فارس الخوري وايام لا تنسى، بيروت، ١٩٦٤، ص ١٥١.

الفصل الثالث

موقف الأحزاب السورية من الصراع السياسي في سوريا (١٩٤٩ - ١٩٥٨)

موقف الحزب الوطني من الصراع السياسي في سوريا

لقد سيطر الحزب الوطني، ومنذ تأسيسه على السياسة في سوريا قبل انقلاب حسني الزعيم، ولكنه بدأ يفقد من سمعته نتيجة الفوضى التي رافقت الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ بحيث لم يعد من الممكن أن يتولى مقاليد الحكم من جديد تولياً تاماً، وصار ما يخسره الحزب الوطني يكسبه حزب الشعب، ولولا تدخل الجيش في السياسة السورية لاستطاع حزب الشعب أن يسيطر على سوريا^(١).

ولما عارض الشعبيون والقوميون السوريون وبقية الأحزاب، وسايرهم في نعمتهم كبار الرأسمالية، وأرباب الصناعات، الذين بدأو يوجسون خيفة من مرامي الزعيم الإصلاحية، ولا سيما فيما يتعلق بالإصلاح الضريبي والمالي، وفرض ضرائب استثنائية على الأرباح لسد العجز في الخزينة، لذلك وجد حسني الزعيم في أعضاء الحزب الوطني حليفاً له، فتقرب منهم وعندها رفع هؤلاء له برقية تأييد، وأعلن صبري العسلي أن الحزب الوطني قد قرر التعاون مع الزعيم^(٢)، ويدل هذا على أن الحزب الوطني لا يعتمد على سياسة ثابتة، بل له وجوه وأقنعة، فقد كان في السابق موالياً للقوتلي، وها هو الآن يتعاون مع الزعيم، بالرغم مما فعله بشكري القوتلي وأيد صبري العسلي انتخاب حسني الزعيم لرئاسة الجمهورية، وشارك بالاستفتاء الذي منح حسني الزعيم صلاحية وضع الدستور.

(١) جورج لنشوفسكي، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٢) نذير فنصه، مصدر سابق، ص ١٥٩.

وقد ساهم الحزب الوطني في انشاء المحاور السياسية الداخلية، فكون الحزب ممثلاً لمصالح البراجوازية الدمشقية، ذات الصلات التاريخية والاقتصادية مع الحجاز أدى هذا إلى التعاون مع مصر والسعودية، مما ساعد على بروز السعودية والعراق كبليدين يتسابقان في مساندتهما للزمرة السياسية السورية^(١).

وبقي الحزب الوطني متعاوناً مع الزعيم، وأوشك الحزب أن يتسلم رئاسة الوزراء في عصره، لو لم يقع الانقلاب العسكري الثاني بقيادة سامي الحناوي، الذي سلم السلطة رسمياً إلى هاشم الأتاسي، والذي أذاع فوراً نبأ تشكيل الوزارة، وأعلن أنها ستتولى سلطات رئيس الجمهورية، إلى أن يتم انتخاب جمعية تأسيسه تعيد تنظيم البيئة الدستورية السورية، وقد ضمت هذه الوزارة الأئتلافية أربعة من الشعبين وثلاثة من المستقلين، وعضواً واحداً من الحزب الوطني وهو خالد العظم، والحزب الوطني في هذه الوزارة لم يدع للاشتراك كفريق من ناحية، ومن ناحية أخرى كان موسوماً بعدم الكفاءة، وسوء التصرف، اللذين سادا حكم القوتلي، ولأن الشعبين من ناحية أخرى لم يرغبوا في تقاسم المسؤولية مع مؤيدي العهد القديم^(٢).

فمن الطبيعي أن يقف الحزب الوطني موقفاً معارضاً من انقلاب الحناوي، لأنه تعاون مع عدوهم اللدود حزب الشعب، كذلك لم ينل الحزب حظه من الوزارة كمال نال حزب الشعب.

حدد وزير الداخلية موعد الانتخابات، وبدأت الأحزاب فوراً حملتها، وأعلن الحزب الوطني مطالبته بعودة المجلس القديم، قبل إجراء الانتخابات، لأن الحكومة الشرعية الوحيدة لسورية هي التي تنبثق عن مجلس النواب، وأن الحكومة الحالية ليست دستورية، وهي حكومة حزب ولا تمثل الأحزاب جميعها، وقد هدد الوطنيون بمقاطعة الانتخابات إذا لم يجر ذلك^(٣).

وأصدر الحزب الوطني بياناً في يوم ٨ تشرين الأول تضمن رأيه في مختلف القضايا، وأولاها مسألة الإتحاد مع العراق، وأعلن أنه سيساند هذه الخطوة إذا

(١) عبد الله حنا، جدل الراجوازية العربية المعاصرة، ص ٢٤٦، سيل/ مصدر سابق ص ٧٢.

(٢) خالد العظم، مذكرات ج ٢، ص ٢٧٢.

(٣) جوردن، توري، مرجع سابق، ص ١٥٨.

قامت قيادة مشتركة للدولة، وتوحدت الشؤون الاقتصادية والخارجية والعسكرية، كما أصر الوطنيون على وجوب نزاهة الانتخابات، وأعلنوا أن الانتخابات ستجري دون نصوص قانونية تكفل عدم الإنحياز، لا سيما أن الحكومة قد مارست ضغوطاً على حريتي الفكر والصحافة، وشكوا من الرقابة الصارمة وقمع صحف الحزب الوطني، وأنهموا الحكومة بأنها أجرت تنقلات بين الموظفين لضمان هيمنة الحكومة على الانتخابات، ومن بين المنقولين موظفو الأمن، ومدراء التعليم في المحافظات، والموظفون المحليون، وقد وقع هذه الإتهامات صبري العسلي وعبد الرحمن الكيالي^(١).

قاطعت جماعة حلب الانتخابات مقاطعة تامة، في حين قررت شعب أخرى للحزب الاشتراك، وبعد الانتخابات، جعل هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، فعمّ السخط أوساطاً واسعة فقدم عدد من ممثلي الحزب الوطني الداخلون في الحكومة استقالتهم احتجاجاً على هذه الأوضاع^(٢).

وأقرت القيادة الجديدة للحزب الوطني انتهاج خطة، تضمنت معارضة كل ما يصدر عن حزب الشعب، المسيطر الفعلي على الانقلاب، وموجه السياسة الداخلية العربية. فعلى صعيد السياسة العربية، أيد الحزب الوطني الإتحاد مع العراق، بل عدل نظامه الأساسي من الجمهوري إلى الملكي للمزاودة على حزب الشعب، فنادى ذلك إلى الإنقسامات في صفوفه، حيث قاد ميخائيل اليان اتجاهاً يسعى لاقامة الوحدة مع العراق وقاد فاخر الكيالي اتجاهاً آخرأ وصل خطوطه مع شكري القوتلي والملك فاروق، فيما ظل قسم ثالث يتصل سرأ بالسعودية ويحضرها على الاتحاديين وعلى رجالات السلطة في سورية^(٣).

لقد كان البغض متبادلاً بين حزب الشعب والحزب الوطني، وقد أدى هذا إلى فشل حكومة الأتاسي في إعادة الوئام إلى الصفوف، فتصدعت الجبهة العربية جراء فكرة الإتحاد السوري العراقي، فقاطع الحزب الوطني الفئات القريبة من الانتخابات والدستور، ونادى ببطلانها كما أنه لم يعترف بالدستور الذي وضعته الجمعية التأسيسية^(٤).

(١) جوردن، توري، مرجع سابق، ص ١٥٩.

(٢) بودا غوفا، مرجع سابق ص ٥٢.

(٣) وليد المعلم، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٤) خالد العظم، مذكرات، ج ٢، ص ٢٢٤.

وعقد مكتب الحزب الوطني اجتماعاً لمناقشة استمرار الجمعية التأسيسية كمجلس للنواب، تكلم فيه أقطاب الحزب الوطني في موضوعات الساعة، وأشاروا إلى الظروف التي مرّت بها البلاد منذ ٣٠ آذار ١٩٤٩ حتى ذلك اليوم، وأشاروا أيضاً إلى التطورات التي مرّت بها حياة البلاد، واتفقوا إلى استئناف العمل بكل الوسائل لتحقيق الإستقرار التام للبلاد^(١).

وبعد توالي الأزمات الوزارية في سوريا، إتجه الرئيس الأتاسي إلى حسن الحكيم، وهو أحد المستقلين، وعهد إليه تشكيل الوزارة، وحين طرحت الثقة بالوزارة الجديدة ساندت الرئيس الجديد الأحزاب والكتل جميعها، ما عدا الحزب الوطني، والذي القى اللوم في متاعب البلاد على الشعبين، والجيش. وأعلن صبري العسلي-الأمين العام للحزب- أن الحكومة تشكل وتعديل حسب رغبات وسلطات خارجة عن مجلس النواب^(٢).

وحينما طرح موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط، عارضه الحزب الوطني، وعندما اعتقل الشيشكلي الشيخ معروف الدواليبي وبعض النواب، أعلن الحزب الوطني أن ما قام به الشيشكلي إعتداءً صريحاً على سلطات رئيس الجمهورية^(٣).

وعقد الحزب الوطني مؤتمره السنوي في دمشق لعام ١٩٥٢، وأخذ على نفسه أن يتابع المعارضة للحكم، ولم يتدخل الشيشكلي في هذا المؤتمر طبقاً إلى سياسته الرامية إلى رفع الحواجز عن النشاط السياسي، على الرغم من أن الحزب الوطني لم يتقدم بطلب اعتراف رسمي حسب قانون الأحزاب. والوطنيون لم يفعلوا هذا لئلا يؤخذ عليهم هذا اعترافاً بالدستور وبالشيشكلي ونظام حكمه^(٤).

وتوالت الأحداث في حياة هذا الحزب، فدخل عام ١٩٥٤، ممثلاً بالسيد «صبري العسلي»، بمحادثات مع خالد العظم (الحزب الوطني) وصلاح الدين البيطار (البعث العربي الاشتراكي)، تهدف إلى تشكيل جبهة وطنية مهمتها إسقاط وزارة فارس الخوري، ونتيجة لهذه المحادثات، وارتباط العسلي بهذه الجبهة، انفصل كل

(١) الأيام ع ٤٤٣٦، ٥ نيسان، ١٩٥٠، ص ٣.

(٢) توري، مرجع سابق ص ٢٠٣.

(٣) وليد المعلم، مرجع سابق ص ١٥٦.

(٤) توري، مرجع سابق ص ٢٤٥.

من لطفي الحفار، بدوي الجبل، ومخائيل اليان من الحزب، واندماج العسلي بالتجمع القومي مقابل حصوله على رئاسة الوزراء، فأحدث انقساماً جديداً بالحزب، حيث ارتبط بعد ذلك قسمٌ من أعضائه بالسعودية، وقسمٌ آخر مثله (العسلي والكيالي) عزّزوا أواصر تعاونهم مع مصر، وحرص العسلي على بقاء مركزه في رئاسة الوزراء، وعندما شعر أن خصومه داخل الحزب الوطني والأحزاب الأخرى تكتلوا لإسقاط وزارته، توجهَ للوحدة مع مصر^(١).

وفي شهر آب ١٩٥٥، طرح العظم مشروعاً لتعديل «معاهدة منظمة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي» وفي اجتماع مجلس الوزراء، طُلبت الموافقة على المشروع، فاقترح أحد الوزراء عرضه على الأحزاب المؤتلفة قبل بحثه في مجلس الوزراء، وكان هذا رأي الحزب الوطني «يفوض الحزب الوطني وزراءه بالتصريح في مجلس الوزراء بأن مشروع الميثاق العربي المقدم من وزير خارجية سوريا مقبول في أسسه، على أن لا يرد في نصوصه ما يمكن حمله على محمل استبعاد العراق، لكي يكون شاملاً لجميع الدول العربية دونما استثناء، ولا يرى الحزب الوطني مانعاً في أن تكون المبادرة في إبرامه للدول الثلاث التي باشرت المفاوضات في أسسه: سورية، مصر والسعودية^(٢)». وهذا يدل على أن الحزب الوطني لا يريد استبعاد العراق، مع أنه ضالع في حلف مع تركيا.

كما رفض الحزب الوطني حلف بغداد، وشكّل صبري العسلي الحكومة، وأشار في تصريحه الأول للصحافة أن الحكومة ستسلك سياسة الامتناع عن المعاهدات العسكرية مع الدول الغربية، وعن المساعدات العسكرية من قبلها، وأن سياستها مع الدول العربية ستنتقل من ميثاق الجامعة العربية، ومعاهدة الأمن الجماعي لعام ١٩٥٠. وصرح أيضاً، بأن الحكومة لا تعبر عن موافقتها الكاملة على مقترحات اجتماع القاهرة لرؤساء الوزراء العرب والتي تحرّم الانضمام إلى حلف بغداد- وتركيا، وتؤيد تأييداً كاملاً قرار حلف جديد بين البلدان العربية. وقد حصلت الوزارة على الثقة تحت ضغط الرأي العام^(٣).

(١) خالد العظم، مذكرات، ج٣، ط٢، المدار المتحدة لنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ١١٧.

(٢) خالد العظم، مذكرات ج٢، ص ٤٠٨.

(٣) بودا غوفا، مرجع سابق، ص ٩.

وفي أوائل عام ١٩٥٦، أخذ الوهن يدب في صفوف الحزب، وأوشك على الانهيار، فأقر عقد مؤتمر لبحث وسائل تقويته وتنظيمه واستعادة مجده، لكنه أخذ يعاني من المشاكل التي كان زعماءه يدركون بعضها، ولم يدركها البعض الآخر، فانقسم الحزب إلى اتجاهات مختلفة مصرية عراقية، وقد ضعف موقف الحزب لقيام حلف بغداد، وفعلت التنافسات الداخلية فعلها به، فلم ينجز مؤتمره هذا سوى إثارة الخصومة في صفوفه، وضعف مركزه، على رغم من تولي صبري العسلي رئاسة مجلس الوزراء، فالعناصر المحافظة فيه كانت ساخطة من تأييد العسلي للمرشحين البعثيين في انتخابات ١٩٥٧م، كما عمقت الخلاف المتزايد حول اليسار أعمال وزير الأشغال العامة فاخر الكيالي الوطني، فكلا العسلي والكيالي قد تعاونوا مع اليساريين في حملتهم على مخائيل اليان على أثر اتهامه في المؤامرة العراقية^(١) لذلك لم يعد يلعب الحزب الوطني دوراً فاعلاً في السياسة السورية بسبب الخلافات بين أعضائه.

موقف حزب الشعب من الصراع السياسي في سوريا

لعب حزب الشعب دوراً هاماً في السياسة السورية بعد انفصاله عن الكتلة الوطنية عام ١٩٤٣م، واعتبر نفسه حامياً الديمقراطية وحارسها، لذلك كان يطالب بتأليف لجان تحقيق للكشف عن الفساد ومساوية الحكم، ولكنه عندما استلم السلطة لم يتورع عن ارتكاب الأفعال التي ارتكبتها الآخرون^(٢).

ولما حصل انقلاب حسني الزعيم في سوريا حاز على تأييد حزب الشعب بداية، ولكنه ما ان تسلم حسني الزعيم السلطة حتى اتخذ حزب الشعب موقف المعارضة بعد ما اتضح موقف حسني الزعيم العدائي تجاه العراق، فاستقال فيضي الأتاسي من الحكومة بعد ثلاثة أيام، وأخذ حزب الشعب يبحث سراً مسألة تأليف حكومة يكون مقرها الحدود مع العراق، كما ازدادت النقمة على حسني الزعيم نتيجة للعزل وتخفيض رتب عدد من الضباط، ولما طالب أعضاء حزب الشعب والبعث عقد اجتماع لعرض وجهة نظرهم في القضايا الدستورية، وحقوق

(١) جوردن، توري، مرجع سابق، ص ٢٧٦ وما بعدها.

(٢) وليد المعلم، مرجع سابق، ص ٧٢.

العمال، وحصل الحزب على التأييد من قبل قيادة الجيش، فقام الزعيم بسجن زعماء حزب الشعب رشدي الكيخا، ناظم القدسي وفيضي الأتاسي^(١).

شارك كبار ضباط الجيش من أنصار الشعبين في انقلاب الحناوي، وحصل هذا الانقلاب على تأييد حزب الشعب نتيجة للتقارب مع العراق، وكلف الحناوي هاشم الأتاسي زعيم حزب الشعب بتشكيل حكومة مؤقتة، مهمتها التحضير لانتخابات المجلس التأسيسي، وصياغة الدستور. وضمت الوزارة الجديدة عدداً من الضباط، وممثلي حزب الشعب، بعد ذلك جرت الانتخابات في جو صراع سياسي حاد، وعلى أثرها ضمن حزب الشعب لنفسه أكثرية المقاعد في المجلس التأسيسي، وجاء ذلك النجاح نتيجة إشراف السلطات العسكرية على الانتخابات، وبالتالي انتخب أحد زعماء حزب الشعب، وهو رشدي الكيخا، رئيساً للمجلس، وهاشم الأتاسي رئيساً مؤقتاً للجمهورية^(٢).

وبعد نجاح حزب الشعب في الانتخابات، وفوزه بمجموع ٤٩ مقعداً من أصل ١١٤ مقعداً، بدأ نجم هذا الحزب بالظهور، وأصبح من أكثر الأحزاب أهمية، وأعلن عن مناهجه السياسي المتمثل بضرورة الوحدة العربية عن طريق توحيد التمثيل الدبلوماسي، وتشكيل إتحاد جمركي، وتوحيد برامج التعليم، ونظام النقد، وإنشاء بنك عربي مشترك، والغاء التفرقة الجوازية بين الدول العربية، ومساعدة أخوانهم في الأراضي العربية المحتلة^(٣).

وقد أخذت السياسة الحزبية للجمعية التأسيسية تنكشف شيئاً فشيئاً على أثر البيانات التي أدلى بها اقطاب حزب الشعب، صاحب الاكثريّة في الجمعية التأسيسية، بشأن مشروع الضمان الجماعي الذي يكفل قيام تعاون تام بين الدول العربية، لأنه أداة صالحة لتحقيق مبدأه الحزبي في السياسة السورية العربية الداعية للوحدة، ويشترط فيها بقاء الكيان السوري، والحرص على استقلاله^(٤).

(١) سيل، مصدر سابق، ص ٨٧-٨٨، بودا غوفا، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٢) بودا غوفا، مرجع سابق، ص ٤٩-٥١.

(٣) لتشوفسكي، مرجع سابق ص ٨١، Kayali, Op, Cit. p. 282.

(٤) الأردن، ع ١٥٠٣، ١٠٦، ١٩٤٩.

إن ما حققه حزب الشعب خلال انقلاب الحناوي يقتصر على الشؤون المالية والاقتصادية، فقد أمر مجلس الوزراء السماح بتصدير القطن، فارتفعت أسعاره كذلك سمح بتصدير كمية من الحنطة إلى الخارج، فحققت أرباحاً، تحولت نحو شراء كمية من الذهب، فازدادت نسبة التغطية الذهبية، فيما عدا ذلك، لم يحقق أي نجاح، فلا أعاد الوثام بين الأحزاب المتصارعة، ولا أزال تدخل الجيش، ولا صان الديمقراطية، بل شوّه الديمقراطية بالتزوير، وأدخل البلاد في صراع المحاور العربية^(١)، وهكذا بعد فشل جهود حزب الشعب بإعلان الإتحاد مع العراق، إتفق زعماء حزب الشعب مع اللواء سامي الحناوي على قيام الجيش، باعتباره الورقة الأخيرة في أيديهم، لتحقيق هذا الهدف، لكن الشيشكلي كان لهم بالمرصاد، فاعتقل الحناوي وآخرين من أنصاره.

أصبح حزب الشعب ناقماً على انقلاب الشيشكلي بسبب اعتقال الحناوي ورفاقه، وصداره للبيان الذي اتهم فيه جماعة من ممتهني السياسة (حزب الشعب) بأنهم أرادوا إضاعة استقلال البلاد^(٢).

وفي ٢٥ ك ١٩٤٩ شكل السيد خالد العظم الوزارة، واستمر حتى ٢٩ أيار ١٩٥٠، حيث اضطر للإستقالة بسبب الخلافات التي برزت بين العظم وحزب الشعب، وأعلن رشدي الكيخا أن الوزراء الشعبيين في الحكومة لا يمثلون حزب الشعب، وعندما تفاقمت الخلافات أوعز اليهم بالإستقالة.

وفي مطلع شهر نيسان صرح معروف الدواليبي، أحد أعضاء حزب الشعب، سلسلة من التصريحات السياسية، أعلن فيها بصفته الشخصية لا الحكومية، «أنه إذا استمر الضغط الأمريكي على العرب لجعلهم يسيرون بسياسة لا تنتهي إلا بتهديد بقية أبناء الأمة العربية، فإنني أقترح إجراء استفتاء في العالم العربي، ليعرف الملأ إذا كان العرب يفضلون أن يصبحوا جمهورية سوفيياتية على أن يكونوا طعمة لليهود، ويمكن انقاذ الشرق الاوسط من الحرب المقبلة في حالة واحدة فقط، اذا وقعنا معاهدة عدم اعتداء بين الشعوب العربية والاتحاد السوفيياتي^(٣).

(١) وليد المعلم، مصدر سابق ص ١٢٠.

(٢) خالد العظم، ج ٢، ص ٢٢٩.

(٣) الأيام، ع ٤٤٦٣، ٥ نيسان ١٩٥٠، بوداغوثا، مصدا سابق ص ٦١.

وفي عهد وزارة ناظم القدسي، أقرت الجمعية التأسيسية للدستور الجديد في ٥ أيلول ١٩٥٠م الذي يمثل رغبة حزب الشعب المسيطر، وقلبوا الجمعية التأسيسية إلى مجلس نواب، انتخب بدوره رئيساً للجمهورية هاشم الأتاسي، فنشأت في البلاد حملة استنكار أعمال حزب الشعب، وأعلنوا عدم شرعية مجلس النواب فلما شعر أعضاء حزب الشعب بهيجان الشعب السوري ونقمته، أرادوا أن يقوموا بحركة جديدة للتحرش بالجيش، حيث قدم وزير الداخلية مشروعاً لربط الدرك والشرطة بوزارة الداخلية^(١).

وعلق حزب الشعب على الدستور الجديد، وأوضح موقفه بقوله «أن الدستور الجديد يعتبر خير مناسبة لتوطيد النظام الديمقراطي، والحياة النيابية على أسس مكيئة لتضمينه النصوص التقدمية المستمدة من واقع تجارب السنين والعهود الماضية»، وقال عن السياسة الاقتصادية: «أنها يجب أن تكون المحور الرئيسي الذي تركز عليه سياسة البلاد»، وطالبت بتعزيز امكانية الدفاع، فقال: «إن الظروف التي تواجهها الأمة العربية بمختلف أقطارها، والمخاطر التي تتهددها، توجب عليها عامّة، وسوريا خاصة، أن تناضل في سبيل الوحدة، وحمل الحكومات على تهيئة الأسباب المواتية لإقامة الإتحاد بين الأقطار العربية لتحقيق الوحدة الشاملة^(٢)، ونستطيع الإستنتاج الآن أن الدستور الجديد يعبر عن منهاج حزب الشعب في السياسة الداخلية والخارجية.

وبالرغم من إهتزاز مكانة حزب الشعب بانقلاب الشيشكلي لكنها لم تتحطم، لقد انتزع منه السند العسكري الذي زوده به الحناوي، وجعل من الأركان العامّة منافسة للجمعية التأسيسية التي كان للحزب فيها أغلبية مهيمنة، وعلى أي حكومة ان تقيم توازناً بين مطالب الجمعية التأسيسية التي تشعر بالغيرة على امتيازاتها وبين الجيش. وقبل أن ينكشف أو يلمس السياسيون القيود التي فرضت على سلطانهم، انعكس هذا في الصعوبات التي واجهت الوزارة منذ بداية الانقلاب^(٣). وبعد توالي الأزمات الوزارية، اختار الأتاسي معروف الدواليبي لتشكيل الوزارة، ووقع صدام بينه وبين قادة الجيش في إعطاء نفسه حرية اختيار وزير الدفاع، ووقع اختياره على أحد المدنيين، وكان الشيشكلي حريصاً على أن

(١) غالب العياشي، مصدر سابق، ص ٦٦٤.

(٢) الدفاع، ع ٤٤٢٧٨، ٤ نيسان ١٩٥٠م.

(٣) سيل، مصدر سابق ص ١٢٧.

تبقى هذه الوزارة بيد شخص من أعوانه، وكانت هذه القضية تشغل السياسة السورية، فأنصار النظام الدستوري يصرون على وضع الشرطة تحت إشراف وزارة الداخلية، بينما تمسكت الانقلابات المتوالية بوضع الشرطة تحت وزارة الدفاع، حيث يمكن للجيش في نهاية الأمر الإشراف عليها، فقام الشيشكلي باعتقال أعضاء الوزارة^(١). بالإضافة لذلك، قصدت قيادة حزب الشعب تكليف الدواليبي تشكيل الوزارة، حتى تكون هذه الحكومة انتقالية هدفها عدم اعطاء الشيشكلي امكانية اغتصاب السلطة، إلى أن يتمكن الحزب من تشكيل وزارته المطلوبة، وأعلن الدواليبي عن أسماء وزارته التي كان معظمها من حزب الشعب، وشغل هو منصب رئيس الوزراء، ووزارة الدفاع. وقام حزب الشعب بإعداد وتسليم رئيس الجمهورية مجموعة من المشاريع للتوقيع عليها دون عرضها على الشيشكلي، فأسرع الشيشكلي للقيام بالانقلاب الثاني^(٢).

وفي ٢٨، ٢٩ تشرين ١٩٥١، أمر الشيشكلي بالقبض على رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة والأمين العام لحزب الشعب ناظم القدسي. وأبلغ في بيان ٢٩ تشرين ١٩٥١ بأن الجيش قد تولى المسؤولية، وأتهم حزب الشعب بعرقلة إيجاد حل دستوري للموقف، وهذا نص البيان «نظراً لإضرار حزب الشعب، ونوايا أعضائه على إقامة العراقيل في إيجاد حل دستوري، وبعد بذل كل جهود الحنكة لإقناع رؤساء حزب الشعب بضرورة تجنب البلاد أوضاع عدم الإستقرار التي يخلقونها في أنفسهم في رفض الحلول الدستورية التي وضعت بين أيديهم، وأصروا على تمسكهم بكراسي النيابة»، ونتيجة لذلك تولّى رئيس الأركان العامة مهام رئيس الدولة، ويتمتع بكافة الصلاحيات^(٣).

وعقد الشيشكلي مؤتمراً صحفياً قال فيه «إن ضعاف الإيمان بقضية بلادهم كانوا يدعون أن سوريا لا تتمكن من مجابهة الأخطار الخارجية، وخاصة الصهيونية، فأخذوا يشجعون الحناوي للإتحاد مع العراق، وأنا ككل ضباط الجيش والمواطنين لسنا دعاة عزلة، ولقد حرض هؤلاء السياسيون المرحوم الحناوي على اللجوء للعنف في سبيل تحقيق غاياتهم»^(٤).

(١) العقاد، مرجع سابق، ص ١١٨-١١٩.

(٢) بوداغوفا، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٣) الدفاع، ع/ ٤٩٧١، ١٣ ١٩٥١، سيل-مصدر سابق، ص ١٥٦.

(٤) الف باء، ع ٨٧٦٥، ١٤ ١٩٥١.

وفي الأسابيع الأولى التي تلت الانقلاب، حاول الشيشكلي أن يضمن استقرار حكمه الجديد، فحل حزب الشعب والأحزاب الأخرى، وختم مكاتب حزب الشعب بالشمع الأحمر، وحين أعلن الشيشكلي عن انتخابات مجلس ١٩٥٢ قرر حزب الشعب عدم المشاركة^(١). لذلك توقف حزب الشعب ونشاطاته بسبب الإجراءات التي اتخذها ضد الأحزاب السياسية في سوريا.

إن حزب الشعب لن يستطيع أن يحكم البلاد، ولن تستقر الأمور والأحوال إلا إذا اتفق مع الأحزاب الأخرى على أساس ميثاق وطني مشترك^(٢)، لكنه لم يستطع الائتلاف مع الأحزاب الأخرى وهذا ما أدى إلى الإطاحة بحكومته من قبل الشيشكلي والقضاء على نفوذه.

وفي ٢٧/٢/١٩٥٤ أسندت رئاسة الجمهورية إلى السيد هاشم الأتاسي، وشكل صبري العسلي حكومة ائتلافية جديدة هيمن حزب الشعب على الحقائق الرئيسية (الخارجية، الداخلية، الدفاع) لما لها دور مركزي في ترجيح كفة حزب الشعب وضمان سيطرته على البرلمان^(٣).

وفي ١٩ حزيران ١٩٥٤ كلف رئيس الجمهورية سعيد الغزي بتشكيل وزارة حيادية من خارج مجلس النواب، مهمتها الإشراف على الانتخابات، وبعد تشكيل الوزارة فوجئت الأوساط السياسية بقرار حزب الشعب مقاطعة الانتخابات، على الرغم من تدخلات رئيس الجمهورية لثنيه عن هذا القرار، فأمر وزير الداخلية بتأجيل موعد الانتخابات بسبب اضراب القضاة، كما فوجئوا بقرار حزب الشعب بالاشتراك مجدداً بالانتخابات^(٤).

تألفت وزارة جديدة برئاسة صبري العسلي في شباط ١٩٥٥، وأصبحت الوزارة تمثل الفريق المؤيد من صفوف الحزب الوطني مع فريق الجبهة الديمقراطية، والعشائر، والمستقلين بينما وقف حزب الشعب معارضاً ويتمتع بحوالي ٤٥ مقعداً من مقاعد المجلس النيابي، وتقدمت الوزارة على أساس عدم

(١) توري، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٢) اديب نصور، قبل فوات الأوان، ص ٧١.

(٣) خالد العظم، مذكرات، ج ٢، ص ٢٨٢.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ٢٨٩.

الانضمام إلى حلف بغداد، ونالت الحكومة الثقة، ولم يجرؤ حزب الشعب على الوقوف علناً ضد التقارب مع مصر والسعودية، إلا أن الحزب بدأ القيام بحملة شديدة تهدف إلى محاولة ضم سوريا إلى حلف بغداد من جديد، وبدأ نواب حزب الشعب ينادون صراحة بضرورة الانضمام إلى الحلف^(١).

حدّد مجلس النواب ١٥ آب ١٩٥٥ موعداً لانتخاب رئيس الجمهورية خلفاً لهاشم الأتاسي، فسارع العراق بالإتصال مع زعامة حزب الشعب لترشيح السيد رشدي الكيخا لرئاسة الجمهورية، لكنه رفض، فأعلن لطفي الحفار ترشيح نفسه عن حزب الشعب عند ذلك أعلن الكيخا بأن حزب الشعب لن يقدم مرشحاً للرئاسة، وسيترك لأعضائه حرية التصويت^(٢). وربما كان الكيخا يرى أن الكفة تسير في صالح القوتلي، فقرر عدم المشاركة.

بعد نجاح القوتلي في انتخابات الرئاسة، بدأ مشاوراته لتشكيل حكومة جديدة، فحاول اقناع حزب الشعب بالاشتراك فيها، فلم يوفق، واعتذر القدسي قائلاً: «إن العقبة الرئيسية في تأليف الوزارة هي السياسة السورية بحد ذاتها»^(٣). وموقف القدسي معبر عن سياسة حزب الشعب ضد الميثاق الثلاثي (سورية، مصر، السعودية).

وعندما رأى الحزب أن السياسة السورية تسير نحو الإتجاه اليساري (وهو الحزب الموالي للغرب)، أخذ بنشر الإشاعات عن انقلاب شيوعي وشيك كي يربكوا الحكومة، واتهمت الإشاعات أن المراكز العسكرية الهامة في أيدي المتعاطفين مع الشيوعيين، وكان بإمكان حزب الشعب والحزب الوطني الهيمنة على السياسة السوريّة، لكن الكتلتين كانتا تعانين من توترات بين الفئات اليساريّة والمحافظّة ضمن صفوفهما، لذلك كانت قوة الحزب في البرلمان -بسبب إنعدام الإنضباط الحزبي- قليلة الأهمية، فالشعبيون وهم الجماعة الأقوى في مجلس النواب، ولهم خمسة وعشرون نائباً، كانوا ضعافاً لعجز قيادتهم، ولأنهم موسومون بطابع الولاء للغرب وللعراق^(٤).

(١) جهاد مجيد محيي الدين، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٢) وليد المعلم، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(٣) خالد العظم، مذكرات، ج ٢، ص ٤٨٨.

(٤) توري، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

لذلك لم يستطع حزب الشعب الوقوف في وجه الوحدة، مما اضطره لمسايرة اتجاهات الوحدة ونتيجة لذلك، فقد ارتبط الحزب بصفتين: أولاها: السعي لإنجاز الإتحاد مع العراق، والثانية: تأمر بعض عناصره لقلب نظام الحكم في سوريا، وهو الهدف الذي سعى الحزب لتحقيقه منذ تأسيسه بدليل وجود أسماء من حزب الشعب (هاشمي الأتاسي، منير العجلاني) متهمين بالعملية. ففي منتصف أيار عام ١٩٥٧ حدثت مشادة برلمانية بين رشدي الكيخيا، وخالد بكداش، هدف حزب الشعب منها إحداث أزمة سياسية في البلاد تنهار من جرائها حكومة التجمع القومي، وانسحب على أثرها رشدي الكيخيا، وأحمد قنبر من مجلس النواب، وغادرا إلى حلب، غير أن الأزمة لم تحدث، وسارت الأمور كما ينبغي.

وفي نهاية عام ١٩٥٧م زار رشدي الكيخيا القاهرة بدعوة من الرئيس جمال عبد الناصر، فطلب من رشدي الكيخيا التخلي عن العزلة البرلمانية، فحضر جلسة مجلس النواب التي صوت فيها على الوحدة، فما هي العوامل التي دفعت رئيس حزب الشعب حضور جلسة الوحدة والتوقيع عليها بالرغم أن حزب الشعب معروف بولائه للعراق؟ لقد حلل خالد العظم في مذكراته موقف حزب الشعب بقوله:

- ١- أراد حزب الشعب ألا يفوته قطار الوحدة فيزيد من عزلته السياسة
- ٢- أراد حزب الشعب أن يوقع على صك تحطيم التجمع القومي وانتهيار حكومته.
- ٣- أراد إنهاء السيطرة العسكرية على شؤون البلاد.
- ٤- أراد حزب الشعب الذي وصل إلى نهاية المطاف، بعد ملاحقة معظم رجالاته في المؤامرات التي عرفتها البلاد، أن يرى الأحزاب الأخرى تنهار، والتي كان لها الدور البارز في إنهاره^(١).

لهذا أرى أن حزب الشعب قرر التوقيع على الوحدة مع مصر، بعد أن أصبحت أمراً واقعاً لا محالة، فقرر التوقيع حتى يعزز موقفه أمام الأحزاب الأخرى، وبالرغم من أن حزب الشعب قد أيد الوحدة، لكنه لم يتخل عن عواطفه تجاه العراق، غير أن مصير الوحدة كان يتحكم به الجيش، ففضل حزب الشعب التريث حتى تسنح له فرصة لإعادة ارتباطاته مع العراق لتحقيق الوحدة.

(١) خالد العظم، مذكرات، ج٢، ص ١١٨، وليد المعلم مرجع سابق، ص ٢٢٤.

موقف الحزب القومي السوري من الصراع السياسي في سوريا

كان هنالك نشاط جدي واسع يقوم به القوميون؛ لإحداث شغب تنفجر على أثره حركة انقلابية داخلية تطيح بالحكم في لبنان، فقررت الحكومة اللبنانية حل الحزب القومي السوري، الذي يعمل ضد كيان لبنان، وأوقف القومين السوريين المتغلغلين في صفوف الدرك والشرطة، فنشر الحزب مناشير عدة يدعو فيها الشعب اللبناني إلى الانقلاب، وصدر عن انطون سعادة -وقد لقب نفسه- بالقائد الأعلى- أمر إلى اتباعه في السلك العسكري أن يعتبروا أنفسهم معبئين في صفوف الحركة الانقلابية في لبنان^(١).

وعندما فشلت الثورة في لبنان، هرب انطون سعادة إلى سوريا، حيث استقبله حسني الزعيم، والذي رأى فيه أداة يمكن استخدامها لتحقيق انقلاب عسكري حزبي في لبنان، كذلك يمكن أن يستعملها كأداة ضغط سياسي على لبنان، ووعد حسني الزعيم انطون سعادة بتقديم المال والسلاح حيث أهده مسدساً فصيلاً تعبيراً عن هذا الدعم، والذي قبله سعادة معلناً أن الحزب القومي السوري في حالة حرب ضد الحكومة اللبنانية، وبأشرت ميليشيا الحزب مهاجمة مراكز حكومية في اجزاء مختلفة من البلاد^(٢) لذا ساءت العلاقات بين سوريا ولبنان، وتدخلت بعض الجهات الأجنبية والعربية لتسليم انطون سعادة إلى لبنان، وبالإضافة إلى هذا التدخل لعبت الصداقة العائلية التي تربط رياض الصلح بمحسن البرازي دوراً في ذلك، حيث أن كلاهما متزوج من أسرة الجابري الحلبية، فاقنع محسن البرازي حسني الزعيم بتسليم انطون سعادة إلى لبنان، حيث قبض عليه وسلم إلى الحكومة اللبنانية^(٣).

وفي يوم ٨ تموز ١٩٤٩م جيء به مخفوراً إلى بيروت بسيارة مدير الأمن العام، وما أن أبلغ رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري نبياً اعتقاله حتى هبط إلى بيروت، وترأس اجتماعاً وزارياً حضره قائد الجيش العام، وأخذ هذا الاجتماع قرارات مهمة تطلب تسريع محاكمة سعادة، والحكم عليه بالإعدام، ثم مواصلة العمل لقمع ما تبقى من حركة العصيان^(٤).

(١) بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية (١٩٤٧-١٩٥٢م) منشورات أوراق لبنان، ص ٢٢٩-٢٣٩.

(٢) الأزمة اللبنانية، ص ٥٨٣.

(٣) جميل إبراهيم باشا، مذكرات ص ١١٩.

(٤) غالب العباشي، مصدر سابق ص ٥٨٦، لمزيد من التفاصيل عن المحاكمة راجع ص ٥٨٧-٥٩١.

الأيام ع ٢/٤٤٦١ نيسان ١٩٥٠، ص ٤-١.

ثم أصدرت الحكومة اللبنانية البلاغ الرسمي التالي «كانت حرية الرأي وحرية الاجتماع في طليعة المبادئ التي اعتنقتها الحكومة ضمن حدود القانون، على أن الحزب القومي السوري الذي تزعمه سعادة لم يكن بدين بالأصل بالعقيدة القومية الوطنية اللبنانية، ولا بالعروبة، فقد تساهلت الحكومة في السماح لانطون سعادة بالعودة من الأرجنتين إلى لبنان، واستأنف عمله باسم الحزب القومي الاجتماعي، فقد أخذ يوجه بأمره توجيهاً سيذهب بالكيان اللبناني ويقوض أركانه تمهيداً للانقلاب»^(١)، ونفذت الحكومة اللبنانية حكم الإعدام رمياً بالرصاص في ١٠/ تموز ١٩٤٩ وبعد وفاة سعادة، توقفت عملياً كل مقاومة عسكرية من قبل أعضاء الحزب السوري القومي، وانتقلت المحكمة لمحاكمة أعضاء الحزب القومي الذين اعتقلوا أثناء الانقلاب الفاشل، وصدر الحكم بالحبس على هؤلاء المتهمين.

لقد ولدت الظروف التي مرّ بها الحزب القومي موجة عاطفية بين الشعب مع سعادة وحزبه، وتوارد الشباب السوريون إلى الحزب، وظهرت عندهم موجة عداوة ضد الزعيم والحكومة اللبنانية، وازدهمت صفوف الحزب باللاجئين من اضطهاد الشرطة اللبنانية، وقد لقوا تأييداً من ضباط الجيش. ومع أن الحركة أعلنت أن العروبة كعقيدة قومية أثبتت فشلها فإنها اعتمدت في قاعدتها على دعم الأقليات الطائفية. ولعب الحزب دوراً هاماً في السياسة السورية في السنوات التي تلت تلك، واستمر في البقاء. ويرجع هذا إلى حُسن تنظيمه كحزب غني بكوادره وله عقيدة كلية شاملة. ولعل الحزب قد أحرز في لحظة موت سعادة أفضل تيار حقيقي في الرأي العام لو قورن في السنوات التسع التي تلت انتعاشه، وبعد موت سعادة منح الحزب لقب الأمينة الأولى الفخري لأرملته جوليت المير، فيما أعطيت القيادة الفعلية لواحد من مريديه وهو جورج عبد المسيح، الذي جمع المخلصين وأقسم أن ينتقم له^(٢). وقد أوفى فعلاً بقسمه، إذ كان في الجيش السوري بعض الضباط المؤمنين بزعامة سعادة، وقد تصدى أحدهم ويدعى فضل الله أبو منصور للانتقام بنفسه من حسني الزعيم، حيث أنه عندما دبر سامي الحناوي انقلابه طلب أن يتولى هو بنفسه محاصرة القصر والقبض على رئيس الجمهورية، وأعدم

(١) الأيام، ع ٤٤٦١، ٣ نيسان ١٩٥٠، ص ١.

(٢) سيل، مصدر سابق، ص ١٠٣.

كلا من حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي بأسلوب سريع يذكر بأسلوب إعدام سعادة.

وبعد ذلك بوقت قصير نقل مركز الحزب إلى دمشق^(١)، حيث ابتدأت هذه المرحلة بحدث له بعض الأهمية وهو انتخاب عصام الحايري، عضو الحزب، عضواً في المجلس النيابي، واعتبر الحزب انتخابه دليلاً على التأييد العام لمبادئه العامة، بينما يمكن تفسيره لشعور الشفقة العامة أو ربما حتى الشعور بالذنب الذي ساد أوساط الشعب في أعقاب الإعدام السريع لسعادة، ومع ذلك فقد أعطى انتخاب الحايري للحزب السوري القومي صوتاً في المجلس النيابي السوري وايضاً فرصة إعلان آرائه علانية في المجلس النيابي، لكن القوى السياسية التقليدية مثل حزب الشعب والحزب الوطني كانت أقوى بكثير من أن تسقطها النشاطات البرلمانية^(٢).

أما في عهد الشيشكلي، فقد ازداد التعاون ما بينه وما بين الحزب القومي السوري بوساطة شقيقه صلاح الشيشكلي عضو الحزب السوري القومي، وبحكم الواقع ارتبطت بصلات حزبية مع أمين أبي عساف والنقيب فضل الله أبي منصور اللذين اطاحا بحكم الحناوي بتنسيق مع الشيشكلي، فقرّب اليه أعضاء الحزب السوري القومي وازداد نشاطه.

وحيثما طُرح مشروع الدستور في أواسط تشرين عام ١٩٥٠ لمناقشة مواده، وقف الحزب القومي السوري، والذي يعدُّ من أعنف الخصوم لدين الإسلام بعد الحزب الشيوعي، وقف مدافعاً عن فكرة فصل الدين عن الدولة فصلاً تاماً، وجاء في بيانه من أقوال سعادة نفسه «أن فكرة تعلق المؤسسات الدينية بالسلطة الزمنية لا تتفق ومفهوم القومية عموماً، والقومية السورية بصورة خاصة»^(٣). كما هاجم الحزب وزارة القدسي (١٩٥٠-١٩٥١)، وأحجم عن تأييد الوزارة لأنها ممثلة لاعتبارات شخصية وعائلية واقليمية لا على أساس حاجات الوطن.

(١) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٢) لبيب زويا، الحزب القومي الإجتماعي ص ٩١.

(٣) محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا بين (١٩٠٨-١٩٥٥)، ط١ منشورات دار الرواد، ١٩٥٥، ص ١٤٦.

وعندما استعد أديب الشيشكلي لتأسيس حزب التحرير العربي، اعتمد على انصاره من الحزب القومي السوري حتى يكون الحزب الوحيد في البلاد استعداداً لخوض الانتخابات، وتمهيداً لمرحلة الديكتاتورية العسكرية التي كان يريد أن يفرضها على البلاد. ولما اطمأن الشيشكلي إلى حكمه وتأسيس حزبه بدأت العلاقات بين الحزب القومي السوري والحكم العسكري تظهر بعض علامات التوتر، وذلك مع مباشرة الشيشكلي الذي كان عضواً سابقاً في الحزب اتباع اتجاه أكثر استقلالية، وأصبح هذا الإتجاه واضحاً أثناء انتخابات ١٩٥٢ والتي انتهت بهزيمة جميع المرشحين من الحزب القومي، ما عدا مرشحاً واحداً، وبالنجاح الكاسح لحزب التحرير العربي (تنظيم الشيشكلي السياسي).

ومع أن موقف الحكومة الرسمي، كما زعمت، كان على الحياد المطلق تجاه المرشحين بمن فيهم الحزب القومي السوري، كانت هنالك شكاوي عديدة بأن الحكم يلجأ إلى ضغوط محلية بوساطة القائمين لمصلحة مرشحي حركة التحرير. ومن الخدع التي استعملتها الحكومة ضد الحزب القومي بث اشاعات بأن الحزب القومي تموله الولايات المتحدة، وقد كانت هذه طريقة أكيدة للقضاء على أي مرشح في سورية^(١).

لم تحسن استقالة الشيشكلي في ٢٦ شباط ١٩٥٤م من أحوال الحزب السوري القومي، لا بل جعلته في الواقع أسوأ طالما أن الحكم الجديد كان أقل تعاطفاً مع الحزب، ففي ٢٢ نيسان ١٩٥٥ اغتيل العقيد عدنان المالكي، وهو أحد أكبر الضباط شعبية في الجيش السوري، وقد أطلق النار عليه رقيب في الشرطة العسكرية من الحزب القومي السوري في الملعب البلدي بدمشق أثناء مباراة لكرة القدم وانتحر الرقيب على الفور، فأعقب ذلك اضطهاد جماعي للحزب حيث أخرج من الجيش الضباط الذين على علاقة بالحزب، ورُفعت الحصانة عن نائبه الوحيد في البرلمان، وبُديء بإجراء محاكمة تتناول اتهام أناس بتهمة الخيانة والتآمر. وقد صرح مصدر رسمي آنذاك «أنه أول عمل تدبره المؤامرة للقضاء على رئيس أركان الجيش والضباط المعادين لمشاريع اجنبية معينة (ميثاق بغداد والإتحاد السوري العراقي)^(٢).

(١) لبيب زويا، الحزب القومي الاجتماعي، ص ٩٢.

(٢) لنشوفسكي، مرجع سابق، ص ٩٥.

وقد أخذت العناصر اليسارية (حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي) في الجيش الاغتيال كأثمن فرصة لتصفية الحزب القومي كقوة سياسية في سوريا ولاقت تصفية الحزب استحسان الناس.

وفي ٢٢ تشرين الثاني، اكتشفت خلية من الضباط اللاجئيين تدين بالولاء للحزب القومي السوري وتستقر في لبنان، وقد تزعمها غسان جديد الذي فرّ إلى لبنان بعد حادث المالكي، وضباط آخرون مثل محمد معروف، والعقيد محمد صفا الذي أقام في بغداد حكومة سوريا الحرّة، وقد شملت هذه الخلية صلاح الشيشكلي، شقيق الرئيس السابق والذي كان على صلة بالقوميين السوريين وهو الذي استدعى أديب الشيشكلي للاشتراك بالمؤامرة.

وألتقت هذه العناصر لتضع ميثاقاً وطنياً الهدف منه الإطاحة بالنظام الحالي، وإقامة جمهورية رئاسية، والإعداد للاتحاد مع العراق، ويبدو أن الشيشكلي أسرف في المطالبة بالأموال والأسلحة، فأجّل الإتفاق إلى اجتماع آخر عقد في بيروت حيث اتفق المجتمعون على البدء بعملية اغتيال للضباط الوطنيين المسيطرين على الجيش^(١).

لم يستطع أطراف المؤامرة تحديد ساعة الصفر، إذ أن الحزب القومي كان منشقاً على نفسه بين أنصار أسد الأشقر -الذين يطالبون بتقديم جورج عبد المسيح للمحاكمة لتدبيره اغتيال المالكي وتوريث الحزب- وبين انصار عبد المسيح الذين انخرطوا في المؤامرة للإنتقام والعودة إلى سوريا. حاول ميخائيل إليان تسوية هذه الخلافات، لكن المتآمرين اختلفوا مجدداً على توزيع المناصب فيما بينهم، فقد اقترح القوميون السوريون استلام السلطة المدنية بينما يتسلم العسكريون الجيش. وقد رفض العسكريون اعطاء الحزب القومي أي منصب مدني لكي لا يثور الرأي العام السوري ضد الانقلاب، وإنما سيسمح للحزب ممارسة نشاطه في سوريا بصورة مشروعة^(٢).

تدفقت الاسلحة العراقية والامريكية عبر البادية وعبر لبنان وبدأ المتسللون بالتوجه نحو سوريا وقد فشلت هذه المؤامرة، وأمسكت خيوطها قبل استفحال

(١) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(٢) سيل، مصدر سابق، ص ٢٤٥-٢٤٦.

أمرها فألقي القبضُ على المتسللين وضبطت شحنات الاسلحة حيث دست الحكومة مجموعة من عناصرها في صفوف المتسللين.

وفي عام ١٩٥٧ تم طرد جورج عبد المسيح، وعدد من قادة الحزب الرئيسيين من الحزب، وقد أتى هذا التطهير الذي هزَّ الحزب، وأضعف معنويات الأعضاء لمدة من الزمن، نتيجة لمرحلةٍ طويلةٍ من تحليل الذات ورطُ القيادة في جدلٍ موسعٍ ولاذع. وقد أصبحت القيادة الجديدة للحزب مهتمةً بوحدته، الأمر الذي يفسر انتظارهم عامين ونصف العام قبل أن يحركوا شيئاً بسيطاً، وكانت مخاوفهم من انشقاق الحزب في المقدمة من تفكيرهم^(١).

وهكذا فقد لعب الحزب السوري القومي دوراً هاماً في السياسة السورية، وقد أتهم مراراً بأن مبادئه مأخوذة من الفاشية، لكن جوليت المير ردت على هذا الإتهام بقولها «إن الحزب يعمل على تحرير العقل السوري من العبودية ليصبح السوري في أي وسط قادراً على تفهم الأمور فلا يوضع له سُمّاً في الدسم... إن هذه الشائعة من نتاج الجهل^(٢)».

موقف الحزب الشيوعي من الصراع السياسي في سوريا

عاد الحزب الشيوعي مجدداً للعمل السري في ظروف صعبة، وتعرض أثناء الحكومات العسكرية المتوالية إلى اضطهاد عنيف، فعندما تسلم الحاكم العسكري الجديد حسني الزعيم الحكم، صرَّح إلى صحيفة أخبار اليوم المصرية بأنه أصدر أوامره إلى مدير الأمن العام باستعمال اساليب الشدة لمكافحة الشيوعية^(٣)، وقد زج حسني الزعيم بالمئات منهم في السجون، وهم الوحيدون الذين أعلنوا عداوتهم للزعيم وانقلابه، وواصلوا نشاطاتهم في مكافحة حكم الانقلاب، وذلك بتوزيع المنشورات السرية التي كانت تتهم حسني الزعيم بمسيرة ركب الأمبريالية العالمية، ووصفه أحدهم بالمختل والكاذب على الناس، وطالب الشيوعيون بإعادة الحياة النيابية الدستورية إلى البلاد على الفور، وقالوا أن الانقلابات العسكرية

(١) مجلة الإصلاح الإجتماعي، ع٤، ٥ أيار ١٩٥٤، ص ٥.

(٢) نفس العدد، ص ٦.

(٣) اسماعيل صبري-الحركات الإسلامية المعارضة في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م، ص ١.

ستجر البلاد إلى الدمار والخراب وأن التغيير المطلوب، والإصلاح المنشود يجب أن يضعه الشعب بنفسه لا عن طريق الانقلابات المشبوهة^(١).

وفي عهد انقلاب سامي الحناوي الذي كان يميل للوحدة السورية-العراقية عارض الحزب الشيوعي هذه السياسية، ووزع منشورات في تشرين أول عام ١٩٤٩م تحت عنوان «يسقط مخطط الوحدة السورية-العراقية، مخطط عملاء الأمبريالية مخطط العبودية والحرب»، حيث تم فضح مناورات الأحزاب السياسية البرجوازية الرامية لتحقيق أهدافها الطبقية الضيقة وخاصة حزب الشعب، وإشير في المنشورات إلى كذب أدعاء انصار الإتحاد، وأنه بهذا الشكل سيعزز الاقتصاد، وأكد البيان أيضاً أن هذا الإتحاد سيؤدي إلى تقوية الأمبريالية الانجليزية، وسيثبت سيطرتها على سوريا والعراق^(٢).

وفي آب ١٩٥٢ طرح الحزب الشيوعي مسألة توسيع نشاطه بين الفلاحين، وأولى أهمية كبيرة لاشتراك الفلاحين في النضال الوطني التحرري المعادي للغرب، وأكد على وجوب التعاون بين الطبقة العمالية والفلاحين أخذاً بعين الاعتبار الموقف السياسي في البلد، ونمو الحركات العمالية والفلاحية والطلابية لتشكيل جبهة وطنية موحدة للنضال من أجل الإطاحة بدكتاتورية الشيشكلي وقد اتخذ الشيشكلي قراراً بمنع جميع الأحزاب السياسية ومن ضمنها الحزب الشيوعي كرد فعل على تصاعد الحركة المناهضة ضده^(٣). غير أن تسلل الشيوعيين إلى نقابات العمال كان قليلاً نسبياً؛ لأن النقابات نفسها كانت غير هامة تماماً، فالطبقة العمالية الصناعية صغيرة لا تزيد عن مئة الف في عام ١٩٥٠، وكانت الدولة هي المشرفة عليها^(٤).

وعندما طرح القانون الانتخابي عام ١٩٥٢، قرّر الحزب الشيوعي الاشتراك في الانتخابات مبرراً اشتراكه لكي لا يسمح للشيشكلي تطبيق إجراءات تعسفية ضد الشعب دون أن تصطدم هذه الإجراءات بمقاومة عييفة من قبله، عدا عن أن

(١) نذير فننصه، مصدر سابق، ص ١٥٨.

(٢) بوداغوفنا، مرجع سابق، ص ٥١.

(٣) نفس المرجع، ص ٦٨.

(٤) توري، مرجع سابق، ص ٧٠.

المشاركة في الانتخابات جزءاً من تحقيق مطالب الشعب والنضال من أجله. لذا، فقد ساهم الحزب الشيوعي بمساعدة القوى التقدمية من بعثين واشتراكيين وغيرهم، وبالإعتماد على الجيش وال جماهير الشعبية، للإطاحة بديكتاتوريته الشيشكلي عام ١٩٥٤.

وبعد سقوط الشيشكلي عام ١٩٥٤، عاد النشاط إلى الحركة الشيوعية السورية واللبنانية، فحاض الحزب الانتخابات البرلمانية على أساس برنامج وطني ديمقراطي معتدل، نصّ على إلغاء القطيعة الاقتصادية، بين سوريا ولبنان، والسعي لحل القضية الفلسطينية بمعزل عن المستعمرين^(١). ومع أن الحزب كان غير معترف به رسمياً، إلا أن ليناً كبيراً قد أبدى تجاهه، وسُمح له بدعم المرشحين الذي يتعاطف وأياهم، بل أن خالد بكداش زعيم الحزب قام بزيارة إلى وزير الداخلية آنذاك على بوظو وقد أحجم الحزب عن مهاجمة الحكومة رداً على سياسة الحكومة المتساهلة تجاه الحزب.

أجريت الانتخابات النيابية في سوريا، وحصل فيها المرشحون الشيوعيون في دمشق وحلب وطرطوس على أصوات كثيرة، ونجح خالد بكداش حيث أصبح أول ممثل للحزب الشيوعي السوري في البرلمان^(٢)، وأحدث فوز بكداش ضجةً واسعةً تجلت أكثر ما تجلت في الأوساط والصحف الأجنبية، فقالت النيوزويك «إن وجود أشخاص موالين للشيوعية و يتمتعون بحصانة برلمانية بكل ما يطلقونه من قذائف دعائية قد يصبح خطراً يهدد المصالح الغربية^(٣). ويدل نجاح بكداش على أن المعاداة للغرب قد أخذت في الظهور وأن سوريا أخذت بالإتجاه نحو اليسار.

اتسعت الحريات الديمقراطية في هذه الفترة، وتم تأميم ما تبقى من المؤسسات الأجنبية بما فيها بنك الإصدار، باستثناء المصارف التجارية، وجرى عقد صفقة مسلحة بين الجيش السوري وحكومة الإتحاد السوفياتي، كما عقدت الإتفاقية الاقتصادية بين البلدين، وازداد الدعم السوفياتي لسوريا، وازداد بكداش

(١) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٢، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ص ٣٨٠-٣٨١.

(٢) قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، ج١، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ص ٣٨٠-٣٨١، مصدر سابق ص ٤٥.

(٣) نصوح بابيل- مصدر سابق، ص ٤٥.

نفوداً في الحياة السورية بعد أن علا شأن اليسار بصفة عامة وتسليم جميع الفئات اليسارية الوطنية بأن الحزب الشيوعي قد صار واحداً منها. يضاف إلى ذلك مواقف التأييد المتكررة التي وقفها الإتحاد السوفياتي ضد المؤامرات العديدة تجاه سوريا والتي حاكها حلف بغداد والدول الغربية الكبرى^(١).

وقد كان للحزب الشيوعي السوري دور في تصفية الحزب القومي السوري عام ١٩٥٥، حيث رأى في مقتل المالكي تدخلاً غربياً من خلال الحزب القومي السوري، وكانت هذه فرصة طيبة اغتتمها الشيوعيون للتخلص من أعدائهم الأيديولوجيين من أنصار الحزب القومي، وإضعاف مركز الغرب في سوريا تمهيداً لإقامة علاقات أوثق مع الإتحاد السوفياتي، وأخذ هؤلاء يبحثون عن حلفاء للإطاحة بنظام دمشق ولجأوا إلى سفارات الغرب مضخمين الخطر الشيوعي، وذلك بعد هروبهم ولجوئهم إلى لبنان، وإشاعتهم أنهم ضحايا التآمر الشيوعي^(٢).

وقد أهتم الشيوعيون بقضية الوحدة أيما اهتمام، ويذكر أن حزب البعث العربي الاشتراكي أخذ ينادي بالوحدة مع مصر، ويدعو لمهرجانات، ومظاهرات تأييد لذلك، إنما ليتجنب حلول الشيوعيين محله في سوريا، إذ أنه بالإتحاد مع مصر يحبط الخطط الشيوعية، ويحقق أغلى أمانى العرب بالوحدة.

واحتدم الصراع بين الشيوعيين والبعثيين، وتبوأ الشيوعيون مراكز هامة في الدولة مثل خالد العظم الذي كان انتهازياً ومؤيداً للشيوعية، وكان وزير دفاع، وقام بانجاح الحصول على قرض مناسب من الإتحاد السوفياتي^(٣). ولذلك ادرك اليسار ضرورة تنسيق نضاله المشترك من أجل تعزيز صمود سوريا أما الضغط الاستعماري عليها، ويفسر تحسن العلاقات بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي، ومن أبرز نقاط التقائه تدعيم توجه سوريا نحو المعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الإتحاد السوفياتي، ومما ساهم في هذا التوجه والى درجة كبيرة موقف دول هذا المعسكر الى جانب سوريا في معركتها ضد حلف بغداد،

(١) قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، صلاح العقاد، مصدر سابق، ص ١٤٢.

(٢) الأمانة اللبنانية، ص ٥٨٥ وما بعدها.

(٣) كامل أبو جابر، حزب البعث العربي لإشتراكي، تاريخه، عقيدته، تنظمه، رسالة دكتوراه مترجمة ١٩٦٦، ص ٢٥.

ومبدأ ايزنهاور^(١). نتيجة لذلك فقد غيرَ الحزب الشيوعي السوري اسلوب عمله، فبعد أن كان يعتبر البعث، مثلاً، حزباً يمينياً في القومية ويقف معه على طرق نقيض اعترف له الآن بأنه من فئات اليسار، ودعا إلى التضامن معه، غير أن قيادة البعث آنذاك رفضت الفكرة مشككة في صدق نوايا الشيوعيين، ولم يمض زمن طويل على ذلك حتى كانت المعركة ضد حلف بغداد، وتحول الحزب الشيوعي إلى قبول مبدأ الوحدة العربية مما أزال كثيراً من عوامل الفرقة بينه وبين حزب البعث^(٢).

وطالب الحزب الشيوعي بتحقيق الوحدة العربية على أسس ديمقراطية تقدمية معادية للإستعمار، والذي اصبح شعاراً سياسياً للشعب السوري، وقد برز ذلك في العمل لإنجاز الإتحاد، ثم في مقاومة جميع المحاولات لحرف هذا الإتحاد عن أهدافه الأساسية التي أقيم على أساسها^(٣). وهذا يدل على المرونة التي يمتاز بها الحزب الشيوعي في تغيير مواقفه تبعاً لمصلحته، وفي مطلع الخمسينيات، برز شعار الوحدة بشكله الحقيقي، فأيد الحزب الشيوعي السوري الوحدة العربية، وطالب بضرورة إسناد النضال إلى الوحدة ضد الإستعمار، وعلى أساس الديمقراطية التي تأخذ الظروف الموضوعية في كل بلد بعين الإعتبار^(٤).

وقد جرى حوار حول مفهوم الوحدة، ومفهوم الاشتراكية بين البعثيين والشوعيين، فقد رأى البعثيون عدم امكانية تحقيق الاشتراكية في قطر واحد، ولذا قالوا بأن الطريق إلى الاشتراكية هو الطريق إلى الوحدة. وقد عارض الاشتراكيون ذلك قالوا بإمكانية تحقيق الاشتراكية في قطر واحد، ورفعوا شعار (عبر الاشتراكية تتحقق الوحدة العربية)، وبرهن الشيوعيون على قولهم بأن البرجوازية هي التي تحول دون الوحدة^(٥). وفي عام ١٩٥٧م ظهر الخلاف أيضاً بين البعثيين والشوعيين حول أسس قيام الوحدة السورية-المصرية، فقد نادى البعث بالإندماج الكلي، (أي ذوبان الكيانين السوري والمصري في كيان واحد جديد)، أما

(١) نجاح محمد، مجلة دراسات تاريخية ع ٢٧-٢٨، كانون أول ١٩٨٧، ص ٢٢.

(٢) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٣) المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني، مطابع الأمن، بيروت، ١٩٧٢م، ص ٥٠١.

(٤) مقابلة مع خالد بكداش، مجلة النهج، ع ٢، تشرين ٢، ١٩٨٢، ص ١١٠-١١١.

(٥) وليد المعلم، مرجع سابق ص ٣٩٢.

الشيوعيون فقالوا بوجوب الأخذ بالظروف الموضوعية في كل بلد عربي، وقالوا بأن أي وحدة تقوم على غير ذلك لن يكتب لها البقاء^(١).

وفي أواخر ١٩٥٧م ازدادت شعبية الحزب الشيوعي ومتعاطفوه فقد أصبح أحد أعضائه، وهو عفيف البرزي رئيساً للأركان العامة، وأصبح هنالك تنافس بين الحزب الشيوعي وحزب البعث مما عجل بالوحدة^(٢).

موقف الأخوان المسلمون من الصراع السياسي في سوريا

أخذت جمعية الأخوان المسلمون، وقد أصبحت منذ انتخابات ١٩٤٧ تقود الحركة الإسلامية، وأعربت أيضاً عن آمالها في أن يحقق الحكم العسكري الجديد كثيراً من مطالبها، فتوجهت إلى حسني الزعيم بمذكرة في ٩/٤/١٩٤٩م تشرح فيها الوضع في البلاد، وتقدم الحلول، ولكن سرعان ما خابت آماله، وظنها، وأدركت أنها لا تستطيع أن تؤمل خيراً من النظام العسكري الجديد، وقد شدد الخناق على الصحافة الوطنية بفرض رقابة صارمة عليها، وسحبت رخص عدد كبير منها، وصرح الزعيم بأنه بعد مكافحة الشيوعية سيتفرغ للأخوان المسلمين^(٣)، وقد اصطدمت جمعية الأخوان المسلمون مع الزعيم، ورفضت الإصلاحات التي قام بها، واعتبرت إصلاحاته علمانية أوحث بها السلطات الأجنبية إليه^(٤).

وقد أجبر الوضع السياسي الجديد قيادة الحركة الإسلامية على تغيير أسلوب عملها، وحاولت أن تظهر بمظهر المؤسسات الدينية الثقافية، وأصبحت تقوم بنشاطها السياسي ضمن حركات أخرى، وأعلنت جمعية الأخوان المسلمين أنها جهة ملتزمة بنشر الخير، وشكل بعض المرشحين (مصطفى السباعي، محمد مبارك) الذين ينتمون إلى الجمعية تنظيماً جديداً دعي بالجبهة الاشتراكية الإسلامية الجديدة، وأعلن زعيمها مصطفى السباعي أنها ستعمل لتحقيق الاشتراكية الإسلامية بالشكل الذي دافع عنه الرسول الكريم، وستعمل على تحقيق العدالة

(١) مجلة النهج، ع٢ تشرين الثاني ١٩٨٣، ص ١١١.

(٢) توري، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

(٣) اسماعيل صبري، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٤) سيل، مصدر سابق، ص ٩١.

الاجتماعية، وصيانة حقوق الإنسان، وأعلنت الجبهة أيضاً أسماء مرشحيها ومنهم: مصطفى السباعي ومحمد مبارك لخوض انتخابات الجمعية التأسيسية عام ١٩٤٩م، وأكدت أنهم أقدر السياسيين تفهماً لروح الجمهور ومشكلاته^(١)، كما طرح زعماء الأخوان وفي مقدمتهم السباعي موضوعاً جديداً وهو ضرورة التآخي بين المسلمين والمسيحيين، لا فرق بين دين ودين وأعلنوا أنهم ينقمون على أي محاولة ترمي إلى تفريق الصفوف باسم الأديان والطوائف، ويرونها حركة هدامه تخدم مآرب الإستعمار^(٢).

فازت الجبهة الإسلامية الاشتراكية بأربعة مقاعد في الجمعية التأسيسية وكانت أولى العقبات التي واجهتها في وضع الدستور قسم رئيس الجمهورية بالنسبة لتحقيق وحدة الأقطار العربية، فقد عارض السباعي الحوراني على نص قسم رئيس الجمهورية والوزراء متعللاً بإنعدام الاستقلال التام في بعض الأقطار العربية ووجود ملكية في أخرى، لذا فقد نادى السباعي بالوحدة الإسلامية وأدعي أن الملكية لا تتفق ومبادئ الإسلام وتقاليد^(٣).

وقد عارضت حركة الأخوان الأوساط المسيحية والإسلامية المتحررة حول دين الدولة. وكان موقفهم مبيناً في شعارهم «الإسلام دين الدولة، قرآن وسيف، جامع ومدرسة، قانون وأخلاق، عدالة وأخوة، حياة وخلود».

وقد حاول السباعي أن لا يفصل بين مسألة دين الدولة والقومية وأعلن «أن أية محاولة للسير بسوريا نحو العلمانية والإلحاد والمادية تشكل خطراً على حاضر العرب ومستقبلهم»^(٤).

قام الانقلاب العسكري الثالث في ١٩/١٢/١٩٤٩ بقيادة أديب الشيشكلي، فاتبعت الحركة الإسلامية أسلوباً جديداً في العمل السياسي لتضمن بقاءها في الدولة. فشاركت في حكومة خالد العظم محاولة دعم مركزها، وفرض مطالبها

(١) توري، مرجع سابق، ص ١٦٠، الأردن، ع ١٤٩٠، ١٦ تشرين، ١٩٤٩.

(٢) اسحاق موسى الحسيني، الأخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة، ط ٢، بيروت ١٩٥٥، ص ١٤٠.

(٣) توري، مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٤) محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سوريا، ص ٢٤٧، اسحاق الحسيني، مرجع سابق، ص ١٤٣.

على الحكومة الضعيفة التي توالي تأليفها حسب إرادة الشيشكلي، وحتى تحمي الحركة الإسلامية نفسها، حاولت استعمال اللعبة السياسية البرلمانية، فرفضت المشاركة في حكومة العظم الثانية عام ١٩٥١ معلنة استعدادها للمشاركة في حكومة إئتلاف وطني، ويبدو أن الحركة الإسلامية لما رفضت المشاركة في الحكومة كانت مدركة أنها سوف لن تعمر طويلاً، وفعلاً فقد اندلعت أزمة اجتماعية حادة، فتعددت الإضرابات العمالية في حلب وحمص ودمشق^(١). ووقفت جماعة الأخوان إلى جانب العمال، ونادى السباعي بالعدالة الاجتماعية من وجهة نظر الإسلام استناداً إلى دعاء الرسول «اني أعوذ بك من الفقر». وقال «أنا لست بحاجة إلي دعاية انتخابية من الفلاحين لأن الوسط الذي انتخبني لا يحتاج إلى تطبيق هذا المبدأ، وليس عندي أرض»، وطالب بتوزيع املاك الدولة الخاصة والعامة على الفلاحين بأسعار رخيصة، وإجبار المتصرف بالأراضي الأميرية على فلاحتها مع العدالة الاجتماعية التي نادى بها الديانات السماوية^(٢). نتيجة لذلك ازداد الوضع تازماً بعد أن هاجمت الشرطة والجيش التظاهرات الشعبية في كل من حمص وحماء. فتأجلت الانتخابات عام ١٩٥١ بسبب النشاط الذي أبداه، رجال الجماعة والأحزاب الأخرى^(٣).

قام الشيشكلي بانقلابه الثاني، فأصدر قراراً عسكرياً بمنع نشاط جمعية الأخوان المسلمين، وانحلت الجبهة في ١٧/١/١٩٥٢ بدعوى اشتغالهم في السياسة، وأغلقت مراكزها وفروعها وجميع مؤسساتها، ومرّت الحركة بمحنة شديدة خلال مدة تجاوزت السنتين تعرض أنصارها للسجن والنفى^(٤).

أخذت المعارضة بالإشتداد بعد المؤتمر الوطني الذي عقدته الأحزاب السياسية في حمص ورفع جماعة الأخوان المسلمين وعلماء الدين في دمشق وحلب وحماء أصواتهم محتجين على الدستور^(٥). وبقيت الحركة ضعيفة النشاط حتى سقط الشيشكلي، عادت الحركة إلى نشاطها العلني بعد سقوط الشيشكلي على الرغم من القرار الرسمي الذي يعيد لها شرعيتها القانونية لم يصدر إلا يوم ٨ حزيران

(١) اسماعيل صبري، مرجع سابق ص ١١٧.

(٢) - جدل البرجوازية العربية المعاصرة، ص ٢٥٥-٢٥٦.

(٣) محمد رفعت مرجع سابق، ص ١٩١.

(٤) اسحاق الحسيني، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٥) لنشوفسكي، مرجع سابق، ص ٨٨.

١٩٥٥. وأخذت قيادة الإخوان تعيد النظر في خطتها السياسية، وفي أسلوب عملها، فحاولت التعاون مع القوى الوطنية الملتزمة بالإسلام من أجل الخروج بالبلاد من الوضع المتدهور، كما قررت الجبهة مقاطعة الانتخابات مستقبلاً وتالياً وعدم المشاركة في الحملات الانتخابية كذلك عدم المشاركة في الحكومة، لكن عاد قائد الجبهة ورشّح نفسه في انتخابات ١٩٥٧م ربما لمواجهة المشاريع الغربية وسياسة الإتحاد.

لقد ارتبطت حركة الإخوان المسلمون في سوريا بشقيقتها في مصر، فعندما صودرت حركة الإخوان في مصر، واغتيل حسن البناء، اتجهت الأنظار إلى حركة الإخوان في سوريا ولا سيما إلى الشيخ السباعي نفسه بوصفه أقوى المرشحين للقيادة. وظلت صحيفة المنار الناطقة بإسم الإخوان في دمشق تصدر كعادتها، ونشرت عدة كتب للبناء في دمشق، ولكن الإخوان في سوريا لا يطلبون الحكومة بصراحة وحرارة كما هو في مصر^(١).

لكن حركة الإخوان في سوريا انشغلت في موجة الإضطهاد التي سلطت في مصر على جمعية الإخوان المسلمين، فخصصت صحيفة المنار أمكنة بارزة لنشر أخبار الاعتقالات والمحاكمات في مصر، وأصدر «المكتب التنفيذي لمؤتمر قادة الإخوان المسلمين» في أيار ١٩٥٥ بياناً ندّد فيه بحملة الإضطهاد والمسؤول الأول عنها جمال عبد الناصر. ولما نفذ حكم الإعدام بزعماء الإخوان يوم ٩-١٠-١٩٥٤ قامت تظاهرات احتجاج في سوريا، ووقف مصطفى السباعي بعد الصلاة على الشهداء مطالباً الجماهير أن تعاهده للإنتقام للشهداء^(٢).

نتيجة لذلك فقد طالبت السلطات المصرية سوريا بردع الإخوان المسلمين عن القيام بنشاطات معادية للحكومة المصرية، فتعهد فارس الخوري باخماد المظاهرات ووعد أحمد قنبر وزير الداخلية أن إجراءات رادعة ستتخذ بحق أعمال الإخوان، وحاولت الحكومة أن تطلب من مجلس النواب أن يقر مشروع يمنع قيام مظاهرات المدارس الإبتدائية والثانوية وأساتذتها، لكنه لم ينفذ^(٣).

(١) اسحاق الحسيني، مرجع سابق، ص ١٤٠-١٤١.

(٢) توري، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٨٧، p. 151، op. cit. Zidadeh.

لقد تحولت سوريا بعد حملة اضطهاد الإخوان في مصر إلى مركز نشاطٍ لحركة الإخوان المسلمين في الوطن العربي، لكن قيام الوحدة السورية المصرية عرض الإخوان إلى موجةٍ من الإضطهاد الجديد.

خلاصة القول، أن حركة الإخوان لم تلعب دوراً فاعلاً في النظام السياسي السوري كما هو في مصر، بل بقي أثرها ضعيفاً في السياسة السوريّة.

حل الأحزاب في عهد الشيشكلي وتأسيس حزب التحرير العربي:

عندما أقدم الشيشكلي على تنفيذ انقلابه الرابع في ٢ ك ١ ١٩٥١ وتسلّم السلطة مع أعوانه، واجه مقاومة عنيفة من الأحزاب الكبيرة، وإن لقي الشيشكلي التأييد من بعض الأحزاب في فترات متقطعة فإنه لم يكن بإمكانه الإعتماد على هذه الأحزاب. فلجأ إلى حل الأحزاب جميعاً في ٦ نيسان ١٩٥٢، وعمد إلى إيجاد مرتكز شعبي لحكمه بتأسيس حزب سياسي أسماه حركة التحرير العربي وتعاون في تأسيس هذا الحزب مع أركان حزب صغير محلي في حلب هو الحزب السوري، القومي المؤسس عام ١٩٤٧ والذي لم يتعد عدد أفراده الكثير. وقد أراد المسؤولون عن هذه الحركة أن تكون منظمة ايجابية تسهم في دعم حكم الشيشكلي ولذا فقد كان القائمون عليها يحرصون على عدم وصفها بالحزب السياسي إذ كانت هي المؤسسة الوحيد التي مارست النشاط السياسي علناً ولمصلحة الحكم القائم مستخدمة الجهاز الحكومي كله في وقت كان فيه النشاط السياسي والحزبي محرومين على المؤسسات والمنظمات الأخرى^(١). كما هُدف من تأسيس هذه الحركة أيضاً لتعويض الأحزاب السياسية بالعمل الوطني في سبيل الدولة والأمة العربية، وضمّ جميع العناصر من مختلف الأحزاب^(٢).

أصدرت حركة التحرير بياناً جاء فيه «إن حركة التحرير تدعو لقيام حزب عربي عام يهدف إلى تحرير الأمة العربية في سائر أقطارها في دولة واحدة ذات سيادة وعدم الاعتراف بجميع الاتفاقيات الإستعمارية، واعتبار خيارات الوطن وثرواته ملكاً لأبنائه، كما اعتبر أن العرب يشكلون أمة واحدة لها تاريخ مشترك، والقومية العربية هي أساس الحياة للشعب السوري، والأقطار العربية تشكل

(١) محمد حرب فرزات، مصدر سابق، ص ٢٦٨.

(٢) لنشوفسكي، مصدر سابق، ص ٨٦، صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ١٢٣.

وطناً واحداً يحده جبال طوروس والخليج العربي وبحر العرب وجبال الحبشة ومنطقة الصحاري في افريقيا والمحيط الأطلسي والبحر المتوسط، كما ذكر أيضاً الإصلاحات الاجتماعية ومن بينها تحرير المرأة، وتطوير التعليم وإتاحة العمل للمواطنين جميعهم، وتحضير البدو، وتنمية الزراعة، وتوزيع الأراضي علي الفلاحين، والاعتراف بالملكية الخاصة، بالإضافة إلى الأهداف الاشتراكية الأخرى، كذلك كان نظام حزب التحرير امتداداً لنظام الجمعية السرية المسماة العربية الفتاة. وقد قال الشيشكلي «أن عملنا القومي في حركتنا هذه هو امتداد وتكميل وتشديد العمل القومي الذي بدأ به اثناء وجود الدولة العثمانية»^(١).

أيديولوجية الحزب، فقد كانت الحركة ذات نمو هجين، إذ كانت تستعير الأفكار من مصادر عديدة مختلفة، فدعت إلى القومية العربية، وتبنت سياسة اجتماعية اقتصادية تقدمية وأدعى الشيشكلي بأن سوريا قد اختارها القدر لتحرير الأمة العربية من الاستعمار والفقر والإنقسام الداخلي، كما اتبع السياسة العسكرية في تنظيمه للحزب، وقد انجذب اليها بعض الضباط لكنه لم يلتحق بها سياسي معروف بالرغم من الضغط الذي مارسه الشيشكلي عليهم ليفعلوا ذلك^(٢).

أخذ الشيشكلي بعد تأسيس هذه الحركة يدعو لها في طول البلاد وعرضها بمظاهرات عسكرية بعد أن قرّر الغاء الأحزاب، ثم أخذ يعد العدة لانتخابات عامة في البلاد، وعشية الانتخابات، قاطعتها الأحزاب ما عدا الحزب القومي السوري والحزب الشيوعي ففازت حركة التحرير باثنين وسبعين مقعداً من المقاعد الأثنين والثمانين^(٣)، وكانت هذه النتيجة متوقعة خاصة وأن الأحزاب الأخرى غائبة عن الساحة.

بعد الإنتهاء من الانتخابات، قامت حركة التحرير بنشاط مرموق لدرس الموقف الجديد، واجتمع الشيشكلي بنواب الحركة، وزدوهم بإرشادته وتوجيهاته قائلاً «لا يزال شعارنا الأول الإتحاد مع الجميع والعمل مع الجميع»^(٤)، وانتخب الدكتور مأمون الكزبري في الجلسة الأولى، رئيساً لمجلس النواب.

(١) التحرير العربي، دمشق، ع ١١ ٩ أيلول ١٩٥٢، الهلال، مجلد ١-٦، جزء ١ يناير ١٩٥٢- ص ١٦-١٧.

(٢) سيل، مصدر سابق، ص ١٧٠.

(٣) محمد حرب فرزات، مصدر سابق ص ٢٧٠، محمد رفعت، مصدر سابق، ص ١٩.

(٤) التحرير العربي، ع ٤٧، ٢٧ تشرين ٢، ١٩٥٢.

وفي ٢٥ شباط ١٩٥٤م، كان خاتمة حكم الشيشكلي، وأعتبرت هذه الحركة منظمة متهمة بالاشتراك في اغتصاب السلطة، ولوحقت قضائياً، ولم تستطع المحاولات أن تخرج الحركة على المسرح السياسي من جديد على الرغم من الجهود التي بذلها القائمون عليها في هذا السبيل^(١).

لقد قامت هذه الحركة في سوريا بدعمها سلطة عسكرية ديكتاتورية، خلقت لها جواً مناسباً لممارسة النشاط السياسي في البلاد دون منافس، ولكن عندما زالت هذه السلطة لم تستطع الوقوف في وجه الأحزاب الأخرى مما أدى إلى ضعفها، كما أن هذه الحركة لا تتمتع بأي جذور حزبية ولم تكن بديلاً كفوفاً للأحزاب السياسية الأخرى ففشلت في ملء الفراغ السياسي^(٢).

موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من الصراع السياسي في سوريا

في ٢٠ آذار ١٩٤٩ قاد حسني الزعيم أول انقلاب عسكري ضد الحكم القائم في سوريا، وأستولى على السلطة، أصدر حزب البعث بياناً أيد فيه انقلاب الزعيم، وطالب في ختام بيانه تطهير جهاز الدولة من عناصر العهد البائد، وتأمين الحريات العامة، وإجراء انتخابات حرة^(٣). وعلق ميشيل عفلق على الانقلاب في رسالة أصدرها على الأعضاء، قال فيها: «أيها الأخوان، إن ما حدث في سوريا ليس انقلاباً، بل هو في الواقع خطوة نحو الانقلاب، إننا نستبشر لهذا الحدث ونعلق عليه الآمال، فالانقلاب الذي يطمح اليه الشعب العربي هو انقلاب شامل، الانقلاب الذي يجب أن نسعى إليه دائماً، وأن نجعل من انقلابنا الحاضر وسيلة وخطوة نحو الانقلاب الذي يحقق للشعب العربي في جميع الاقطار الاشتراكية العربية والوحدة^(٤)».

لقد أتخذ البعثيون تجاه الزعيم موقف المرشد^(٥). ومهما يكن الأمر فقد كان حزب البعث يتبع بشكل غريزي خطأ سياسياً مزدوجاً في علاقته مع نظام الزعيم فمن جهة كان يدعو إلى مسانده، ومن جهة أخرى كان يكرر تحذيراته حيالة، ففي

(١) محمد حرب فرزات، مصدر سابق، ص ٢٧٠.

(٢) Zeiadeh, op. Cit. p. 145.

(٣) نذير فضة، مصدر سابق، ص ١٢.

(٤) نضال البعث، ج ١، مصدر سابق ص ٢٩٠-٢٩١، زهير المارديني، مرجع سابق، ص ١٦٣-١٦٤.

(٥) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ص ١٢٨.

هذا الإتجاه طلب أعضاء القيادة القطرية للحزب مقابلة الزعيم حسني في تسليمه مذكرة يطالبون فيها بعدم إبرام الإتفاقية مع التابلاين، وركزوا فيها بشكل خاص على المضاعفات الاقتصادية والسياسية والعسكرية المترتبة على هذا المشروع الذي يمس استقلال سوريا^(١).

ظلّ الحزب يرجو خيراً من حسني الزعيم قبل حل الأحزاب، ومنع أي نشاط سياسي وكان في علاقته معه يتصرف بإسداء النصائح للزعيم مذكراً بدور الحزب في تهيئة الأجواء السياسية للانقلاب، وبالأسباب التي دعت البعث لتأييده، ووقعت الواقعة بين الزعيم والبعث بعد بياني ٢٠ أيار و٩ حزيران سنة ١٩٤٩ اللذين هاجما فيهما الزعيم، ونحوا باللائمة عليه لأنه لم يحترم الدستور ولم يُطلق الحريات، ولأنه ألغى الأحزاب ووقع اتفاقيتي النقد والتابلاين. فاعتقل الزعيم عدداً من شباب الحزب وعلى رأسهم عفلق، ودخل السياسيون لأول مرة بعد الاستقلال سجن المزة، ودق الزعيم ناقوس التعذيب ضد المعارضين، وقد كتب عفلق رسالة وهو في السجن إلى الزعيم معترفاً باخطاء حزبه فقامت قائمة البعث عليه^(٢).

وقد سارع حزب البعث إلى شجب الانقلاب الأول، والدعوة إلى محاربته واسقاطه مهما كانت التضحيات والخسائر، وكان الحزب قد أصدر بياناً يوضح فيه رأيه في هذا الإجراء ويدعو الشعب إلى تحمل المسؤولية حيث جاء فيه «أن حزب البعث العربي يعلن للشعب عدم شرعية أي عقد إبرم في هذه الفترة ولم يكن صادراً عن السلطة التشريعية المنتخبة، ومعارضة أي دستور لا يصدر عن مجلس تأسيسي منتخبان انتخاباً حراً، ومطالبته بتشكيل حكومة ترضى عنها الأحزاب التي مثلت المعارضة في العهد السابق^(٣).

أما أكرم الحوراني، زعيم حماه الاشتراكي، فقد كان بداية يشكل مع أصدقائه العسكريين، بهيج الكلاس، وأديب الشيشكلي وسواهما إحدى القواعد الصلبة لانقلاب الزعيم، لكن سرعان ما انقلب ضد الزعيم بسبب سياسة التقارب مع

(١) سامي الجندي- مصدر سابق، ص ٥٤ ، لمزيد من التفاصيل عن موضوع الرسالة راجع سامي الجندي ص ٥٥.

(٢) سامي الجندي- مصدر سابق، ص ٥٥ وما بعدها.

(٣) البعث العربي الاشتراكي، إيمان راسخ، وزارة الإعلام، ١٩٧١ ص ٢٦-٢٧.

فرنسا وأمريكا، ومحور القاهرة، الرياض، فأحيل اثنان من انصاره على التقاعد، فظهرت معارضة شعبية إلى حد ما على صعيد الجيش ضد الزعيم فاطيح به^(١).

سقط نظام الزعيم على يد مجموعة من الضباط على رأسهم سامي الحناوي مما أعاد لسوريا الإطار الديمقراطي البرلماني، وتشكلت حكومة من أحزاب المعارضة، فشارك الحزب بالوزارة بشخص رئيسه ميشيل عفلق، وزيراً للمعارف، وقد أجريت انتخابات الجمعية التأسيسية في تشرين ٢ خاضها وحصل فيها ميشيل عفلق على ١٢٨١٩ صوتاً، وفاز للحزب في تلك الانتخابات نائب واحد وهو جلال السيد، لكن النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات أدت إلى احتجاجات واسعة من قبل حزب البعث، فاستقال عفلق من وزارة المعارف معللاً ذلك بتزوير الانتخابات، وفقدان التنظيم الانتخابي، وقد عقد كل من الحوراني وعتلق مؤتمراً صحفياً وجه الحوراني اللوم فيه إلى سلطات حماه لأنها لم تقم بواجبها خلال المعركة الانتخابية^(٢).

حزب البعث ومشروع الوحدة السورية العراقية عام ١٩٥٠

في ٩ كانون الثاني ١٩٥٠ أوضح الحزب موقفه بشكل متكامل من مشروع الإتحاد مع العراق الذي طرحه الشعب، فأكد ضرورة الترابط بين الوحدة والجمهورية، وهما دعامتان أساسيتان لتحرر العرب، كما طالب بأن تنهض الهيئات الشعبية النضالية بفكرة الوحدة، وأقر الحزب بأنه يعتبر الإتحاد بين سوريا والعراق الخطوة الأولى نحو الوحدة العربية.

ولم يتخل البعثُ علناً عن مشروع الإتحاد السوري العراقي إلا بعد الاجتماع الموسع الذي عقده مجلس الحزب في الفترة ٦-٩ نيسان ١٩٥٠ نتيجةً للضغط الذي مارسه أعضاؤه وكوارده، وخاصة اللاذقية وحمص، بعد تدخل الجيش مرة أخرى في ١٩ ك ١٩٤٩م. وأتخذ المجلس قراراً يقضي بأن يستمر الحزب في موقفه النضالي ضد الإستعمار، وأن يبذل كل قواه في هذا النضال، وأن يقاوم انحياز الفئات الحاكمة في البلاد العربية إلى طرفي المعسكر الإستعمار الإنجليزي والفرنسي تحت ستار الوحدة والإتحاد أو التجزئة والإنفصال^(٣).

(١) مصطفى وندشلي مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٢) ماجد سليمان حسين، أفاق عربية ع ٧-٨، ص ٢٠، نصوح بابيل مصدر سابق ص ٢٨٣-٢٨٤.

(٣) مصطفى وندشلي- حزب البعث العربي الاشتراكي، ص ١٢٩.

حصل الشيشكلي بعد انقلابه الأول على تأييد فعّال من زعيم الحزب العربي الاشتراكي أكرم الحوراني الذي طمح إلى تطبيق الإصلاح الزراعي بمساعدة القيادة الجديدة^(١). حيث سافر الحوراني إلى جبل العرب واجتمع بالضباط الدروز وحثهما للمساهمة في انقاذ البلاد للمرة الثانية.

وكانت أولى المهام التي تنتظر حكومة الشيشكلي هو مشروع الدستور الذي وضعه حزب الشعب، وقد أثار مشروع الدستور سخط الحوراني فاستقال من الحكومة احتجاجاً على إعلان مشروع الدستور، وذهب حزب البعث إلى مطالبة ممثلة جلال السيد تقديم استقالته من البرلمان احتجاجاً على تمويل الهيئة التأسيسية إلى مجلس نواب، وأكد الحوراني أن على الجمعية اختيار أحد بديلين؛ أما شعورها بالثقة أن الأمة تساندها وأنها تمثل الشعب فتتم بذلك مدتها، وإما أن تشعر أن الشعب لا يساندها فتدعو نتيجة لذلك إلى إجراء انتخابات جديدة، وقد تضاربت الأنباء عن أسباب استقالة الحوراني، وزير الدفاع، هل كان يعد العدة لانقلاب جديد؟ أو يحاول إقامة ديكتاتورية عسكرية في البلاد بسبب موقف الحزبين الرئيسين؟ وقد صرّح الحوراني أنه يرجو من وراء استقالته أن تتاح له الحرية للدفاع عن وجهة نظره^(٢).

أما عهد انقلاب الشيشكلي الثاني، لم يحظ بتأييد البعث، بل كان الحزب متحفظاً وحذراً، وكانت الشكوك تساوره في سلامة هذه الخطوة، ولكن الحزب لم يعلن معارضته للوهلة الأولى وذلك لأن العملية لم تكن موجهة ضدّ الحزب الشعب، وقد عقد اجتماع رباعي ضم عفلق والبيطار، والحوراني وجلال السيد، حيث كان الموقف متفاوتاً. إذ كان البعثيون صريحين في إعلانهم عدم الرضا، والتخوف من النتائج، بينما كان الحوراني أقرب للموافقة العملية على خطوة الشيشكلي والذي قام بحل مجلس النواب، وایقف الحياة الدستورية. وانتهى الاجتماع بأن قال البعثيون أنك وحدك المسؤول فأكمل طريقك^(٣).

(١) بوداغوثا، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٢) الأردن، ع ١٦٢٩، ٥ أيار ١٩٥٠.

(٣) زهير المارديني، مرجع سابق، ص ١٩٩-٢٠٠.

لقد تمّ في عام ١٩٥٢ دمج حزب البعث بالحزب العربي الاشتراكي والذي كان يقوده أكرم الحوراني والذي بدأ في حماه تحت اسم (حركة الشباب) والتي كانت تضم النخبة المثقفة من أبناء الشعب في حماه، وقد كانت شعارات هذه الحركة شبيهة بشعارات البعث، كما كان دستورها نسخة عن دستور البعث تقريباً. وهي وأن كانت قد اتخذت في البدء طابعاً ارتبط بمقاومة الإقطاع الجشع في حماه، غير أنها سريعاً ما اتسعت قاعدتها الشعبية وشكلت حزباً سياسياً تحت اسم الحزب العربي الاشتراكي، وأصبح له فروع في أكثر المدن السورية وخاصة في الريف، وأصدر جريدة تصدر بأسمه أسماها الاشتراكية^(١).

طُرحت قضية الإندماج داخل حزب البعث، واشتد التيار المؤيد للإندماج، حيث أن حزب البعث أساساً هو تيار فكر ومفكرين، دونما جنود، وأن ما ينقصه هو المرتكزات الشعبية والفلاحية والعمالية. وبناءً عليه فإن التيار السياسي غير المنتظم والمحيط بالحوراني، والمرتكز أصلاً على جماهير الفلاحين يمكن أن يتولاه البعث تأطيراً وتنظيماً. ثمّ إن ظروف النضال الصعب ضد الشيشكلي وديكتاتوريته العسكرية تقتضي توحيد كافة القوي الديمقراطية والتقدمية، وكخطوة أولى توحيد حزبي البعث والعربي لاشتراكي^(٢).

لذا، فقد قرر- قادة الحزبين الرئيسيين عقد اجتماع سري في أواخر ١٩٥٢ لتقرير الإندماج في حركة سياسية واحدة هي «حزب البعث العربي الاشتراكي». ولم يترتب على هذا الإندماج أي تغيير سياسي أو أيديولوجي أو تنظيمي، وتمسك البعثيون بدستور حزبهم الصادر عام ١٩٤٧، واصتروا على اعتباره الأساس الساسي والأيديولوجي للحركة الجديدة، غير أنه اضيف صفة الاشتراكية للبعث. وأصبح الحوراني عضواً في القيادة القطرية للحزب والتي تكونت من ميشيل عفلق، وصلاح البيطار، وجلال السيد وهيب غانم.

تابع حزب البعث نضاله ضد الشيشكلي عندما أظهر انحيازه للولايات المتحدة ووثق علاقته مع مندوب شركة التابلاين الامريكية، وكاد الشيشكلي أن

(١) دارسات في الفكر الاشتراكي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، حزيران، ١٩٧٤، ص ٢١-٢٢ وما بعدها.

(٢) دندشلي، حزب البعث العربي الإشتراكي، ص ١٦.

يوقع وثيقة دفاع مشترك مع أمريكا، وبدأ حركة فصل وتسريح لعدد من الضباط، ونقل عدد آخر للحدود الشمالية مع تركيا والجزيرة. ودبر البعثيون محاولتهم الأولى للإنقضاض على الحكم بوساطة الجيش عام ١٩٥٢^(١).

استطاع الشيشكلي اكتشاف المحاولة قبل تنفيذها وفرّ الحوراني وميشيل عفلق والبيطار من سوريا، وأقاموا في لبنان كلاجئيين سياسيين، والسبب في ذلك أن هؤلاء من الساسة الذين وردت اسمائهم على هامش الحركات الساسية التي جرت أخيراً في صفوف الجيش السوري والتي استنكرها بيان القيادة العليا للجيش الصادر في ٨ ك ١. وكان هذا البيان قد كشف عن اعتقال عدد من صفار الضباط السياسيين لتدخلهم في السياسة بإيحاء من بعض السياسيين المتطرفين، وأتهم البيان هؤلاء بالعمل ضد مصالح الدولة وبإثارة الخلاف في صفوف الجيش^(٢).

وفي عام ١٩٥٣، أخذ البعث يصدر سلسلة من البيانات للشعب ضد الشيشكلي وقال «أن شعار المواطنين في هذه المرحلة التاريخية مستمد من الأهداف التالية:

- ١- مقاطعة هذا الحكم والنضال المستمر ضده، وضد كل المحاولات الرجعية والإستعمارية التي حاول فرضها.
- ٢- ابعادكم عن الحكم وإقصاء الجيش كلياً ونهائياً عن السياسة، وإعادة الحياة الدستورية الصحيحة للبلاد.
- ٣- اعتبار كل ما تقومون به لاغياً^(٣).

وفي شهر آب ١٩٥٣ دعا حزب البعث الأحزاب السياسية الأخرى لعقد ميثاق قومي يستند إلى مقاطعة الحكم القائم مقاطعة تامة والنضال ضده، وإزالة هذا العهد وإنهاء الحكم العسكري، ودعوة الشعب للعمل لهذا الهدف^(٤).

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ٣ عبد الناصر و العرب، ص ٣١.

(٢) الأردن، ع ٢٤٤٣، ٤ك ٢، ١٩٥٣ م.

(٣) نضال البعث، ج ٢، ١٩٤٩-١٩٥٤، منشورات البعث، دمشق، ١٩٦٣، ص ٢٠.

(٤) نفس المصدر، ص ٢٠٧، البعث العربي الإشتراكي، ايمان راسخ، مصدر سابق، ص ٣٥.

نتيجة لهذه الأوضاع حاول الشيشكلي تهدئة الخواطر فأصدر عفواً عن السياسيين، فعاد الحوراني وعفلق والبيطار إلى دمشق، لكن حركة المقاومة عادت بشكل أقوى، وتمكنت أخيراً من اسقاطه.

انتهى حكم الشيشكلي بفضل كفاح حزب البعث وتضحياته الجسيمة، وبدأت مرحلة عمل الحزب العلنية، وعادت جريدة البعث للصدور، غير أنه تبع ذلك فترة قصيرة من الإضطرابات السياسية، وخصوصاً ما بين الكتل السياسية القديمة، والأحزاب التقليدية، وفوق ذلك حدث فراغ دستوري، وانحل المجلس النيابي واستقال مأمون الكزبري من الرئاسة، واعتبرت فترة الشيشكلي غير شرعية، وأعيدت إلى الوجود الهيئة التأسيسية لعام ١٩٤٩م، واستدعى هاشم الأتاسي من جديد لرئاسة الجمهورية، وتم تشكيل الحكومة من ممثلي الحزبين التقليديين (الوطني والشعب)، برئاسة صبري العسلي، أما حزب البعث العربي الاشتراكي، فقد استبعد تماماً من الحكومة ويبدو أن قادة حزب البعث فضلوا الإبتعاد عن هذه الحكومة، والسبب لأنهم لم يتمكنوا من الحصول على مناصب وزارية هامة ضمنها^(١).

ووصفت جريدة البعث الأوضاع، بقولها «أن حزب البعث العربي الاشتراكي يصفي حملة التعنت المزعوم، وتدخل الجيش بالسياسة، كذلك راعى الحزب خطورة الظروف وحرص على وحدة الصف على حساب كرامته ، ولذلك لم يتمسك بوزارة معينة ووافق على تشكيل وزارة ائتلافية يكون الحزب فيها على قدم المساواة مع الحزبين الآخرين، على أن تشكل لجنة وزارية تشرف على الشؤون الداخلية للانتخابات»^(٢).

غير أن حزب البعث، الذي كان ضباطه الأداة الرئيسية التي أطاحت بنظام الشيشكلي رأوا أن إجراء انتخابات في البلاد في ظل الحكومة الراهنة سوف يعيد العجلة إلى الوراء، فقرر الحزب التصدي لوزارة صبري العسلي وطالب بتأليف وزارة حيادية تشرف على تحضير البلاد للانتخابات النيابية، وأكدت صحيفة البعث في هذا الموقف بقولها «أننا نطالب الحكومة أن تتنحى عن الحكم، وأن

(١) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ص ١٦٦.

(٢) البعث، ع ٢١، ٥٤٠ نيسان ١٩٥٤م.

توفر على البلاد تجارب جديدة أليمة وعهوداً مظلمة إذا لم يعد مؤملاً في ظل الحكومة الراهنة أن تجري انتخابات حرة نزيهة... أننا نسأل فخامة الرئيس أن تجنب البلاد عن الوقوع في تجربة انتخابات أليمة^(١).

ومما تجرد الإشارة إليه أن الحزب هدد بمقاطعة الانتخابات القادمة، وانطلقت المظاهرات الشعبية من مكتب الحزب تضم الطلاب والعمال والفلاحين، حتى أن الجماهير الشعبية اشتركت فيها، وأعلنت استنكارها للسياسة الرجعية التي تنتهجها الحكومة وطالبوا بما يلي: ١- حكومة نزيهة تمثل الشعب. ٢- قانون الانتخابات على أساس التمثيل النسبي. ٣- إقرار مبدأ حرية الإقتراع. ٤- صون الحريات العامة خصوصاً حرية الصحافة. وعلق البيطار على ذلك بقوله «أن الحكومة أصبحت غيرمؤتمنة على حرية الانتخابات»^(٢).

واستطاع حزب البعث توسيع قاعدته الشعبية في البلاد فافتتح الحوراني فروعاً للحزب في حلب، وألقى خطاباً هاماً في هذه المناسبة عقب فيه على محاولة الحكومة عرقلة افتتاح الفرع، كما تحدث عن برنامج الحزب الذي تضمن إصدار قانون جديد للعمل، وقانون لحماية العمال الزراعيين، والعمل لتصنيع البلاد بجميع الوسائل العلمية والفنية، وختمه قائلاً «في سبيل محاربة كل سياسية لتقسيم الأمة العربية»^(٣).

كذلك اتخذ الحزب موقف المعارضة من وزارة فارس الخوري، التي تشكلت في تشرين ١ ١٩٥٤، لسبب عدم وضوح سياستها الخارجية، بالإضافة إلى المجاهرة في معاداته للإتفاقيات والأحلاف مع الغرب، فقام بحملة عنيفة ضد العراق، والإحتجاج على سياسة نوري السعيد المائلة للغرب، وتوقيعه على حلف بغداد والتمسك به، فاستنكرت جريدته قبول العراق بهذا الحلف^(٤).

في سنة ١٩٥٥ حدث أثر هام في تاريخ الحزب وهي قضية اغتيال عدنان المالكي، الذي يعتبر من الشخصيات البارزة في حزب البعث، الأمر الذي دفع

(١) البعث، ع ٦، ٥٥٣ أيار ١٩٥٤ م.

(٢) البعث، ع ٧، ٥٥٤ أيار ١٩٥٤.

(٣) الفباء، ع ٩، ٩٠٨٢ تموز ١٩٥٤.

(٤) كامل أبو جابر، حزب البعث العربي الإشتراكي، ص ٢٩.

الجيش للسيطرة على الدولة سيطرة كاملة، واعتقال مجموعة كبيرة من أعضاء الحزب القومي السوري الذين لهم اليد الطولى في اغتياله.

استغل البعثيون هذا الحادث، للتخلص من خصومهم، ودبروا محاكمة لأعضاء بارزين من حزب الشعب والحزب الوطني، بالتعاون مع الشيوعيين، وترأس المحكمة العقيد عفيف البزري المتهم بالشيوعية، وبذلك أزهبوا خصومهم، وخلاء الجو في سوريا لهم وللشيوعيين، وشعر أعضاء بارزون في حزب البعث بالإنجراف نحو اليسار، وحاولوا وقفه لكنهم لم يستطيعوا، فاستقالوا من الحزب وعلى رأسهم جلال السيد عضو مجلس القيادة^(١).

وفي خلال ١٩٥٥م إلى ١٩٥٦، انتقلت السلطة إلى أيدي الائتلاف الجديد، الذي ضم البعث وكتلة المستقلين برئاسة خالد العظم، وكتلة من الحزب الوطني، وظلت القيادة السورية مؤلفة من عناصر ذات ميول شيوعية وبعثية وقومية عربية^(٢).

حزب البعث العرب الاشتراكي والطريق نحو الوحدة

في عام ١٩٥٥م عقد ميثاق الدفاع المصري-السوري، الذي كان الهدف منه مواجهة سياسية الأحلاف، وقد نظر إليه على أنه خطوة تمهيدية لقيادة عسكرية مشتركة، وليس هذا الإتحاد قريباً، فالوحدة العربية هي محور برنامج حزب البعث العرب الاشتراكي، الذي أخذ يتطلع إلى تحقيق هذه الوحدة مع جميع الأقطار التي له فيها تنظيمات، حتى تكون هذه التنظيمات أداة الوحدة.

وقد عبر حزب البعث عن رأيه في الوحدة من خلال أمينه العام مشيل عفلق، الذي قال لا يمكن أن يفهم موقفنا من هذه الخطوة السليمة، التي هي وحدة مصر وسوريا، كما يمكن أن يفهم لماذا كنا أول المطالبين بها مع جماهير الشعب العربي الموجهة توجيهاً قومياً سليماً في سوريا والأردن والعراق ولبنان، ذلك أن الدعامين الأساسيين المكملتين لدعامة الوحدة هما: الحرية والاشتراكية، ولا تتوفر شروطها بأي قطر عربي مثل توفرها في سورية ومصر، لهذا كله نؤمن بأن

(١) جبران شامية، يا عقلاء العرب اتحدوا، الكتاب الثاني (قضايا سوريا) دار الريحاني، بيروت، ص ١٨٥.

(٢) والترلاكور، الإتحاد السوفياتي والشرق الأوسط وتعريب مجموعة من الاساتذة الجامعيين، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ١٩٥٩، ص ٢٧٦.

الوحدة مع مصر ستكون سليمة من كل أثر استعماري، ولا يقتصر قاداته على توحيد القطرين بإمكانيتهما العسكرية والاقتصادية، بل تتناول أيضاً توحيد وتدعيم الإتجاه العربي الانقلابي، الذي نشأ في سورية بطريقة نضالية شعبية، وتجاوب معه رجال الثورة في مصر تجاوباً نهائياً، وهكذا يترتب على حكومة مصر الشقيقة أن تتفادى خطر الردة الإستعماري، بإقدامها أقداماً واعياً على تحقيق السياسية الناجمة»^(١).

بالإضافة لذلك، كان هناك عوامل ساعدت على التقارب مع مصر، ونشير بصورة خاصة إلى العدوان الثلاث على مصر عام ١٩٥٦م، وإلى خطورة مواضيع متشابهة تتعلق بتطورات حلف بغداد، ثم الحشود التركية على الحدود السورية، هذه العوامل وحدت بين مصر وسوريا نضالياً وعاطفياً وسياسياً، بالإضافة إلى إصرار حزب البعث، من أجل تطبيق الشعار، الذي رفعه لتوحيد الأمة العربية، وقد اجتمع مجلس النواب السوري، وأعضاء مجلس الأمة المصري في تشرين ٢ ١٩٥٧م، وأصدروا قراراً أعلنوا فيه رغبة الشعب المصري والسوري لإقامة وحدة عربية بينهما، وهم يباركون هذه الخطوة^(٢).

أما صلاح البيطار فقد علق على هذا الاجتماع بقوله «أن الوفد السوري قد رجع إلى دمشق متشائماً، لأن جمال عبد الناصر كان متخفظاً من جهة الوحدة، ولا يفكر بالقيام بأية مبادرة»، ورغم أن جمال كان قد أصدر بياناً يستجيب فيه لموقف المجلس النيابي السوري، إلا أنه كان يخشي انقلاب في الجيش إذا قامت الوحدة^(٣).

غير أن الظروف التي واجهتها سوريا خلال ١٩٥٧م من التهديد والتآمر، وخاصة مبدأ أيزنهاور، الذي وقف البعث بكل طاقاته لمعارضته، وجاءت صحيفة البعث وعلقت على هذا المبدأ بقولها «أن الغاية الأساسية عن مبدأ أيزنهاور في الإحاطة باستقلال بلدان الشرق الأوسط وتسليم هذه البلدان لقمة سائغه إلى الصهيونية والاستعمار، وقد تحالفت هاتان القوتان لتحقيق أغراضها

(١) مشيل عفلق، معركة المصير الواحد، ط ٥، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٧٣م، ص ٧٧-٧٨.

(٢) توفيق سلطان اليوزبكي، وآخرون، دراسات في الوطن العربي، الحركات الثورية والسياسة، ط ٢، جامعة الموصل ١٩٧٥، ص ١٤١.

(٣) أحمد حمروش قصة ثورة، ٢٢ يوليو، ج ٢، ص ٤٧.

المشتركة، ومن هذه الأغراض القضاء على القومية العربية، ومن الطبيعي أن يقاوم العرب المبدأ بشتى الوسائل وفي كل قطر، مؤامرات الإستعمار والصهيونية، إننا نستمر في سياسة عدم الإنحياز والحياد الإيجابي وسندافع عن استقلالنا وقوميتنا ضد أي اعتداء خارجي^(١).

من خلال ماسبق من مؤامرات واحلاف دولية، برزت وبشكل ملح دعوة الوحدة العربية ولاقت أذاناً صاغية، وأصبحت ضرورة لازمة لتفويت الفرصة على الطامعين في سوريا، وتمكن حزب البعث بعلاقاته الوثيقة مع الضباط الشباب، وبالدعم الشعبي الذي يتمتع به من تحقيق الوحدة ما بين سوريا- ومصر.

موقف الحزب التعاوني الاشتراكي من الصراع السياسي في سوريا

استند فيصل العسلي زعيم الحزب التعاوني الاشتراكي- في خدمة حاجاته وحاجات انصاره الخاصة على العلاقة الشخصية التي ربطت بينه وبين شكري القوتلي، الذي اعتمد على فيصل العسلي ورجاله في معركة تجديد انتخابه لفترة رئاسية أخرى، فحصل فيصل العسلي على مكافأة فعينه قاضياً^(٢).

وفي عهد حسني الزعيم تغير الوضع في الحزب التعاوني، نتيجة للهجمات المتكررة التي شنّها فيصل العسلي في مجلس النواب على الجيش، واشعلت الخصام ما بين حسني الزعيم وفيصل العسلي، فاعتقله حسني الزعيم ولاحق اعضاء حزبه^(٣).

وبقي دور الحزب التعاوني ضعيفاً في السياسة السورية، فعندما طرح مشروع الدستور قاطع فيصل العسلي وحزبه الانتخابات، لأن الجمعية التأسيسية لا تحل بعد أن يتم وضع الدستور، وطالب الحزب التقيد بالدستور الجديد، الذي وضع في عهد أديب الشيشكلي ووف الدستور الجديد «بأنه إجراء ثوري ضد الإقطاع ومصدر عدالة»^(٤).

(١) البعث ايمان راسخ، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٢) وليد المعلم، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٣) سيل، مصدر سابق، ص ٦٦.

(٤) جوردن رتوري، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

كما شارك الحزب في انتخابات ١٩٥٤م، وفاز الحزب بمقعدين، وفي سنة ١٩٥٥م طالب الحزب التعاوني بتحسين أوضاع العمال، وقال في مجلس النواب «لقد أضحى للطبقات الكادحة شأن يذكر، وهي مرشحة للإرتقاء في أحضان ثورة تآكل الأخضر واليابس وتطيح برؤوس الوف الضحايا، إذا لم تنتهياً لها طريق كفاح سياسي تصل عن طريقة إلى أهدافها، لقد أخذ العمال يشعرون بأن الاضراب السياسي في ظل السيطرة الداخلية هو الحل الوحيد لحل قضاياهم الأساسية، ونحن كحزب نتولى مطالبها^(١)».

أراد فيصل العسلي من هذا التصريح لفت الأنظار إلى حزبه، وارهاب الأحزاب الأخرى وإضافتها ودفعها لوضعه في مكان مرموق في السلطة.

أما موقف الحزب التعاوني الاشتراكي من الوحدة السورية-المصرية، فقد كان اشد المتحمسين لها فارتبط بصلات وثيقة مع سفيرها في دمشق (محمود رياض)، وكان فيصل العسلي يشاهد في مقدمة المستقبلين لعبد الحكيم عامر خلال زيارته دمشق، أما عن موقفه من الحكم، فقد كان متآمراً عليه، قبض أموالاً عراقية، وكان أيضاً من الذين تآمروا لقلب نظام الحكم عام ١٩٥٦م، وهرب فيصل العسلي على أثر ذلك من البلاد، وانضم أعضاء حزبه إلى الحزب الوطني^(٢).

وقد حل الحزب التعاوني الاشتراكي تلقائياً في عام ١٩٥٦م، ولم يبق له أثر في البلاد، والحزب رغم وجوده في سوريا لكنه لم يكن ذا أثر فاعل في السياسة السورية وقد وصفه باتريك سيل، بأنه قلما تستحق شخصية فيصل العسلي الثانوية هذه الذكر لولا هجومه على الجيش لو لم ينقلب إلى خصام شخصي مرير بين حسن الزعيم وفيصل العسلي^(٣).

بالرغم من الموقف الفاعل الذي لعبته الأحزاب السياسية في سوريا، خلال فترة موضوع الدراسة، لكنها لم تؤثر كثيراً في توجيه السياسة السورية نحو النظم الديمقراطية الصحيحة، التي تعود بالخير والنفع على أبناء سوريا، لذلك ظهرت الأحزاب التقليدية والعقائدية والايديولوجية في سوريا، التي لم يكن

(١) عبد الله حنا، جدل البرجوازية، ص ٢٥٣.

(٢) وليد المعلم، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٣) سيل- مصدر سابق، ص ٦٦.

سبب الخلاف فيما بينها أيديولوجيا يهدف الى تعليم الناس النظم الديمقراطية، بل كانت وسيلة للوصول إلى المناصب، كما أن الخلافات فيما بينها توزعت ما بين الشمال والجنوب، وولاءات عربية توزعت ما بين مصر والسعودية من جهة وبين الهاشميين من جهة أخرى، لذلك كان المحرك الأساسي لسياسة الأحزاب هي السياسة الخارجية.

الفصل الرابع

الموقف العربي والدولي من الصراع السياسي في سوريا (١٩٤٩-١٩٥٨)

الموقف العربي

١- الموقف العراقي

منذ وقوع الانقلاب العسكري الأول والحكومات العربية تترقب باهتمام الوجه الذي سيتجه اليها النظام الجديد. وكانت العراق من اكثر الدول العربية اهتماماً، بشؤون سوريا لتحقيق فكرة الهلال الخصيب.

فلما سمع العراق بالانقلاب العسكري الأول، بقيادة حسني الزعيم، اعتبرت ذلك فرصة سانحة، لاقامة اتحاد معه، فارسلت جمال بابان وزيرها المفوض في لبنان في ١١ نيسان ١٩٤٩م، لمقابلة حسني الزعيم والاطلاع على آرائه بشأن الاتحاد بين البلدين، وكان جمال بابان يحمل كتاباً من نوري السعيد رئيس الوزراء الى فارس الخوري رئيس مجلس النواب السوري، معرباً فيه عن تحياته ومباركته بالحدث الجديد ومقديماً فيه استعداد بلاده لمديد العون والمساعدة. (١)

كذلك قابل بابان حسني الزعيم وعرض عليه «أن العراق حكومة وشعباً يعطف على شقيقته سورية ويتعقب الحوادث بكل اهتمام ... وان العراق مستعد لتقديم اية مساعدة تحتاجها سورية من اي نوع كان» ونصحته بضرورة التعاون مع الرجال المخلصين في سوريا، وبعد هذا طلب بابان الى حكومة العراق، ان توعد الى الاذاعة والصحف العراقية بتأييد الانقلاب، على قدر الامكان. (٢)

(١) مجرى الحوادث المتتالية من الانقلاب السوري في دمشق فيما يتعلق بالحكومة العراقية ومحاضر المقابلات الخاصة بذلك. بغداد ١٩٤٩ ص ٢/١.

(٢) عبدالرزاق الحسيني- تاريخ الوزارات العراقية ج ٨، دار الكتب بيروت، ١٩٧٨، ص ٧٩.

وفي ٣ نيسان ١٩٤٩ بلغ الوزير العراقي المفوض في دمشق حكومته في بغداد أن الامير عادل ارسلان أنباه ان الوحدة مع العراق على اساس الاستقلال الذاتي الداخلي لكل اقليم، واستثناء شرقي الاردن لهي رغبة الرأي العام المتعلم في سورية، وقد رحبت الحكومة العراقية بهذه الدعوة مجيبة بأن هذا المشروع يتطلب دراسة دقيقة لمقترحات سوريا، واشترطت ان تأتي تلك المقترحات باساليب شرعية (رأي العام السوري).^(١)

وفي ٩ نيسان ١٩٤٩م ابرق وزير العراق المفوض في دمشق الى بغداد يقول: «طلب مني الزعيم حسني ابلاغ الحكومة بضرورة عقد اتفاقية عسكرية دفاعية بصورة عاجلة بين العراق وسوريه، وعند موافقة الحكومة العراقية، سيرسل وفداً للعراق لوضع اسسها» وقد رحب العراق بهذا العرض، فندب وفداً عسكرياً سافر الى دمشق برئاسة العقيد عبدالمطلب الامين، واجتمع الوفد بالزعيم السوري العسكري اولاً ثم بمن ندبه الزعيم لمفاوضته، فلما لمست الجهات السورية رغبة العراق الصادقة في التعاون مع سوريه اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً، ألف الزعيم وفداً من السادة: فريد زين الدين، واسعد طلس، والعقيد توفيق بشور، انفذه الى بغداد في ١٣ نيسان، وكان يحمل رسالة من حسني الزعيم الى نوري السعيد رئيس الوزراء تتضمن مناشدة الحكومة العراقية بالوقوف الى جانب سوريا، وكذلك مشروع اتفاقية عسكرية تشمل على توحيد البلدين عسكرياً، وتزويد سوريا، بعتاد وبعض الطائرات المقاتلة.^(٢)

وقد اجتمع الوفد السوري برئيس الوزارة العراقية، فاستعرض الرئيس العراقي تاريخ العلاقات بين سوريا والعراق، وعدد المساعدات التي اسداها العراق الى جارتها العزيزة، وكيف انه لا يضم الى سوريه الا كل خير وفلاح ثم ختم كلامه «بعدم امكان الدخول في الاتفاقيات التي يراد عقدها الآن ما لم ترجع الحياة الدستورية الى سوريا ... ولا بد من انتظار استقرار الاحوال في سوريه لكي تتضح سياستها الخارجية، قبل ان نستطيع ابرام اتفاقية عسكرية بين العراق

(١) مجرى الحوادث، ص٧، سيل مصدر سابق ص٧٤.

(٢) مجرى الحوادث، البرقين (٣٠٢) ص٩-١٠، عبدالرزاق الحسيني ج٨، لمزيد من التفاصيل عن صورة الاتفاقية العسكرية المقترحة من الجانب السوري ص٨١.

وسوريه، وحتى بدون اي طلب يقع من سوريه، لاننا نعتبر الحظر الصهيوني موجهاً اليها جميعاً. (١)

ونستطيع القول ان سبب تعطل رئيس الوزراء العراقي بالحجج السابقة يعود الى أنه قد توقع ان تبادر سوريا الى الاعلان عن رغبتها الصريحة في الارتباط بالاتحاد مع العراق، لا ان تتقدم بمشروع اقامة تحالف دفاعي، او اذاعة بيان يعلن قيام هذا الحلف، وهو ما امتنع العراق عن الالتزام به في المباحثات السابقة.

لقد دفعت هذه النتائج الى ازدياد النشاط الدبلوماسي المصري السعودي للحيلولة دون اتمام المخططات الهاشمية الى سوريا، فاخبرت الدولتان الرئيس السوري انهما على استعداد للاعتراف الفوري بنظامه اذا بقي على النظام الجمهوري، ورد حسني الزعيم على هذه المساومة بارسال وفد الى القاهرة، وآخر الى الرياض للاتفاق حول هذه المقترحات. (٢)

لذلك ترأس نوري السعيد وفداً في ١٦ نيسان ١٩٤٩، للسفر الى دمشق على متن طائرته العسكرية خاصة ورافقه في ذلك كل من شاكروالواحي وزير الدفاع وصالح صائب رئيس الاركان في الجيش، وجمال بابان وزير العراق المفوض في بيروت وآخرون، ثم جرى اجتماع موسع للطرفين، اكد فيه نوري السعيد استعداد بلاده بالوقوف الى جانب سوريا، كما اكد له انه يستطيع الاعتماد على المساعدة العراقية في حال وقوع هجوم صهيوني، ولكنه اضاف فوراً اذا كانت اهداف الزعيم ومآربه اوسع في مداها من مجرد تلقي العون العسكري، فالعراق يود معرفة الوجهه التي سيقوده اليه، ولن يتم ذلك الا بعد اخذ موافقه بريطانيا. (٣)

أما حسني الزعيم فقد تميز رده على مقترحات نوري السعيد بالحذر، الذي لا ينم عن النية في الالتزام بشيء، فقد اوضح حسني الزعيم، في معرض رده على مقترحات الرئيس العراقي «انه طالما ان التهديد الصهيوني لم يعد قائماً بالنسبة لسوريا، فانه لا حاجة لها الآن الى اتفاقية دفاعية، وبين ان سوريا قد تسلمت حديثاً بعض الاسلحة وان المزيد منها في طريقه اليه، ويبدو ان السعيد استخدم

(١) الحسيني ج ٨ ص ٨٢.

(٢) جهاد مجيد محي الدين، مرجع سابق ص ١٩٦.

(٣) مجرى الحوادث، ص ٢١، سيل، مصدر سابق ص ٨٢.

اسلوباً استعلائياً نفر منه حسني الزعيم في نهاية الامر وعجل بالتحول نحو الفريق الآخر المنافس من الدول العربية. (١)

فحصل الزعيم على دعم مادي ومعنوي من قادة مصر والسعودية، مما ساء العلاقات السورية بالحكومة العراقية وشن هجوماً عنيفاً على العراق وحكومته واعلن عن وجود تحشدات عراقية على حدود سوريا كما اصدر اوامره الى صحف دمشق لمهاجمة الحكومة العراقية، واعتبرت صحيفة الانقلاب موقف حكومة نوري السعيد تدخلاً وقحاً بشؤون سورية، وازدادت دولة الزعيم بأن اعلم الوزراء المفوضين في امريكا وبريطانيا وفرنسا، أن الحكومة السورية قد اتخذت التدابير اللازمة للحيلولة دون تدخل اجنبي في شؤونها، وان الحكومة تقضي على كل حركة ليست في صالح الشعب السوري وطمانينته واعتبرت مصر والسعودية عمل حكومة السعيد تدخلاً بشؤون سورية الداخلية واستقلالها، وابلغا بدورهما ذلك، الى ممثلي الدول الاجنبية. (٢)

واذن فإن الميل الذي ابداه قائد الجيش السوري نحو العراق خلال الأيام الاولى من الانقلاب انما كان نوعاً من المناورة، وقد صرح هو بذلك لبشاره الخوري، عندما قابله بعد شهرين على الحدود. (٣)

وبعد فوز حسني الزعيم برئاسة الجمهورية، طلبت الحكومة العراقية الى وزيرها المفوض بدمشق الاتصال بحسني الزعيم ومعرفة المبررات التي تدعوه لمهاجمة العراق في مجالسة الخاصة، كما اوعزت الى وزيرها المفوض إفهامه بأن ليس للعراق اية نوايا عدوانية ضد سوريا، وان قصه الحشد العراقي على الحدود السورية لا أساس لها، ومع ذلك فان الزعيم بقي مصرأ على موقفه، كما انه لم يكن راضياً عن المفاوضات العراقية، لعدم حضور اي ممثل عنها لمراسيم تنصيب الرئاسة التي اعتلاها الزعيم. (٤)

(١) جهاد مجيد محيي الدين، مرجع سابق ص ١٧٩.

(٢) الانقلاب، ع ٢٢، ١٦ حزيران، ١٩٤٩ م.

(٣) صلاح العقاد، مرجع سابق ص ١٠٢.

(٤) وثائق وزارة الخارجية العراقية وثيقة رقم ٦٠٠/٩١٤/٩١٤ تقرير من الوزير العراقي المفوض بدمشق الى وزارة الخارجية بغداد بتاريخ ٥ تموز ١٩٤٩ م.

وازدادت العلاقات العراقية السورية تدهوراً، لأن الحكومة السورية حاولت عن طريق تغذية الحملات الصحفية المعادية للعراق، إثارة الشعور العدائي تجاه الرأي العام في سوريا، وظهرت حكومة سوريا اتجاهات غير ودية نحو العراق وحكومته، نتيجة لذلك تلقت المفوضية العراقية اشعاراً من وزارة الخارجية، ذكرت فيها سوف تمتنع عن دعوة الممثلات العراقية الى أية مناسبة كانت، وكذلك الوزارة لن تقبل أية دعوة تصدر لها من الجهات الرسمية العراقية.^(١)

وقد علق طه الهاشمي على موضوع الاتحاد السوري العراقي بقوله (اجتمعت بعادل العظمة وقال: «ان المؤمن بالاتحاد من الوزراء وغيرهم اصبحوا اتجاه وضع العراق الغامض المتردد يعتقدون ان العراق يسير على سياسة مقصوده يرمي من ورائها الى ان تسوء الامور بسوريا حتى يضطر اهلها الى الوقوع في احضان العراق بدون قيود او شرط)، وأورد أدلة على تأييد هذا الأمر لاقناع الذي شاع بين الناس بأن العراق لم يعط ممسكاً في قضية الاتحاد، فكلما طلب اليه ان توقع الاسس على الورق يتملص وكان الجواب من نوري السعيد الى عدنان الاتاسي في بغداد ان «اقبلو ملكية فيصل ويمكن البت فيه بعد ذلك. كما فضلوا عقد معاهدة جديدة ما بين سوريا والعراق من جهة وبريطانيا من جهة أخرى، فاجاب القدسي ان سوريا لم تقدم حتى الآن خطوة عملية في المشروع^(٢)، وهكذا تكون العراق قد اضاعت مشروع الاتحاد مع سوريا، وحصل بعد ذلك انقلاب الحناوي.

أما موقف الحكومة العراقية من انقلاب الحناوي، فقد رحبت بنجاح الانقلاب، وطلبت من مفوضها في بيروت تزويدها بكل ما تمتلك من معلومات تخص الانقلاب، الذي قام به سامي الحناوي^(٣)، واعلن الحناوي تأييده لفكرة الهلال الخصيب، واعتبره المحور الاسياسي لسياسة الانقلاب والحكومة.

وأرسلت العراق وزير خارجيتها، فاضل الجمالي، للاطلاع على رأي المسؤولين السوريين في موضوع الوحدة مع العراق والذي صرح بأن العراق يرحب بالوحدة

(١) وثائق وزارة الخارجية العراقية وثيقة رقم ٦٠٠/٩١٤/٩١٤ تقرير من المفوض العراقي في دمشق الى بغداد بتاريخ ١٦ تموز ١٩٤٩.

(٢) طه الهاشمي، ج٢، مصدر سابق ص٣٠٠.

(٣) وثائق وزارة الخارجية وثيقة رقم ٩١٤/٩١٤ تقرير من وزارة الخارجية العراقية الى مفوضها في بيروت، بتاريخ ١٤ آب ١٩٤٩ م.

مع سوريا، وعلى اثر ذلك وصل وفد سوري الى العراق للتفاوض برئاسة هاشم الاتاسي لاجراء مباحثات مع المسؤولين العراقيين، وقد اوضح الجانب العراقي ان الوحدة مرهونة باجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب السوري، واصبح موضوع الوحدة مع العراق مسألة وقت. (١)

وقدم فائق السامرائي نائب الرئيس تقريراً يستفاد منه ان موقف الشعب السوري بصفة عامة يؤيد الاتحاد، وكذلك بعض الشخصيات السياسية، امثال هاشم الاتاسي، وفارس الخوري كذلك اشار التقرير الى موقف الدول الاجنبية فامريكا لا تعارضه، وبريطانيا تحبذ. (٢)

أما بالنسبة للاتفاق فقد اثار ردود فعل مختلفة في سوريا، فقد ايد حزب الشعب الاتحاد مع العراق على اساس فيدرالي لا يغير من النظام الجمهوري في سوريا شيئاً، وايد الحزب الوطني الاتحاد، واعلن ان سوريا ليس بمقدورها ان تقف في وجه المشاكل التي تهددها، الا بتحقيق الاتحاد مع العراق، ويتناول عدة نقاط من اهمها وحدة في رئاسة الدولة. ووحدة في الشؤون العسكرية ووحدة في الشؤون الخارجية، ووحدة في الشؤون الاقتصادية، كذلك اهتمت الصحافة السورية بالمشروع ودعت الى تحرير العراق من معاهدته مع بريطانيا. (٣)

وافق الوصي على العرش، بعد ان اقترح عليه ناظم القدسي اقالة نوري السعيد ومن الواضح ان كثيراً من السياسة السوريين، ومن بينهم اعضاء حزب الشعب، كان يقبل الاتحاد مع العراق بشروط أهمها ابعاد نوري السعيد، الذي يعتبرونه عميلاً بريطانيا، فطلب الوصي من السعيد الابتعاد عن الحكم، وتأليف وزارة جديدة برئاسة على جوده الايوبي في ١٥/١٢/١٩٤٩م لاعتقاد السوريين باخلاص وحسن نية واستعدادهم للمفاوضة معه، وقد تألفت الوزارة فعلاً، وضمت حسين جميل عضو الحزب الوطني الديمقراطي، وممثلين من حزب الاستقلال ... الخ. (٤)

Tibawi, op. cit. p:384.

(١)

(٢) جهاد مجيد محيي الدين، مرجع سابق ص ٢٠٣.

(٣) نفس المرجع ص ٢٠٥.

(٤) عبدالرزاق الحسني، ج ٨ ص ١١٥.

ولما بدأت المباحثات بين الجانبين بشأن الوحدة، فقد حدث تطور مفاجيء بالنسبة للوفد السوري، فالعراق يطمح في ان يكون الاتحاد بين الدولتين تحت تاج واحد، وهذا يعني فقدان النظام الجمهوري في سوريا، وضياع استقلالها الوطني، وهذا مايرفضه السوريون، لذلك تمسك الوفد السوري على بقاء استقلالها ونظامها الجمهوري، حتى بعد الاتحاد، وكان رأي الوفد السوري، بأن يقتصر الاتحاد على امور الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصاد وتكوين برلمان موحد يمثل فيه العراقيون والسوريون معاً، في حين تعالج الموضوعات الأخرى وفق تصريف ذاتي في كل من سوريا والعراق. (١)

أما العراق فكان يهدف الى خضوع سوريا للنظام الملكي، واستخدام مجلس اتحادي يختار شعبي البلدين رئيساً له، وتشكيل وزارة اتحادية يمثل فيها البلدان بعدد متساو من الوزراء، وتضم وزراء الخارجية والدفاع والمالية والاقتصاد، كما تكون مسؤولة امام المجلس الاتحادي عن ادارة الشؤون العامة للبلدين. (٢)

ومما يتضح ان الجانبين السوري والعراقي، كانا غير مطمئنين للأخر، اذ ان الجانب السوري لم يكن مطمئناً لطروحات وسياسة نوري السعيد، وكان يخشى خضوع سوريا لمخططات بريطانيا، وعلى اثر ذلك عاد الوفد السوري الى دمشق مؤكداً بأنه سيقوم بدراسة المقترحات العراقية في ضوء انتخابات الجمعية التأسيسية. (٣)

وبعد نتائج الانتخابات قدم نواب حزب الشعب يساندهم اللواء سامي الحناوي عريضة الى رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي، طالبوا فيها بضرورة الاسراع في تحقيق الاتحاد مع العراق. (٤) كما اراد الحناوي فرض الاتحاد العراقي السوري، بالاتفاق مع عدد من رجال السياسة السوريين والعراقيين، بغض النظر

(١) معدوح الروسان، العراق، وقضايا الشرق العربي القومية (١٩٤١-١٩٥٨) ط١ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩م ص١٦٨، سيل، مصدر سابق ص١١٤.

(٢) عباس غضبان داود، العراق وسوريا، دراسة لموقف العراق من تطور الاحداث السياسية في سوريا (١٩٤٩-١٩٥٨) رسالة ماجستير، جامعة البصرة، العراق، ١٩٨٢، ص٦١.

(٣) فكرة نامق عبدالفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (١٩٥٣-١٩٥٨) منشورات وزارة الثقافة والاعلام بغداد، ١٩٨١م ص٤١٢.

(٤) دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي ص١٤١.

عن وجهات النظر المعارضة، مما دعا ضباط الجيش بقيادة الشيشكلي الى اعتقاله، متهمينه بالتآمر على النظام الجمهوري وضم سوريا الى العراق ضد استقلال البلاد وكيانه^(١). وجاء انقلاب الشيشكلي ليضع حداً للمشروع.

وفي ٢٦ ك ١٩٤٩م شن هجوم عنيف ضد قادة الانقلاب الجديد، من قبل العراق مؤكداً ان الانقلاب لم يكن في صالح سوريا، انما هو نزوه ذاتية وانه قضى على فكرة لم يتح لها ان ترى النور، وسبب هذا الهجوم جاء في اعقاب زيارة قصيرة قام بها سلمان الصفواني على رأس وفد لدمشق، وكان تلك الزيارة تهدف الى الاطلاع على هوية الانقلاب الذي قام به الشيشكلي والتعرف على رغبات الشعب والمسؤولين السوريين بشأن فكرة الاتحاد مع العراق، الا ان الصفواني والوفد المرافق له قد اصطدم بموقف الشيشكلي الراض لفكرة الاتحاد مع العراق^(٢)، واستمرت فترة الشيشكلي من ١٩٤٩-١٩٥١ بصراع دائم بين حزب الشعب المؤيد للعراق وبين الاحزاب الاخرى، التي كانت ضد فكرة الاتحاد مع العراق.

وفي ١٩٥١م قام العقيد اديب الشيشكلي بانقلابه الثاني، فقدم ثمانية عشر نائباً عراقياً، الى مجلس النواب العراقي طلباً دعوا فيه الى «العمل على اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على الحياة الدستورية، واعادة الامن واستقرار سوريا الى نصابها، والقيام بجميع الوسائل لاطلاق سراح المعتقلين السياسيين واعادة حريتهم، ودعوة اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية للاجتماع لمعالجة هذا الامر»^(٣) وابلغ رئيس الوزراء وزير العراق المفوض، ان حكومته لا يمكنها ان تعترف بالوضع الجديد في سوريا، لان الشيشكلي اتهم حكومة بغداد بالتدخل مع حزب الشعب لضم سوريا الى العراق، وانه (اي وزير العراق) يطلب الى لبنان (كما ستطلب حكومته الى الدول العربية الأخرى) عدم الاعتراف بهذا الوضع غير القانوني في دمشق، وعرضت المسألة على مجلس الوزراء، فقرر ان ينتظر بلاغاً رسمياً من حكومة دمشق بالانقلاب الذي حصل، مع العلم ان حالة الجوار مع سورية تفرض علينا مراعاتها اكثر مما يفرض على اية دولة أخرى، وعلى اثر

(١) محمد رفعت، مرجع سابق ص ١٨٧.

(٢) عباس غضبان داود- مرجع سابق ص ٧٠.

(٣) عبدالرزاق الحسيني، ج ٨ ص ٢٤٣-٢٤٤.

تلقينا تبليغاً رسمياً من وزارة الخارجية السورية بالانقلاب الجديد، وبه ترجونا ان نأخذ علماً بذلك مؤكدة عواطف الاخوة بين البلدين، وعرض التبليغ على مجلس الوزراء، غير انه ما لبث ان عاد الى دمشق دون تحقيق اي تقدم. ^(١) وقرر العراق تأجيل الاعتراف الرسمي بشرعية الانقلاب العسكري الجديد.

وعندما اصبحت السلطة الفعلية بيد الشيشكلي لجأ حزب الشعب الى اسلوب غير مباشر للدعوة الى الاتحاد مع العراق، وتتمثل ذلك بمشروع ناظم القدسي رئيس الوزراء السوري، الذي اقترح (على اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١٢٣ ك ١ ١٩٥١م) استبدال الجامعة العربية بالدول العربية المتحدة باعتبار ان هذا افضل انواع الاتحادات، ودعا المشروع الى اتحاد عربي يشمل جميع الدول العربية في شؤون الدفاع القومي والسياسة الخارجية والنواحي الاقتصادية، مبرراً دعوته بالاطار التي تحيق بالامة العربية، وبخاصة الخطر الصهيوني ^(٢) رحب العراق بهذا المشروع، وكان اول المحبذين لاقتراح القدسي، وصرح الوزير العراقي المفوض، معبراً عن وجهة النظر العراقية بصراحة، مشيراً الى ان العراق يفضل الوحدة او الاتحاد، واذا تعذر ذلك لسبب ما، فهو يرى ان يبدأ الاتحاد بين المؤيدين للفكرة، على ان يترك الباب مفتوحاً لمن يريد الانضمام، ويقول الوزير المفوض، ان هذه الفكرة لقيت قبولاً لدى مختلف المحافل السياسية والصحف الشعبية. ^(٣)

وفي ١٥ تموز ١٩٥٢م قام نوري السعيد بزيارة سرية وقصيرة الى دمشق، وكان الهدف منها تخفيف حدة التوتر بين دمشق وبغداد، لكن هذه الزيارة لم نستطيع ايقاف الهجمات الصحفية في كل من سوريا والعراق، بسبب سياسة الشيشكلي المعادية للعراق، لقد تركت هذه الاعمال اثارها السلبية على العلاقات العراقية السورية، ودفعت الشيشكلي، الى اتخاذ مواقف مضادة من العراق بسبب قناعته بأن الحكومة العراقية تعمل على الاطاحة بحكمه عن طريق تشجيعها للفئات المعادية له وبالذات جماعة محمد صفا، ويمكن اعتبار فكرة الاتحاد مع العراق، رغم كل الجهود التي قام بها توفيق السويدي وزير الخارجية اثناء زيارته

(١) بشارة الخوري، ج ٢، مصدر سابق ص ٤٢٢.

(٢) ممدوح الروسان، مرجع سابق ص ١٧٨.

(٣) جهاد مجيد محي الدين- مرجع سابق ص ٢١٢.

الى دمشق في منتصف شهر آب عام ١٩٥٣، من اهم العوامل التي دفعت الشيشكلي الى عدم قبول فكرة الاتحاد مع العراق. (١)

والاكثر أهمية أن عبدالإله الوصي على العرش، راقب النظام السوري، وقد اقلقه الوضع الجديد وخاصة وان وصايته على العرش قد قاربت على الانتهاء بسبب بلوغ فيصل الثاني سن الرشد، لذلك حاول الاسراع بالوحدة للحصول على عرش سوريا، ولذلك وجد الوصي في شخصية فاضل الجمالي قدره في تنفيذ اوامره. (٢)

لذلك خلال انعقاد الدورة العشرين لمجلس الجامعة العربية، تقدم رئيس وفد العراق فاضل الجمالي، الى المجلس بمقترحات تدعو الى اقامة صيغة اتحاد محده بين الاقطار العربية المهية لمثل هذه الخطوة، وحدد الخطاب الذي القاها الجمالي امام الجنة السياسية التابعة للجامعة العربية، الاهداف المرحلية للأمة العربية، ومبررات تقديم المقترحات العراقية في هذه الفترة بالذات، والاسلوب الواجب اتباعها لتنفيذها، وتحدد طريقة هذه المقترحات بما يسمى الطريقة الصاعدة التدريجية، تبدأ المرحلة الأولى منه باتحاد سوريا والعراق والاردن على ان يعقب ذلك انضمام باقي الدول العربية (٣)، غير ان مشروع الجمالي رفض من قبل الحكومة السورية واعتبرته سورية محاولة جديدة لتحقيق ما يرمي اليه ولي العهد. (٤)

نتيجة لسياسة الشيشكلي قرر العراق التحرك لدعم المعارضة لاسقاط حكم الشيشكلي، وتم ذلك في ٢٥ شباط ١٩٥٤م. وقد كان للعراق دور كبير في الاطاحة به، وقد سر الامير عبدالاله بالنجاح (٤) اصبحت الظروف العراقية والسورية والعربية مواتية لتحقيق الاتحاد بين العراق وسوريا في الفترة التي اعقبت سقوط الشيشكلي، ففي سوريا حكومة برئاسة العسلي وبدعم من حزب الشعب

(١) عباس غضبان داود، مرجع سابق ص ٨٨.

(٢) Marr, Phebe, the Modern History of Iraq, Ist, west view press Colorado, 1985, p.108.

(٣) غانم محمد صالح، المستقبل العربي، ع ١٥٤، كانون اول ١٩٩١م، ص ١٠٨-١٠٩.

(٤) التحرير العربي، ع ٨٤، ١٢ ك ١٩٥٤٢م. ص ١.

(٥) Rabinewich itmar، op. cit، p12، عبدالكريم الارزي، تاريخ في ذكريات العراق (١٩٣٠-١٩٥٨)، ط ١ بيروت، لبنان، ١٩٨٢، ص ٥٨.

المناصر للعراق، وفي بغداد حكومة فاضل الجمالي من دعاة الوحدة بدعم من عبدالاله، ورغم ذلك لم تستغل هذه الفرصة سبب انقسام حزب الشعب من ناحية، وحذر نوري السعيد الذي كان يرى ان سوريا والعراق بلدان يصعب حكمها، فاذا اتحد فإن المشكلة ستكون اعظم وفي حالة قيام الوحدة سيسيطر السوريون على الحياة الاقتصادية في العراق لانهم اكثر ثقافة ومهارة، فاتفهم السعيد للسياسة السورية كان أكثر عمقاً من الجمالي وعبدالاله، وكل ما يهم نوري من علاقة العراق مع سوريا هو تأمين وصول نفط العراق الى المتوسط.^(١) وهذه المصلحة يمكن تأمينها في نظره عن طريق قيام دولة صديقة في سوريا بدون الوحدة السياسية بين البلدين.

غير ان العراق بعد استقرار الاحوال في سوريا بادر الاتصال بقيادة الانقلاب الخامس فبعث فيصل الثاني برقية تهنئة الى هاشم الاتاسي وعبر فيها عن ارتياح العراق بنجاح قادة الحركة، وكانت هذه التهنئة بمثابة اعتراف رسمي من العراق بالوضع الجديد، كما اكد العراق بأنه على استعداد تام لارسال قوات نظامية لحمايتها من اي خطر خارجي^(٢) وعلى اثر ذلك اتصل المفوض العراقي بدمشق مع المسؤولين السوريين، منهم هاشم الاتاسي رئيس الجمهورية، وصبري العسلي رئيس الوزراء، وقد اعرب رئيس الجمهورية عن شكره وامتنانه للملك فيصل الثاني ولولي عهده عبدالاله وللحكومة العراقية على تأييدهم لسوريا في ظل محنتها السابقة، اما بالنسبة للاتحاد مع العراق اشار الاتاسي الى ضرورة ايجاد تفاهم ما بين العراق والمحور المعارض (السعودي ومصر) في هذا الشأن، اما العسلي فقد اظهر حماساً كبيراً لفكرة الاتحاد، موضحاً ان لا سبيل الى سوريا الا بالاتحاد مع العراق.^(٣)

وبالرغم من محاولة العراق لعقد الاتحاد مع سوريا، بأي ثمن فقد بذلت الاموال على صبري العسلي وبعض الشخصيات السورية، لقاء جهودهم في اقامة

(١) معدوح الروسان، مرجع سابق ص ١٨٢.

(٢) د.ك. و-بغداد، ملف رقم ٣١١/١٦٦٠/تقارير المفوضية العراقية بدمشق الى بغداد رقم ١٨، ص ٢٨.

(٣) د.ك. و- بغداد ملف رقم ٣١١/١٦٦١/تقارير المفوضية العراقية بدمشق الى بغداد رقم ١٩، ص ٢٩-٣٠.

الاتحاد، الا ان تلك الجهود باءت بالفشل، ويعود السبب الى الدور الذي لعبه حزب البعث العربي الاشتراكي، وبعض قادة الجيش، الذين تمكنوا من اقناع هاشم الاتاسي باقالة صبري العسلي من رئاسة الوزارة في ٩ حزيران ١٩٥٤م، واعتقل محمد صفا، بتهمة تعاونه مع دولة اجنبية ضد سوريا، وكان صفا من الشخصيات التي كانت تعتمد عليها الحكومة العراقية في تحقيق الاتحاد.^(١)

لذلك لم يتمكن العراق من احراز اي تقدم ملموس في سبيل اقامة اتحاد مع سوريا، على الرغم من الجهود التي بذلت في هذا السبيل، غير ان قيام حلف بغداد عام ١٩٥٥م، الذي ضم العراق وتركيا قد زاد في ابتعاد سوريا عن العراق. وعارضت سوريا حلف بغداد واعلنت مقاومتها للاحلاف، واخذت تدعو العراق الى ضرورة ترك الحلف والالتحاق بالصف العربي، وصرح العظم رغبته في السفر الى العراق في ١٤ آذار ١٩٥٥ لاجراء مشاورات رسمية مع الحكومة العراقية بهذا الخصوص، فجاءه الجواب بالترحاب، فغادر العظم دمشق على رأس وفد سوري مكون من فاخر الكيالي ووهيب غانم، وشوكت شقير ومخائيل اليان، واستقبل الوفد السوري في المطار مع اعضاء الحكومة برهان الدين باش وكيل وزارة الخارجية، نزل الوفد في قصر الضيافة ببغداد واكتفي نوري السعيد بارسال احمد مختار بابان نائب رئيس الوزراء واخرون للترحيب بالوفد، امضى الوفد اربعة ايام، دخل خلالها بمباحثات متواصلة مع الجانب العراقي، حاول فيها ثني الحكومة العراقية عن الاستمرار في حلف بغداد، والانضمام الى الميثاق الثلاثي، الا ان تلك المباحثات لم تسفر عن نتيجة مشجعة، فقد رفض الجانب العراقي المقترحات السورية، ورفض الوفد السوري، المبررات العراقية بشأن حلف بغداد.^(٢)

وعند عودة الوفد الى دمشق توترت العلاقات من جديد بين بغداد ودمشق وقد اصدرت وزارة الخارجية العراقية بياناً في ١٩ حزيران ١٩٥٥م احتجت بشدة على البيان الذي القاها خالد العظم وزير الخارجية السورية في مجلس النواب السوري، والذي جاء منصباً على مهاجمة سياسة العراق الخارجية واتهامه اياها محاولة جر بعض الدول العربية، وفي مقدمتها سوريا الى حلف بغداد.^(٣)

(١) سيل، مصدر سابق ص ٢٢٥-٢٢٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع خالد العظم، مذكرات ج ٢، ص ٣٩٤-٤٠٠.

(٣) جهاد مجيد محي الدين، مرجع سابق ص ٢١٨.

وبعد عودة الرئيس القوتلي، جددت الحكومة العراقية محاولتها التقرب من سوريا، فأرسلت وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان اذا التقى مع رشاد برمدا وزير الدفاع السوري في بيروت، وتضمن حديثهما حول امكانية عقد اتفاقية عسكرية بين العراق وسوريا على غرار الاتفاقية السورية المصرية، لكن نشاط الحكومتين السعودية والمصرية حالت دون نجاح ذلك.^(١)

وابتداء العراق منذ عام ١٩٥٦ الاخذ بزمام المبادرة في سوريا، واقامة نظام موال له في دمشق بأية طريقة، وبأي ثمن، وبالنظر الى تعذر ذلك بالطرق السلمية او الدبلوماسية، فانه لم يجد غير اللجوء الى القوة بديلاً لتحقيق هذا الهدف.

وعقد اجتماع موسع في البلاط الملكي حضره عدد من الشخصيات السياسية العراقية المسؤولة لمناقشة ما قد يترتب على سياسة سوريا الجديدة من نتائج، وخرج المجتمعون بحقيقه هامة وهي «انه اذا لم يقم العراق بمعاونة الفئات السياسية المستعدة لقلب النظام السوري في هذه الفترة، فإن هذه الفئات قد تلجأ الى طلب المعونة من جهات اخرى- كفرنسا مثلاً» وهذا يعني ابتعاد العراق عن اداء دوره في المنطقة العربية، وخصوصا بالنسبة لسوريا.^(٢)

وتنفيذا لذلك اخذ نوري السعيد يتقرب الى الشيشكلي ويخطب وده، ولما وجد فيه ميلا للاطاحة بالنظام السوري الجديد، والتقرب الى العراق، بعث اليه مساعد رئيس اركان الجيش العراقي غازي الداغستاني مع ثلاثين الف دينار في تموز ١٩٥٦، كمساعدة مالية لتحقيق هذا الغرض، والظاهر ان الداغستاني لم يكن يثق في الشيشكلي، وتوق السعيد به، فسلمه عشرة الآلاف دينار، وابقى عشرين الفا في خزانة السفارة العراقية في بيروت، ثم تكررت سفرات غازي بين بغداد وبيروت لنقل آراء المتأمرين السوريين الى عبد الإله، ونوري السعيد، والآخرين، عن طلبات اولئك بخصوص المال والسلاح^(٣)، وكان مطالب الشيشكلي لاسقاط النظام القائم في سوريا، ان يعترف العراق بحكمه على ان يحسن وضعه السابق تجاه العراق، كذلك ان يتبع العراق سياسة ودية نحوه وان يمدوه بالمال.

L. TiBawi, op. cit, p. 394.

(١)

(٢) جهاد مجيد محي الدين، مرجع سابق ص ٢٢٠.

(٣) عبدالرزاق الحسيني، ج ١٠ ص ٨٧.

اما تفاصيل الخطة التي وضعها العراق لغزو سوريا والتي تورط بها الشيشكلي فتقوم على ثلاثة خطوات:

الخطوة الاولى هي خطوة تمهيدية تستند اساسا إلى تجمع الاسلحة في المنطقة القريبة من الحدود المعروفة باسم هـ٣/ وتأمين القطعات (الوحدات العسكرية اللازمة التي ستتعاون في انجاز العمل عند الطلب، ورمز لها بخطة الصحراء، أما الخطوة الثانية: وهي تسبق تدخل الجيش العراقي المحتشد قرب الحدود السورية فتتلخص في قيام الفئات المتعاونة مع العراق من السوريين باحداث اضطرابات وتخريب داخل سوريا، ليعقبها ضربة قوية في دمشق تؤدي الى الاستيلاء عليها وتنصيب احد السوريين رئيساً للجمهورية، ورمز لها بخطة نصر أما الخطوة الثالثة: وهي الخطوة التي تعقب المحاولة، فتتلخص في دخول الجيش العراقي للمحافظة على النظام الجديد، على ان يعقب اعتراف الدول، العراق، بريطانيا، الولايات المتحدة بالوضع الجديدة.^(١)

لكن هذه المؤامرة تم فضحها عند وضع اليد على الاسلحة المرسله للمتآمرين من قبل السلطات السورية. وأصدرت المحكمة العسكرية بحق المتآمرين احكام الموت، وسارعت وزارة الخارجية العراقية الى التشبث لانقاذهم عن تنفيذ هذا الحكم فبعثت العراق عدداً من البرقيات من قبل السيد برهان الدين.^(٢)

ونشرت جريدة التحرير العربي تفاصيل المحاكمة تحت عنوان «نوري السعيد يحلم بتحقيق اتحاد العراق وسوريه على اساس الجريمة واسالة الدماء» وفي ١٥/١٢/١٩٥٦ جرى تحري بعض الدروز، فعثر عندهم على بعض الاسلحة المختلفة، ولاسيما في دار الامير حسن الاطرش حيث وجد فيها رشاشان حربيان ورشاش حربي اضافة الى بنادق، وذخائر ... الخ اما الاسلحة التي اختفت في وادي عنيق وتل عناق ووزع قسم منها على البدو، فقد جمع القسم الاعظم منها، واوضح التحقيق ان النائب فضل الله جربوع اجتمع بسعيد تقي الدين وغسان

(١) جهاد مجيد محي الدين، مرجع سابق ص ٢٢٢.

(٢) المحكوم عليهم بالاعدام حضورياً، هائل سرور، سامي كباره، عدنان الاتاسي، حسين الحكيم، صبحي العمري، وغيابياً محمد معروف، محمد صقر، صلاح الشيشكلي، سعيد تقي الدين، مخائيل ليمان، حسن الاطرش، شكيب وهاب راجع عبدالرزاق الصنسي ج ١٠، ص ٨٧، خالد العظم ج ٢ ص ٢٤٤.

جديد حيث دفع له مبلغ الف ليرة لبنانية، كما دفع له حسن الاطرش مبلغ الف ليرة سورية، كما تبين ان حسن الاطرش استلم مبلغ خمس وعشرين الف ليرة سورية، واموالاً اخرى لم يكتشفها التحقيق، حيث تم مصادرة الاموال، وضم الى اضبارة التحقيق.^(١)

ونتيجة للموقف المتأزم بين العراق وسوريا، اخذت الاذاعة في بغداد تشن هجوماً عنيفاً ضد حكومة سوريا، مما جعل الوزير السوري المفوض في بغداد، يقدم مذكرة احتجاج يشعر فيها الحكومة العراقية، بأن هذه التصرفات لا تنسجم مع علاقات البلدين، والمستفيد الاول من هذا العداء هو العدو المشترك، وفي نهاية المذكرة طالب الحكومة العراقية بالكف عن كل ما يسيء الى سوريا.^(٢)

أما المفوضية العراقية بدمشق فقدمت مذكرة رسمية الى وزارة الخارجية السورية، حذرت فيها المسؤولين السوريين من خطورة ما يجري في الحكمة العسكرية من عبارات نابية بحق العراق ورجال حكومته، وطلبت الحفاظ على ما هو موجود بين البلدين من علاقات، والابتعاد عن ما يسيء الى العراق.^(٣)

وبسبب توتر العلاقات بين الطرفين، وقيام سوريا بارسال بعض رجالها الى مناطق الحدود؛ لجمع المعلومات عن اماكن وجود القوات العراقية المرابطة قرب الحدود، جعل الحكومة العراقية تنشر انباء تقول بأن سوريا تريد القيام بتحريك عسكري مضاد للعراق.

ولقد هال السوريين ما تضمنه البيان الاميركي من زعم عن وجود شعور لدى الطرفين بخطر يتهددهم من جانب سوريا، كما هال رئيس الوزارة العراقية السيد على جودة، فطلب من المدفعي ان يدرس الحالة عن كثب ويزور سوريا، فاجتمع بشكري القوتلي، ولم يجد صحة لما جاء في البيان الاميريكي.^(٤)

(١) لمزيد من التفاصيل راجع جريدة التحرير العربي، ع٩٢، ١٥/١٠/١٩٥٦ م.

(٢) عباس غضبان داود/ مرجع سابق ص١٨٣.

(٣) وثائق وزارة الخارجية العراقية وثيقة رقم ٦٠٠/٩١٤/٩١٤ تقرير من المفوض العراقي في دمشق بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٥ م.

(٤) عبدالرزاق الحسيني، ج١٠، ص١٦٦.

وفي ٢٥ أيلول ١٩٥٧م زار علي جودة الايوبي رئيس الوزراء العراقي دمشق بناء على دعوة رسمية موجهة له، واجرى اتصالات رسمية عديدة مع المسؤولين السوريين، وقد صرح بعدها عند مغادرته دمشق قائلاً «ان الاعتداء على سوريا او على اي بلد عربي آخري يعتبر اعتداء على العراق وعلى البلاد العربية جميعاً، وعلق العسلي على هذا البيان فقال: «ان العراق مرتبط معنا في جميع الصلات الاخوية فهو شقيقنا، انه منا ونحن منه»^(١) وبانتهاء وزارة الايوبي، عادت السياسة العراقية الى خطها القديم المتمثل بمحاولة انتهاز اية فرصة للقيام بانقلاب يطيح بالنظام العام في سوريا.

وفي استنابول جرى اجتماع حضره كل من الملك فيصل الثاني والامير عبدالاله واحمد مختار بابان نائب رئيس الوزراء وفاضل الجمالي وزير الخارجية، ورفيق عارف واللواء الداغستاني عن الجانب العراقي، ومن الشخصيات التركية جلال بايار، وعدنان مندريس، ووزير الدفاع، وعن الجانب الامريكي حضره هندرسن الخبير بشؤون الشرق الاوسط، وافتتح عدنان مندريس الجلسة بقوله «ان الحكومة التركية طلبت حضور هندرسن لبحث موضوع سوريا، وان تركيا لا تريد التدخل في سوريا، وانما على العراق وحده ان يقوم بهذا الواجب بصفة كونه دولة عربية، واذا كان العراق لا يرى محذوراً من ارسال جيشه الى سورية لتغيير الحكم القائم في سورية ثم العودة الى العراق دون ان يحاول احتلال سوريا، فان امريكا مستعدة للوقوف الى جانبه مهما كلف الامر الى اية نتيجة»^(٢).

وبدأ التحشد العراقي قرب الحدود الاردنية الا ان العراق لم يقم بأية محاولة تنم عن عزمه تنفيذ خطته لاسباب عديده اهمها: قيام التعاون بين مصر وسوريا، ورفض المملكة العربية السعودية لاي تدخل عراقي جديد في سوريا اضافة الى ضغط الشعب العراقي المتزايد على النظام ومبادئه بضرورة تبديل السياسة الخارجية التي ينتهجها العراق.^(٣)

وهكذا باءت الجهود العراقية بالفشل، ولم تتحقق الوحدة مع سوريا بالرغم من المحاولات التي ابدتها العراق لتحقيق ذلك.

(١) جهاد مجيد محي الدين، مرجع سابق ص ٢٢٩.

(٢) عبدالرزاق الحسيني ج ١٠ ص ١٥٩.

(٣) جهاد مجيد محي الدين، مرجع سابق ص ٢٣٠.

الموقف المصري:

اما بالنسبة لمصر فقد اخذت تراقب الاحداث في سوريا بعد وقوع الانقلاب العسكري الجديد، ووقفت موقف المتريث لترى الوجهه الذي يتجه اليه، وقد جاءت نقطة الانعطاف في ٢١ نيسان ١٩٤٩م حين قام الزعيم بزيارة سرية للملك فاروق في حدائق انشاص، وبعد عدة ساعات من المحادثات اعلن الزعيم انه معجب بكل ما هو مصري، وحين عاد الزعيم الى دمشق رافقته للحماية طائرات مصرية، واصبح واضحاً ان سوريا قد عادت الى الجامعة العربية يحضنها النفوذ المصري، وما أن مضت ايام على هذه الزيارة، حتى اعترفت مصر والسعودية ولبنان بنظام حكم الزعيم، واعلن الزعيم في ٢٦ نيسان بقوله: «كانت رحلتي الى القاهرة مفاجأة غير سارة للأردن والعراق»^(١).

ومن الجدير بالذكر ان اعتراف مصر بحكم الزعيم، كان مشروطاً ببقاء النظام الجمهوري في سوريا^(٢)، لذلك تبنى سياسة معادية للهاشميين.

واصبح من الطبيعي ان تسوء العلاقات السورية مع العراق، بعد حصول الزعيم على الاعتراف المصري والسعودي، واخذت الصحف السورية والمصرية تشن هجمات عنيفة على العراق ونوري السعيد، وفي ٢٨ نيسان ١٩٤٩م خرجت مظاهرات طافت شوارع دمشق تهتف لسوريا وتنادي ببطلان مشروع الهلال الخصيب^(٣).

وبرر الزعيم اتجاهه نحو محور الرياض ومصر، تأكده ان العراق لم يكن جاداً في تعاونه مع سوريا، مما اوجب عليه أن يتجه نحو مصر، وقد اسفر اجتماع انشاص عن اتفاق مؤداه أن يعلن الملك فاروق ملكاً على سوريا، وان حسني الزعيم نائباً للملك في دمشق، ولا شك ان مجريات الاحداث تنفي وجود مثل هذا الاتفاق، او على الاقل ربما جرى حديث حول هذا المعنى ولكنه لم يوضع موضع التنفيذ، وعلى كل حال فإن مصر كان لها في ذلك الوقت مؤسساتها الراسخة ولم يكن

(١) سيل، مصدر سابق، ص ٨٢-٨٤.

(٢) جهاد مجيد محي الدين، مرجع سابق ص ١٩٤.

(٣) نفس المرجع، ص ٩٩.

الاتفاق مع الملك يعني ان الأمر قد صار نافذاً، ومن ثم فقد اعترض رئيس الوزراء- ابراهيم عبدالهادي- على اختيار الوزراء المفوضين لدى كل من الدولتين، وقد اتفقت على تعيين عبدالعزيز بدر وزيراً مفوضاً لمصر في دمشق، ومحسن البرازي رئيس وزراء سوريا وزيراً مفوضاً لسوريا في القاهرة، فأوقف العمل بهذا الاتفاق. (١)

وتروي زوجة حسني الزعيم تفاصيل العلاقة بين فاروق ملك مصر وبين زوجها حسني الزعيم، فتقول: «لقد كان الزعيم اخلص الناس لفاروق، ولن يستطيع ان امحو من ذاكرتي ان الزعيم ذهب ضحية المؤامرات التي حاكها فاروق ورجاله»، وتقول: «بدأت المؤامرة الكبرى التي ذهب ضحيتها الزعيم، عندما زرت مصر، زارني كريم ثابت، وعلم ان تأثيري على زوجي كبير ثم طلب الى ان اعونه على اقناع زوجي بالتفاهم مع مصر، مقابل ان تعمل الحكومة المصرية على تأييد حركة الزعيم والاعتراف به، ثم قال: «انني اعدك بأن يهدي اليك فاروق قصرأ في مصر» على ان يسفر الزعيم عداءه للملك عبدالله ولا يسير في سياسة المهادنة التي ينتهجها مع الاردن»، واتفقنا على اقناع زوجي بزيارة مصر والاجتماع مع فاروق»، وعند الاجتماع قال له كريم ثابت امام فاروق «بأن السير في ركاب اي دولة عربية أخرى سيضر بمستقبل الانقلاب، ولقد اصبحت سوريا كلها بين يديك الآن» اقتنع الزعيم بذلك ورفض هدية المليون ليره التي وعده بها كريم ثابت، وقال «انني افضل ان تهدي سوريا بقيمة هذه الهدية عدة طائرات تعزز بها سلاحنا الجوي» (٢)

اما موقف مصر من انقلاب الحناوي، فقد كان موقفاً مخالفاً يظهر انها فوجئت به واعلنت الحداد مدة ثلاثة ايام على اعدام حسني الزعيم، الذي وصفته الصحف المصري بالشهيد، وبدأت اتصالات جديدة بين بغداد ودمشق (٣). كما وصفت الصحف المصرية انقلاب الحناوي، بأنه يهدف الى بيع استقلال سوريا الى

(١) ابراهيم محمد محمد ابراهيم، مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣-١٩٥٨)، رسالة ماجستير جامعة عين شمس، كلية البنات، ١٩٩١م ص٨٨.

(٢) المصور، ع١٤٥٨، ١٩/٩/١٩٥١م.

(٣) د.ك.و بغداد ملف رقم/ ٢١١/٢١٦٦/ تقارير المفوضية العراقية في القاهرة الى وزارة الخارجية بغداد وثيقة ١٩، ص١٢٧.

العراق^(١) ومن الدلائل على استيلاء المصريين من الانقلاب الجديد حقيقة إعادة بعثه سوريه مكونة من سبعين رجلاً من القوتين البحرية والجوية الى سوريا من غير ان يسمح بقبولها في المؤسسات العسكرية المصرية.^(٢) لذلك انتظرت مصر حتى اعترفت بالانقلاب، عندما طلبته من الحكومة المصرية، ولم يعترف به الا بعد شهر تقريباً، حتى تأكدت ان حزب الشعب لا يوافق على الاتحاد الكلي مع العراق، وطالب باتحاد جمركي وفيدرالي.

وأخذت مصر تعمل على عرقلة الاتحاد السوري العراقي، فقدمت مشروعاً للضمان الجماعي العربي في اواخر تشرين ١ ١٩٤٩م يشمل جميع الدول العربية، والهدف منه صرف النظر لجر سوريا للاتحاد مع العراق، وبدأت تمارس ضغطاً معارضاً، فرفعت القضية الى مجلس الجامعة العربية، حيث طلبت ضماناً من جميع الاعضاء باحترام الاوضاع القائمة بين البلدان العربية، وقد طرح هذا المشروع في الوقت الذي كان فيه مندوباً العراق وسوريا يقومان بشرح ابعاد الاتحاد في الجامعة العربية.^(٣)

جاء انقلاب الشيشكلي لاحباط فكرة الاتحاد بين العراق وسوريا، كما انه بمثابة نصر للسياسة المصرية، أما بالنسبة لموقف الحكومة المصرية الرسمي، فقد كان موقف الانتظار والترقب، الى أن ترى ما سيحدث بعد ذلك، وان من عادة الحكومة ان لا تسرع في اتخاذ اي قرار يتصل بعلاقاتها الخارجية الا بعد التثبيت من اتجاه الحوادث، وان الامر يتعلق بالسوريين قبل كل شيء آخر لأنه حدث داخلي ولكن الشيء الذي لا شك فيه ان له تأثيراً كبيراً على علاقة سوريا بالجامعة العربية وفي الدول المشتركة بعضويتها.^(٤)

وتوجه الى وزارة الخارجية اسعد محفل القائم باعمال المفوضية السورية في القاهرة، حيث قابل عبدالرحمن بك وقال: «ان هذه الحركة ليست انقلابية بمعنى

Ziadeh, Op. Cit. P. 127.

(١)

(٢) توري، مرجع سابق ص١٦٧، الاردن، ع١٤٤٣، ٢٠ أيلول، ١٩٤٩م.

(٣) محمد رفعت، مرجع سابق ص١٨٨، توري، ص١٦٤.

(٤) الاردن، ع١٥١٩، ٢١ ل ١٩٤٩.

الكلمة، وليس انقلاباً جديداً ولكنها تناولت وضعاً خاطئاً، وازالت اسباب هذا الوضع، وقد اراد الجيش بعمله هذا ان يعلن على وجه خاص حرصه على سوريا والمحافظة على كيانها.^(١)

لذلك قوبل الانعطاف الجديد للاحداث بترحاب في مصر، وفي اوائل كانون ٢ ١٩٤٩م قام الشيشكلي بزيارة غير متوقعة للقاهرة، ثم قام معروف الدواليبي فوراً برحلة الى القاهرة لعقد اتفاقية تجارية، وصرح بأن زيارته لمصر تتصل بالنواحي العسكري والغرض منها الحصول على المعلومات التي تساعد على تقوية الجيش السوري، وابدى استعداداه لعقد محالفة عسكرية مع مصر واعلن الشيشكلي تأييده للضمان الجماعي واعتبرها وسيلة صالحة للدفاع عن كيان العالم العربي.^(٢)

وبعد أن امضى الشيشكلي فترة قصيرة بضيافة الملك فاروق، حصل على وعد بمبلغ خمسة ملايين جنيه استرليني تقدمها مصر فيما بعد، وقد قيل ان هذا المبلغ ثمن تعهد الشيشكلي باستقلال سوريا ضد المشاريع الهاشمية^(٣) كما اشترطت حكومة العظم على مصر بضرورة اعارة الجيش السوري بعض الاسلحة اللازمة له لزوماً شديداً (الدبابات، كذلك التنازل للجيش السوري عن الصفقة التي عقدها الجيش المصري بشراء بعض القطع البحرية لقاء دفع ثمنها).^(٤)

ولما قام الشيشكلي وتسلم السلطة، ايدت مصر الانقلاب، وتعاونت مع القائم به^(٥)

واوفد العقيد اديب الشيشكلي شوكت شقير من كبار الضباط السوريين للاجتماع برئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس باشا، ليشرح له تفسير ما حدث في سوريا^(٦) ولما دعا نوري السعيد الى عدم الاعتراف بالنظام الجديد، لجأ الشيشكلي الى اعادة التكتل الذي كان قائماً في عهد الزعيم، والذي يضم مصر

(١) الاردن، ع١٥١٨، ٢٠، ك١٩٤٩ م.

(٢) توري، مرجع سابق ص١٧٦.

(٣) سيل، مصدر سابق ص١٢٩.

(٤) العظم، مذكرات ج ٢ ص٢٥٣.

(٥) جهاد مجيد محي الدين، مرجع سابق ص٢١٢.

(٦) الف باء، ع٨٧٦٧، ١٦، ١٩٥١ م.

والسعودية، وعندما اشتد الضغط الاسرائيلي على حدود سوريا، حضر الشيشكلي الى القاهرة، وتباحث مع النحاس في هذا الشأن، ووعده بتقديم اسلحة لسوريا.^(١) كما اتجه الشيشكلي بعد قيام الثورة المصرية في ١٩٥٢ لتوطيد علاقته مع العسكريين وارتبط مع مجلس قيادة الثورة بروابط الصداقة، كما زار القاهرة في محاولة للتقرب من قادة الثورة مدعياً انه جاء لتقديم التهاني لمصر بنجاح الثورة، لذلك توطدت العلاقات بين مصر وسوريا، على اثر الدستور الذي وضعه عام ١٩٥٢م الذي اكد على صيغة النظام الجمهوري.^(٢) واصبح التفاهم واضحاً بين سوريا ومصر حول السياستين الخارجية والداخلية، لان نظام الحكم في مصر وسوريا واحد، وكل من الحكومتين تعملان بجهد، واخلص على تقوية الجيش، ورفع مستوى الشعب في الداخل، ودرء اخطار الاستعمار والصهيونية في الخارج^(٣) وقد تلاقت سياسة الحكومة المصرية مع سياسة الحكومة السورية ايضاً، لانها في مقدمة البلاد المستقلة مما جعلهما يسلكان سياسة واحدة، وربما تطلعت سوريا الى مصر باعتبارها اكبر دولة مواجهة مع اسرائيل، وقد تحدث صلاح سالم للصحفيين السوريين، وتبين من حديثه ان مصر تنتج جميع الاسلحة في مصانعها، وان المصانع المصرية ليست لمصر وحدها، بل للعرب جميعاً ويجب ان يعتمد العرب على انفسهم.^(٤)

وبعد انتهاء عهد الشيشكلي أخذت سياسة الاحلاف تتجه نحو سوريا، وظهر الى الوجود حلف بغداد، الذي اعلنت سوريا رفضه.

وفي ٢٢ ك ٢ ١٩٥٥ عقد اجتماع بالقاهرة على مستوى رؤساء الوزارات تلبية لدعوة رئيس وزراء مصر فتألف الوفد السوري من السادة فارس الخوري رئيس الوزراء، وفيضي الاتاسي وزير الخارجية، ونجيب الارمنازي، وقد اقر المجتمعون ارسال وفد عربي الى بغداد للمطالبة بعدم التوقيع على الحلف في الوقت الحاضر، ولكن تباين الموقف السوري سبب توتر في العلاقات بين فارس الخوري، ووزير الخارجية، بسبب تصريح الخوري، الذي قال: «ان حكومته لا تستطيع الزام نفسها

(١) العقاد، مرجع سابق ص ١١٥.

(٢) نفس المرجع/ ص ١٢٢-١٢٣.

(٣) الف باء، ع ٨٩٦٥، ٤ شباط ١٩٥٤ م.

(٤) ابراهيم محمد محمد، مقدمات الوحدة المصرية، ص ١١٠.

بأي حلف او معاهدة يقرها المجتمعون ما لم تعرض ذلك على مجلس النواب»، لذلك ادى موقف الخوري الى تدمير كبار ضباط الجيش، وتحرك السياسيون بهدف تشكيل وزارة جديدة، كذلك الاستياء من موقفه في الاجتماع، مما اضطر الى تقديم الاستقالة^(١).

وقد وضع صلاح سالم بأن القاهرة طلبت من دمشق ان تسمح لها بارسال وفد، لزيارة سوريا والتفاهم مع المسؤولين، في عهد وزارة الخوري لكن الطلب رفض، الا ان العسلي عندما قدم له الطلب ارسل الموافقة على ان يزور مسؤول مصري دمشق لتباحث مع المسؤولين فيها، ووصل الوفد المصري الى دمشق برئاسة صلاح سالم، لغرض عقد ميثاق مع مصر فوافق الجانب السوري على المقترحات، ووقع العسلي وصلاح سالم مبدئياً على مسوده الاتفاق^(٢).

وبدأت محاولات التنسيق في السياسة الخارجية بين القطرين عقب زيارة قطر السوري التي قام بها صلاح سالم، ولقد اصدر الوفد بياناً مشتركاً بعد اسبوع من توقيع معاهدة التضامن العراقي- التركي كان اهم ما جاء فيه: ١- عدم الانضمام الى الحلف التركي- العراقي او اي أحلاف اخرى.

٢- اقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي مشترك. ٣- الاتصال بالحكومات العربية لعرض اسس ومبادئ البيان المشترك ودعوة البلدان العربية الى الموافقة عليها ٤- انتهاج سياسة عربية مستقلة موحدة.

وبدا يظهر من هذا التاريخ تشكيل معسكرين معسكر يضم سوريا ومصر، ومعسكر يقوده العراق، وفي الجانب العسكري وقع ميثاق الدفاع المشترك بين مصر وسوريا، الذي نص على ان الاعتداء على اي منهما اعتداء على الاخرى، كذلك نص على التعهد بعدم عقد صلح منفرد مع المعتدي، وتشكيل مجلس اعلى من وزيري الخارجية السوري والمصري، ثم تعيين رئيس اركان مشترك لجيشي البلدين^(٣).

(١) وليد المعلم، مرجع سابق ص ١٨١.

(٢) النشاشيبي، مصدر سابق ص ٣٩٥-٣٩٧.

(٣) عبد المنعم المشاط، المستقبل العربي، ع ٩٦، مركز دراسات الوحدة، شباط ١٩٨٧م، ص ٢٢-٢٣، خالد العظيم ج ٢، ص ٢٨٩-٢٩٠.

وتأجج الشعور القومي عند الجماهير السورية بسبب الضغط الاستعماري على سوريا مع بروز نظام جمال عبدالناصر، كنظام عربي معادٍ للاستعمار، نتيجة لتصديه للاستعمار الانجليزي وتأميمه لقناة السويس وصموده أمام العدوان الثلاثي، ثم وقف الى جانب سوريا أثناء مقاومتها لحلف بغداد ومبدأ ايزنهاور والتهديدات التركية، واكد جمال عبدالناصر على استعداد مصر للاتحاد مع سوريا، ومما زاد في قلق العراق الأخبار التي أشارت إلى عزم سوريا على إقامة اتحاد مع مصر^(١).

وعندما بدأ العدوان الثلاثي على مصر، وقفت سوريا إلى جانب مصر، وعقد اجتماع طارئ لمجلس الوزراء السوري، أعلن فيه القوتلي، ان الرئيس المصري عبد الناصر غير راغب في التدخل السوري، غير ان الوزراء السوريين أصروا على الدخول إلى جانب مصر، وفضلوا دخول معركة خاسرة اكرم لهم من الوقوف موقف المتفرج، واعتبرت الوزارة السورية ان العدوان الثلاثي على مصر قضية كل العرب^(٢).

وعلى الصعيد العسكري وضع الجيش السوري في حالة تأهب انتظاراً لأوامر القيادة المشتركة بالهجوم على الاراضي المحتلة، بسبب اضطرار مصر سحب قواتها من سيناء بعد التدخل الفرنسي- البريطاني على السويس، لمنع الحملة الثلاثية من تطويق القوات المصرية في الصحراء^(٣).

كما اتصل محمود رياض بشكري القوتلي، وأبلغه السفر إلى موسكو لاقتناع الروس بالتدخل وتقديم العون لارسال قوات عسكرية خوفاً من نشوب حرب عالمية أخرى، وأبلغ القوتلي عبد الناصر، وطلب منه عدم الاعتماد على مساعدة الروس^(٤).

(١) إبراهيم محمد حمد إبراهيم/ مقدمات الوحدة المصرية، ص١٤٤، نجاح محمد، ع ٢٧-٢٨، ص١٩.

(٢) مذكرات محمود رياض، الامن القومي العربي الانجاز والفشل، ج٢، ط١ دار المستقبل العربي، القاهرة- ١٩٨٧، ص١٥٥.

(٣) المعلم، مرجع سابق ص٢٠٢.

(٤) محمود رياض، مذكرات، ص١٥٥.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه في الوقت الذي كان يقف فيه الجيش السوري والشعب إلى جانب مصر لمواجهة العدوان الثلاثي، كانت العراق تقوم بعملية تخريبية للاطاحة بنظام الحكم القائم، مما زاد في عملية التقارب المصري السوري.

من خلال ما سبق نلاحظ أن سياسة سوريا بعد قيام الثورة المصرية، أصبحت متفقة مع سياسة مصر الخارجية، من حيث مقاومة الاحلاف، والعمل على الحياد الايجابي، والتعايش السلمي، لذا رفضت مصر الانضمام إلى الحلف، إذ وجدت فيه الدولتان تجزئاً للقومية العربية، كما رفضت مشروع ايزنهاور الخاص بالشرق الاوسط، وتزداد الصلات وثوقاً بين مصر وسوريا، فأقرت الدولتان مبدأ الاتحاد بين الدولتين، ونتيجة هذا وقفت إلى جانب سوريا حينما تأزمت العلاقات التركية السورية في ١٩٥٧م، وكان نتيجة هذا التساند والتحسن المستمر في العلاقات السورية الروسية أن مرت هذه الأزمة بسلام، بعد أن قدمت الجمهورية السورية الشكوى إلى هيئة الامم المتحدة، لقد أعلن الرئيس المصري «أن جميع امكانيات مصر السياسية والاقتصادية والعسكرية كلها إلى جانب سوريا في معركتها، وأضاف أن هذه المعركة معركتنا... معركة القومية العربية كلها»^(١) رابطت القوات المصرية على الحدود مع تركيا، وفي الجنوب على الحدود السورية الاسرائيلية، كذلك وقعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية الكاملة بين البلدين في ١٩٥٧م. ثم وقعت اتفاقية جديدة بشأن تسهيل انتقال رؤوس الاموال بين البلدين، وكان قد تم التصديق على الوحدة الثقافية بين البلدين، التي تقضي بتعزيز التعاون الثقافي وتوطيد اساليب التعليم من خلال تبادل المعلمين والطلاب.^(٢)

وفي ١٨ تشرين ٢ ١٩٥٧م حدد شكل الوحدة بين البلدين، بأنها اندماجية لها دستور واحد ورئيس واحد، وسلطتان تشريعتان، وتنفيذتان متوحدتان، وقائد اعلى للقوات المسلحة، ومجلس دفاع أعلى، وحملت المذكرة كل من يتهاون في تنفيذ هذه الوحدة^(٣) اضافة الى ذلك قرر مجلس النواب السوري توجيه الدعوة الى مجلس الامة المصري لزيارة سوريا لتبادل الرأي في استعجال الزمن لدفع الوحدة، واعتبر السوريون وصول الوفد المصري عيداً قومياً، وبعد حضور الجلسة

(١) محمد صفوت، الجمهورية الحديثة، ط١، منشأة المعارف، ١٩٥٨م، ص١٦١-١٦٢.

(٢) عبدالمنعم المشاط، المستقبل العربي، ص٢٤.

(٣) خالد العظم، مذكرات، ج٢، ص١٢٤.

تم اعداد قرار بالاتحاد الفيدرالي من لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب السوري، ولجنة الشؤون العربية بمجلس الامة المصري، ووافق النواب على القرار بالاجماع.^(١)

وأخيراً ثم توقيع الوحدة المصرية- السورية، تعبيراً عن رغبة الشعبين السوري والمصري في شباط ١٩٥٨م.

الموقف السعودي

ارتبط الموقف السعودي من الاحداث السورية، بموقف مصر، وكان الهدف الاساسي هو اتفاق مصالح الأسر الحاكمة في مصر وفي الرياض على مناهضة الهاشميين وتطلعاتهم إلى الزعامة.

لذلك كانت ترتبط السعودية بصلات وثيقة مع شكري القوتلي، وكانت سنده القوي وعندما علمت نبأ الانقلاب العسكري صدمت، ووقفت موقفاً سلبياً منه، ولكن زيارة نوري السعيد إلى سوريا عجلت بالسعودية إلى القيام باعمال مضاده، فارسل عزام باشا إلى دمشق لأنه صهر مستشار ابن سعود لاستطلاع الوضع^(٢)، أما الزعيم لازالة مخاوف السعوديين فقد بعث بمهمة مستعجلة عديله نذير فنصه إلى الرياض يحمل احتراماته وتطميناته لإزالة مخاوف السعوديين بشأن الانقلاب^(٣) كما بعث وفداً إلى الرياض عقد محادثات مع الملك عبد العزيز يلتمس من الملك الاعتراف بالوضع الجديد، وطلب عبد العزيز من الوفد ضرورة تأليف حكومة شرعية في دمشق قبل الاعتراف بها^(٤)، ولما زار وزير الحربية السعودي، المفوض في دمشق ابلغه اعتراف بلاده بالحكم الجديد^(٥).

(١) احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ص٤٦.

(٢) محمد مهدي كبه، مصدر سابق، ص٣٣.

(٣) سيل، مصدر سابق، ص٧٥.

(٤) بشاره الخوري، ج٢، مصدر سابق ص٢١٢.

(٥) الاردن، ع ١٤٤٣، ٢٠ ايلول ١٩٤٩م.

رغب الزعيم في توثيق عرى الصداقة مع المملكة العربية السعودية، والعودة إلى سياسة القوتلي في اقامة محور القاهرة -الرياض- دمشق، وقد اسفر اللقاء عن دعم سعودي لحسني الزعيم^(١) وأيد ابن سعود الحكومة التي استلمت زمام الحكم في سوريا بقيادة حسني الزعيم، ومنحه قرصاً قدره ستة ملايين دولار، ووعده بتقديم المزيد، وقد اشترى نصره الدبلوماسي بثمن غير يسير، اذ كان الثمن استنكاره لمشروع سوريا الكبرى، ورفضه التقارب مع العراق، وكان ابن سعود يقاوم مشروع سوريا الكبرى بعناد ويطمح بالمحافظة على سوريا في وضعها الراهن، كما ابرم حسني الاتفاقية الموقعة سابقاً حول مد خط الانابيب عبر الاراضي السورية^(٢).

وهكذا كانت سياسية الزعيم متأرجحة بين الدول العربية، تارة مع العراق وتارة أخرى مع السعودية ومصر.

ولكن عندما حدث انقلاب سامي الحناوي تمهلت السعودية في اعلان اعترافها.

ويأتي موقف السعودية تعبيراً عن عدم ارتياحها لهذا الانقلاب، الذي اطاح بحليفها حسني الزعيم، اضافة إلى علمها بأن انقلاب الحناوي سيكون من حصة العراق، الذي تبذل السعودية الاموال الطائلة بقصد ابعاده عن سوريا، وعدم السماح للعائلة الهاشمية -في العراق- من ان تحقق ما تصبوا اليه من أعمال في سوريا^(٣).

أما الموقف السعودي بشأن الاتحاد العراقي -السوري، فقد عارضته خوفاً من التوسع الهاشمي الذي ربما يسيء إليها^(٤)، واخذت حكومة السعودية تنشط بمساعدة الدول الأخرى حتى تم اسقاط حكم الحناوي.

(١) نذير فنصه، مصدر سابق ص ١٣٦-١٣٨.

(٢) فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيرى الضامن، وجلال المشطة، دار التقدم، ١٩٨٦، ص ٢٠٤.

(٣) عباس غضبان داود، مرجع سابق ص ٥١.

(٤) جهاد مجيد محي الدين، مرجع سابق ص ٢٠٥.

ولما حدث انقلاب الشيشكلي في سوريا، اعتبرت السعودية حركة الشيشكلي حركة داخلية بحثة، فعضدتها وتعاون مع القائم بها^(١)، كما تجددت العلاقة في عهد الشيشكلي بين سوريا وابن سعود، وقد ذهب ابن سعود ومنح سوريا قرضاً كبيراً^(٢).

وفي شهر أيار وصل خالد العظم إلى الرياض، وأجرى حديثاً مطولاً مع الملك عبد العزيز بن سعود وتناول الحديث قضية الرئيس شكري القوتلي وعودته إلى سوريا وما يكنه له الملك عبد العزيز من المحبة والاعتبار، ويؤكد العظم ان هناك صلة ما بين العاملين باسم المملكة العربية السعودية، وبين رجالات الاحزاب، الذين كانوا جاهدين في معارضة الحكم القائم في البلاد، فرد عليه "يجب أن يتم الانتهاء من وضع الدستور والشروع في انتخاب مجلس النواب وبعدها المجال مفتوح امامه لترشيح نفسه، ويحتل ثانياً منصبه"، كذلك شرح العظم سياسته نحو التنسيق مع السعودية واعرب عن خيبة امه بسبب عدم التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك، وطلب من الملك عبد العزيز لتدعيم مركز حكومته، أن تباشر السعودية بتسديد اقساط القرض المنوح لسورية، فاصدر الملك التوجيهات لتلبية الطلب السوري^(٣) كما اتفق الطرفان على التزام السعودية بتسديد القسط الثاني من اتفاقية القرض.

وعندما طرح ناظم القدسي مشروعاً للاتحاد العربي، عارضته المملكة العربية السعودية، واخذت سياسية الشيشكلي تقوم بتنسيق مع السعودية لاسقاطه^(٤) ولما اتبع الشيشكلي الاساليب الديكتاتورية العسكرية، وطارد الاحزاب السورية المعارضة، ازداد الشيشكلي تقرباً من حكومة الرياض بشكل اوسع، واتهمته الصحف العراقية، بالوقوع تحت تأثير الجهات السعودية المعادية للعراق، غير أن المملكة العربية السعودية اصابها الوهن بعد وفاة عبد العزيز بن سعود عام ١٩٥٢، واخذت تعتمد علي مصر بشكل اكبر^(٥) ولكن بقيت علاقة الشيشكلي وطيدة مع

(١) الحسيني ج ٨، تاريخ الغدا— ص ٢٦٣.

(٢) لنشوفسكي، مرجع سابق ص ٨٠.

(٣) خالد العظم، مذكرات ج ٢ ص ٢٥٨.

(٤) معدوح الروسان، مرجع سابق ص ١٨٠.

(٥) جهاد مجيد محي الدين، مرجع سابق ص ٢١٣.

حكومة الرياض، ومما يدل على ذلك أنه حينما وجهت سوريا انذاراً للشيشكلي بمغادرة سوريا، لم يجد امامه سوى المملكة العربية السعودية للذهاب إليها^(١).

وبعد سقوط الشيشكلي ١٩٥٤م جرى تحرك عراقي لتحقيق الوحدة العراقية السورية، عند ذلك جرى تحرك سعودي يهدف إلى منع سوريا من الاتحاد مع العراق، فسارعت بارسال يوسف ياسين -المستشار الشخصي للملك السعودي- إلى دمشق بهدف العمل على منع أي تقارب يحدث بين العراق وسوريا، وقد واصل المبعوث السعودي اتصالاته في سوريا يسانده اعوان الشيشكلي -الذي اتخذ السعودية ملجأ له- ومنهم الصحفيان المعروفان في سوريا امين رويحه وحسين العويطي^(٢).

وفي ٥ آذار زار الملك سعود خالد العظم وصلاح سالم، وقد جرى اجتماع بين الطرفين عرض منه ما تم الاتفاق عليه بين الحكومتين السورية والمصرية في البيان المشترك، الذي يحل محل الضمان الجماعي، فوافق الملك سعود باسم المملكة العربية السعودية موافقه كاملة على جميع ما جاء في ذلك البيان المشترك، بغير تحفظ وابدى رغبته الشديدة في ضرورة الاسراع إلى عقد مؤتمر الذي دعا إليه البيان، تحقيقاً لاماني الامة العربية واهدافها^(٣)، اقترح تسميته بالتصريح الثلاثي نظراً لرغبة السعودية الانضمام إليه، وسب الحماس السعودي هذا، مقاومة حلف بغداد. والمشاريع الهاشمية.

كما وقفت المملكة العربية السعودية إلى جانب القوتلي في المعركة الانتخابية، اذ كانت اتصالات سفرائها وعملائها بالنواب الحزبيين والمستقلين علانية وبدون اخفاء^(٤).

وفي عام ١٩٥٧م تم دعوة الملك سعود إلى واشنطن للعب دور الوسيط بين الدول العربية لإقناعها بقبول مبدأ ايزنهاور، وهناك رتبت الحكومة الامريكية اجتماعاً بين الملك والوصي لازالة الخلافات بينهما، الامر الذي انعكس سلباً على

(١) فاسيليف، تاريخ السعودية، ص٢٠٤.

(٢) عباس غضبان داود، مرجع سابق ص١٠١.

(٣) خالد العظم، مذكرات ج٢، ص٣٩٢.

(٤) نفس المصدر ص٤٥٦.

الميثاق الثلاثي، بدأت السعودية تأخذ سياسية مختلفة عن الاتجاه السوري والمصري^(١)، ومما يدل على ذلك محاولة الملك سعود وقف الوحدة (مصر وسوريا) قبل اتمامها وهدمها قبل اعلانها، وأمر الملك سعود الاتصال بعبد الحميد السراج وإغرائه بأي مبلغ من المال يطلبه ليمنع الاستفتاء، ولم يكن هذا أول اتصال في محاولة إقامة نظام موال للغرب، فقد اتصل يوسف ياسين -مستشار الملك سعود -بشكري القوتلي يعرض عليه إقامة حلف اسلامي، والابتعاد عن الاتحاد السوفياتي، وكان القوتلي على علاقة بالسعوديين، وخاصة في فترة ابتعاده عن رئاسة الجمهورية، لكنه لم يستجب لأن الامر اقوى من الرغبة الشخصية، وتيار التحول الوطني الجارف كان يلتقي مع الدول الاشتراكية في مسار واحد^(٢).

هكذا اخذت السياسة السعودية تأخذ مساراً غربياً مبتعداً عن المسار السوري-المصري.

الموقف اللبناني:

تميزت العلاقات الخاصة بين لبنان وسوريا منذ الاستقلال بصورة واضحة وجليّة لا تقبل الغموض انطلاقاً من المصالح المشتركة للقطرين الشقيقين، ومن التحدي الاسرائيلي الذي يواجهها، وتأكيداً لروابط الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك والمصير المشترك.

ولما حدث انقلاب حسني الزعيم في سوريا، لزمّت الحكومة اللبنانية جانب الحياد التام في الحركة السورية، واعتبرتها حركة داخلية، ولكن تعكر صفو العلاقات بسبب اتهام الزعيم لرياض الصلح بأنه هو الذي اوعز إلى بعض الصحف اللبنانية بمهاجمة الوضع الجديد، وبأنه يقوم بمساع حثيثة لدى الدول العربية لتسويد صحيفة صاحب الانقلاب لديها حتى لا تعترف بحكومته، ورد الصلح على تلك الادعاءات^(٣) بأنها فاسدة وظالمة من اساسها، فالصحف اللبنانية لم تكن بحاجة إلى وحي لمهاجمة الانقلاب الطائش، الذي رأته فيه تمرداً شخصياً

(١) خالد العظم، مذكرات ج ٢، ص ٤٩٠.

(٢) احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ٢، ص ٥٤.

(٣) عدنان السيد حسين، المستقبل العربي ع ١٥٤، ك ١١٩٩١ م ص ١١.

انتقامياً، ومجازفة خطيرة اساءت إلى سوريا وإلى جميع الاقطار العربية، وعندما طلب الاعتراف بالوضع الجديد في سوريا، اظهر رياض الصلح حسن الاستعداد للعمل وقال 'بانه يسبق الاعتراف اتصال بين المسؤولين في العاصمتين لتقرير بعض المبادئ التي تستلزمها الحالة الراهنة، غير أن الزعيم عاد واتهم الصلح بتدبير مؤامرة على حياته! بالاتفاق مع احمد الشرباتي الوزير السابق للدفاع السوري الموجود في بيروت^(١).

ويعلق محمد مهدي كبه أن اسباب توتر العلاقات بين سوريا ولبنان تعود للاسباب التالية:

- ١- ان الجهات الرسمية في لبنان قابلت الانقلاب بتحفظ، وذلك نظراً للعلاقات التي تربطها مع رجال العهد السابق.
- ٢- الصحافة اللبنانية التي هاجمت الانقلاب، كانت ارضاءً للجهات الرسمية في لبنان.
- ٣- انقطاع النفط عن سوريا، الامر الذي جعل الزعيم يتصور أن لبنان تعمل ضده.
- ٤- طلب الزعيم يوم الانقلاب من المصالح المشتركة تزويده بمليون ليرة سورية على الحساب ولكن يوسف مبارك طلب من الزعيم ارسال الاعضاء السوريين للمجلس، كي يجتمعوا بزملائهم اللبنانيين لاتخاذ قرار بذلك^(٢) هذه العوامل التي ادت إلى توتر العلاقات السورية مع لبنان وأدت بالزعيم إلى اثاره الشكوك.

كما أن الانقلاب السوري شكل خطراً على لبنان، حيث شجع هذا الانقلاب انطون سعادة على القيام بمحاولة مشابهة في لبنان^(٣).

غير أن الحكومة اللبنانية بدأت تحاول تنقية الاجواء، فاوفدت حميد فرنجيه -وزير خارجيتها- إلى سوريا، عندما حاول رجال المعارضة اللبنانية عقد الاتفاق

(١) بشاره الخوري ج٢، مصدر سابق، ص٢٠٩-٢١١.

(٢) محمد مهدي كبه، مذكراتي، مصدر سابق ص٢٠٠-٢٠٣.

(٣) العقاد، مرجع سابق، ص١٩٨.

مع الزعيم، فخشي رياض الصلح مغبة الامر وسارع إلى الاعتراف بحكم الزعيم^(١). كما أن الدول العربية الأخرى قد اعترفت له، ورأى اللبنانيون أن الرياح تسيروا إلى صالح الزعيم، فمن حسن السياسة أن تعترف به خصوصاً وأن عبد الرحمن عزام أكد نجاح الوساطة اللبنانية مع الزعيم بشأن مصير القوتلي، وفي ٢٢ نيسان دُعي مجلس الوزراء اللبناني وناقش موضوع الاعتراف به وقرروا إعلان الاعتراف بالانقلاب، وتولى رياض الصلح ابلاغ الزعيم هاتفياً بنبأ الاعتراف^(٢).

أما عن العلاقات الاقتصادية فقد حاول حسني الزعيم أن يصل مع لبنان إلى اتفاق اقتصادي يرتضيه البلدان، ونتجه للجهود المبذولة عقد في شهر تموز ١٩٤٩ اتفاق اقتصادي ولكنه لم يعمر طويلاً مما دفع الحكومة السورية، إلى حظر تصدير البقول إلى لبنان بدعوى أن لبنان قد نال من البقول حظاً يكفيه، وقد كان هذا منافياً للاتفاق المعقود مع حسني، الذي خول لبنان استيراد كميات غير محدودة من القمح السوري والحبوب الأخرى بالسعر العالمي شريطة أن يضع لبنان ضريبة قدرها ٥٪ على القمح الذي تستورده من البلاد الأخرى^(٣).

واتخذت كل من سوريا ولبنان طريقاً مختلفاً تمام الاختلاف في سياسته الاقتصادية، فاتجهت سوريا نحو الحماية الجمركية لوجود رغبة في التنمية الصناعية، بينما اتجه لبنان إلى نظام التجارة الحرة فرفعت القيود عن تنقل رؤوس الاموال تشجيعاً للاستثمارات الاجنبية، واعتبرت سوريا سياسة لبنان ضارة بمصالحها خاصة، وانه من الصعب مراقبة تنقل البضائع على الحدود، بل كان يخشى ضعف الادارة الحكومية في لبنان بحيث لا تستطيع تنفيذ مقاطعة اسرائيل تنفيذاً دقيقاً، وبذا قد تتسرب البضائع الاسرائيلية إلى لبنان فحسب بل إلى سوريا ايضاً^(٤).

كما أن العلاقات اللبنانية السورية ازدادت سوءاً، عندما حصل اعتداء على لبنانيين في الاراضي اللبنانية، فقد وصل ضابط سوري اسمه اكرم طبارة ومعه ثلاثة جنود إلى حقل بجوار حاصبيا، واغتالوا كامل الحسين بينما هو يعشب

(١) راشد البراوي، مرجع سابق ص ٨٨.

(٢) بشاره الخوري، ج ٣، مصدر سابق ص ٢١٦-٢١٧.

(٣) الازمة اللبنانية، ص ٥٧٤، Zideh, o.p. cit. p. 109-110.

(٤) العقاد، مرجع سابق ص ١٨٧-١٨٨.

بارضه ولاذوا بالفرار، فلحقت بهم قوة الدرك اللبناني بمساعدة آل العريان، وما أن بلغ الخبر الزعيم حتى اتصل برئيس الوزارة وطلب اليه تسليم الضابط وجنوده بحجة أن المقتال جاسوس على الجيش السوري ورفضت لبنان ذلك فرد الزعيم باقفال الحدود ومنع المواشي والمواد الغذائية من دخول لبنان، وردت لبنان على ذلك بالمثل، واخيراً تم تسوية القضية باللجوء إلى التحكيم، فتدخلت القاهرة والرياض وأصدرت الحكم التالي: بتوقيف الضابط وجنوده السوريين ومحاكمتهم في أي حال وتسليم الموقوفين إلى حكومتهم^(١) وانتهت الازمة بين الطرفين.

أما عن موقف الحكومة اللبنانية من انقلاب الحناوي، فقد اعترفت لبنان بالحكومة السورية الجديدة وأبلغتها اعترافها^(٢)، وتلقت وزارة الخارجية السورية برقية الاعتراف وهذا نصها "حضرة صاحب المعالي وزير الخارجية السورية - دمشق- اتشرف بأن ابلفكم باسم الحكومة اللبنانية اعترافها بالحكومة السورية الجديدة، ويسرني كل السور أن تستمر بيننا العلاقات الطيبة، وان توطد بين القطرين الشقيقين العلاقات الودية، وانتهز هذه الفرصة لأؤكد استعداد لبنان لتعزيز المصالح القائمة بين البلدين"^(٣).

أما بالنسبة لمشروع الوحدة السورية العراقية، فقد عارضته لبنان، لأنهم يخافون بطبيعة الحال، من خطر الاندماج في دولة أكثريتها مسلمة، خشية أن تنصهر عناصر المسيحية في البوتقة الاسلامية، فيضيع عليهم ما هم عليه في لبنان من مراكز ونفوذ، بفضل الطائفية فهم يؤلفون نصف سكان الجمهورية اللبنانية^(٤).

ولكن بقيت العلاقات اللبنانية السورية طيبة خلال فترة الحناوي، والدليل أن الشيشكلي لما قام بانقلابه على الحناوي، ترك الحناوي البلاد وذهب إلى لبنان، وبقي فيها إلا أنه تم اغتياله على يد احد اقارب البرازي^(٥).

(١) بشاره الخوري، ج٣، ص٢٢٥.

(٢) الاردن، ع١٤٤٣، ٢٠ أيلول ١٩٤٩م

(٣) الانقلاب ع١٠١، ٢٠ أيلول ١٩٤٩م.

(٤) خالد العظم، مذكرات ج٢، ص٢١٨.

(٥) العقاد، مرجع سابق، ص١١١.

أما في عهد الشيشكلي، فكان الأساس الذي يربط علاقة البلدين الوضع الاقتصادي، وصرح رئيس الوزراء السوري أن العلاقة مع لبنان يجب أن تبنى أما على وحدة تامة (اقتصادية) أو انفصال تام، ونحن لا نؤمن بالعزلة، بل نريد أن نقيم علاقات أوثق مع الدول العربية، والقطيعة مع لبنان خير من الحالة المشوشة التي تسود علاقة البلدين الاقتصادية^(١) واتخذت الحكومة اللبنانية حملة من التدابير من أهمها: إلغاء جميع الضرائب الجمركية عن الحاجيات التي تستوردها عادة من سوريا لتشجيع استيرادها من مصادر أخرى، وستمنح رخصة الاستيراد دون قيد أو شرط ولكن الطرابلسيين عارضوا سياسية الانفصال الجمركي عن سوريا، وهددوا بالتحاق مع سوريا، مما حمل هذه السلطات على الاهتمام بالموضوع، وعقد سلسلة من الاجتماعات لدرس الموقف واتخاذ القرار المناسب للمحافظة على الأمن^(٢).

فقررت الحكومة السورية اتخاذ قرار للانفصال الجمركي عن لبنان ١٩٥٠م، وإيجاد مديرية عامة للجمارك السورية ترتبط بوزارة المالية، كذلك تطبيق أنظمة القطع على العمليات التجارية بين سورية ولبنان وعدم السماح للأشخاص المسافرين إلى لبنان أو القادمين أن يخرجوا أو يدخلوا أكثر من خمسين ليرة من النقد السوري، كذلك منع نقل البضائع من لبنان إلى سورية باستثناء البضائع العابرة والبضائع المعفاة من الجمارك، بالإضافة إلى إصدار قانون النقد السوري وإلغاء حق المصرف السوري في إصدار النقد^(٣).

وقد تضرر اقتصاد البلدين من هذه القطيعة الاقتصادية، لا سيما لبنان الذي عاد ليفاوض سوريا في ٣ تشرين ثاني ١٩٥٠م، ولم تصل المفاوضات إلى نتيجة حاسمة، وقامت مفاوضات أخرى أصابت بعض النجاح، حيث نصت هذه الاتفاقية على تبادل المنتوجات الزراعية حسب التعريفات الجمركية وفي حدود الاستهلاك المحلي^(٤).

(١) الايام، ع ٤٤٢٧، ٢٥ شباط ١٩٥٠م.

(٢) الايام، ع ٤٤٤٦، ١٨ آذار ١٩٩٥م.

(٣) خالد العظم، مذكرات، ج ٢، ص ٤٤، وقد خصص العظم فصلاً كاملاً عن الشؤون المالية والاقتصادية مع لبنان.

(٤) الازمة اللبنانية، ص ٥٧٥.

ومما زاد العلاقات السورية اللبنانية سوءاً عندما اذاعت الحكومة السورية البلاغ الثاني. قامت السلطات اللبنانية بعد ظهر اليوم بترحيل عدد كبير من العمال السوريين يزيد على ٦٠٠ شخص يعملون في بيروت ونقلهم إلى الحدود السورية دون أن يكون ثمة مبرر لهذا الاجراء المفاجئ، الذي تم دون علم الحكومة السورية، وقد أمر وزير الداخلية السوري باتخاذ التدابير اللازمة ازاء هذا الحادث، فاعلقت جميع المراكز ونقط الحدود السورية مع لبنان، ومنع انتقال السوريين إلى الاراضي اللبنانية، وذلك مقابلة لتدابير السلطات اللبنانية^(١).

ونشرت جريدة الديار اللبنانية مقالاً حول الانقلاب الرابع جاء فيه "لا تزال سوريا نقطة ضعف في جسم الامة العربية بعد أن كانت تجمع شملها، واصبحت مجزأة بين المحاور العربية"^(٢).

وهكذا قطع الشيشكلي العلاقات الاقتصادية مع لبنان، وماطل المفاوضات، واغلقت الحدود عشرات المرات، وانذر وتوعد وهدد ووضع لبنان واهل لبنان تحت رحمته وهواجسه واعصابه الثائرة، وعندما اغتيل رياض الصلح في عمان أمر الشيشكلي دار الاذاعة السورية باعداد برامج غنائية خاصة، وهرب القتلة إلى سوريا، فرحب بهم وحماهم، وكان عذره في ذلك، أن رياض الصلح ذهب إلى عمان لمباحثة الملك عبد الله في تنفيذ مشروع وحدة العراق مع الاردن^(٣).

كذلك قام الشيشكلي قبل الاطاحة به بقليل، باغلاق الحدود مع لبنان احتجاجاً على حمله فئة من الصحف اللبنانية على رجال العصر الحالي، فطلبت حكومة لبنان من السيد عبد العزيز بن زيد -سفير المملكة العربية السعودية في لبنان وسوريا- التوسط لدى الشيشكلي لفتح الحدود بين البلدين، وأكدت السلطات اللبنانية الرسمية بأنها لم تقدم على أي عمل يسيء إلى رجال الحكم في سوريا^(٤).

(١) الاردن، ع ١٩٦٤، ١٠ حزيران، ١٩٥١.

(٢) وليد المعلم، مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٣) ناصر النشاشيبي، مصدر سابق ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٤) الأردن، ع ٢٧٧٢، ٦ شباط ١٩٥٤ م.

لكن العلاقات اللبنانية تحسنت في الأشهر التي تلت الإطاحة بالشيشكلي مع سوريا، فمددت الإتفاقية الاقتصادية المعقودة مع لبنان ستة أشهر أخرى، إلى أن يتم التوصل إلى إتفاقية دائمة^(١).

غير أن العلاقات اللبنانية-السورية تأثرت بالسياسة العربية والإقليمية والدولية في المنطقة فبعد قيام حلف بغداد بين تركيا والعراق قام محور مصري-سوري-سعودي في عام ١٩٥٥م، معارض لهذا الحلف وداع إلى توحيد القيادة العسكرية والاقتصادية والسياسية بين الأقطار الثلاثة، غير أن السياسة الرسمية اللبنانية في تلك الفترة كانت أقرب إلى السياسة الأميركية المؤيدة للحلف (بغداد)، وقد أعلن وزير الخارجية اللبنانية ألفريد نقاش في ذلك الحين أن لبنان يلتزم الحياد في هذا الصراع السياسي الدائر، مما أدى إلى توتر العلاقات اللبنانية-السورية^(٢).

وبعد مقتل المالكي على أيدي رجال الحزب القومي السوري، الذي ارتكز أساساً على لبنان وتمتع خلال فترة قصيرة من حكم شمعون بتأييد الحكومة، فقد أراد الرئيس اللبناني آنذاك أن يستخدمه في المؤامرات ضد الوطنيين والوحدويين في سوريا^(٣) لهذا كانت سياسية شمعون مناهضة للسياسة السورية بسبب رفض لبنان تسليم أعضاء الحزب القومي السوري.

وعندما تعرضت مصر إلى العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، الذي وقفت فيه سوريا إلى جانب مصر، فقد كان موقف شمعون موقفاً عدائياً من مصر، حتى أنه لم يلب مطالبه سائر الدول العربية بقطع العلاقات السياسية مع الدول المعتدية^(٤) غير أن تصاعد الحركة القومية في لبنان أدى إلى زيادة التيار الشعبي بحيث أن المؤتمر الشعبي العربي الذي انعقد في دمشق بتاريخ ١٩/٩/١٩٥٦م انتخب وزير الخارجية اللبنانية الأسبق حميد فرنجية رئيساً له^(٥).

(١) نوري، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

(٢) عدنان السيد حسين، المستقبل العربي، ع ١٥٤، ك ١٩٩١م، ص ١١.

(٣) العقاد، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٤) خالد العظم، مذكرات، ج ٢، ص ٤٨٢.

(٥) عدنان حسين، المستقبل العربي، ص ١١.

وفي ١٩٥٦م لما اكتشفت المؤامرة العراقية ضد سوريا، كان الشيشكلي وأعضاء الحزب السوري القومي يتمركزون في بيروت لتنفيذ المؤامرة، كما أن عناصر المؤامرة كانوا يتدربون في معسكرات في لبنان^(١).

وعندما طرح مبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧ أعلنت لبنان والعراق تأيدهما لهذا المبدأ وهكذا تميزت العلاقات السورية-اللبنانية بالتوتر سبب اختلاف السياسيتين عن بعضهما البعض فسوريا اتخذت سياسة مناهضة للأحلاف والنظام العربي الرأسمالي، بينما لبنان واكبت سياسة الأحلاف وانضمت إلى الاتجاه الغربي المعارض، للسياسة السورية.

الموقف الأردني

انعكست نتائج هزيمة ١٩٤٨م سلبياً على العلاقات الأردنية-السورية، حيث بدأت الفئة الحاكمة في سوريا تبحث عن سبب تحمله مسؤولية فشلها السياسي وهزيمتها العسكرية في فلسطين، فوجدتها بشخص الملك عبد الله ونظامه وألقت عليه بكاھلها، وحاولت الفئة السياسية في سوريا مدعومة من قبل أنظمة عربية أخرى مثل الملك فاروق توجيه الرأي العام في أقطارها إلى أن أسباب الفشل لسيت في بنية أنظمتها وسياسياتها، بل حاولتلقاء المسؤولية على غيرها^(٢).

وعندما نجح الزعيم في الانقلاب العسكري لم يكن من اعداء مشروع سوريا الكبرى، بل أنه رأى أن فشل الحكومة السورية في الحرب الفلسطينية هو تفويتها فكرة الإتحاد العربي، التي كان لها أنصار كثيرون في سوريا يرون أن اتحاد سوريا بشكل أوثق مع الأردن والعراق سيقوي من مكانتها ويمكن أن يتفادوا بهما الكارثة، وقد اتخذ الزعيم من هذا الأمر وسيلة للوصول إلى الحكم^(٣).

لذلك اعتبر الأردن الانقلاب الجديد فرصة طيبة وأظهروا ترحيبهم به وأيد الملك عبد الله منذ البداية نظام الزعيم، ويعود السبب في تأييد الملك عبد الله إلى حب الشعب السوري بأسره وتذكيراً له بالرسالة الكبرى الملقاه على عاتق كل

(١) سيل، مصدر سابق ص٢٥٧.

(٢) عبد المجيد عبد الحميد، مجلة المؤرخ العربي، ع٣٧ الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب-بغداد ١٩٨٨م، ص٢١٢.

(٣) لنشوفسكي - مرجع سابق ص٧٧.

عربي في الوصول إلى الوحدة، ومناصرة لموقف سوريا في مفاوضاتها القادمة مع إسرائيل في رودس^(١).

ولكن الزعيم لم يقدر موقف الملك عبد الله ويتجاوب معه، فقد ذهب إلى العراق، حيث اعتقد أن التوصل إلى اتفاق عسكري بين سوريا والعراق كفيل بتقوية موقفه أثناء المفاوضات، وقد بين الزعيم للحكومة العراقية أن كل ما يهمه هو تنفيذ الاتحاد مع العراق على أساس الحكم الذاتي لكل منهما، بشرط استبعاد الأردن عن مثل هذا المشروع^(٢).

غير أن الزعيم بعد أن زار مصر وعاد إلى دمشق، وحصل على الاعتراف بحكمه، بدأ سياسة سافرة في عدائه للأردن، وأخذ الزعيم يحرض الصحف السورية والإذاعة على توجيه الشتائم إلى عاهل الأردن بصورة لم تشهدها من قبل العلاقات الدبلوماسية بين أي دولة في العالم وقد قالت زوجته نورانه «أنه اتفق مع الملك فاروق على ضرورة وضع حد لسياسة الملك عبد الله .. وأن الملك عبد العزيز سيبعث إليه بمليون ليرة في تنفيذ مشروع هام (تدبير ثورة في الأردن)^(٣) وأخذ يشن تصريحات معادية للأردن ويهدد بضمها إليه فقال «أما الأردن والذي كان وسيظل ولاية سورية، فسوف ينضم عاجلاً أو آجلاً إلى وطنه الأم ويصبح المحافظة العاشرة في الجمهورية العربية السورية» ونتيجة لذلك أغلق الزعيم في ٢٦ نيسان ١٩٤٩ الحدود مع الأردن أربعاً وعشرين ساعة احتجاجاً على عداء الملك عبد الله^(٤).

أما جلوب -قائد الجيش الأردني- فعقب بدوره على تصريحات الزعيم «بأن الأردن لن يقف مكتوف الأيدي إزاء الاستفزازات السورية، وأن سورية يحكمها اليوم رجل عصابات يشبه إلى حد بعيد رؤساء العصابات المنقرضة في شيكاغو»^(٥).

(١) أحمد عيسى خليف عفيف، مشروع سوريا الكبرى (١٩٢١-١٩٥١) رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ١٩٩١م، ص ١٥١.

(٢) ناصر الدين النشاشيبي، مصدر سابق، ص ١٠٤.

(٣) المصور، ١٤٥٨ع، مصر الجديدة ١٩٥١، ص ٤.

(٤) سيل، مصدر سابق ص ٨٥.

(٥) نذير فنصه، مصدر سابق ص ٦٦.

ويبدو من خلال هذه التصريحات أن الزعيم كان يتخبط سياسياً ويخضع لتأثيرات السياسة الخارجية عليه.

وفي ٢٥ حزيران ١٩٤٩م قام العراق والأردن بحملة إعلامية وإذاعية على حكم الزعيم لأنه هو المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية^(١).

لقد كانت المكابرة في سياسة الزعيم الخارجية تأثيرات عاجلة في الداخل، وخاصة تجاه مشروع سوريا الكبرى، فقد أدى تخليه عن العمل من أجل اتحاد وثيق مع الأردن إلى ابتعاد معظم العناصر الوطنية الميالة للإتحاد، والتي أزرتة في البداية، ونتيجة لهذه السياسة نفر عنه عدد كبير من الشباب الطامح من السياسيين السوريين، كما أدى إلى حل الزعيم لجميع الأحزاب السياسية وعجزه عن تشكيل حزب خاص به، مما سارع في سقوطه^(٢).

أما موقف الأردن من انقلاب الحناوي، فكان مؤيداً والأردن أسبق الدول العربية التي هنأت الحناوي واعترفت به^(٣). وإعادة الحناوي فتح باب المفاوضات مع العراق والأردن لتأسيس تقارب سياسي أوثق وأيده حزب الشعب، الذي حذب مشروع سوريا الكبرى، وعندما اجتمع المجلس التأسيسي السوري في ١٢/١٠/١٩٤٩م لأول مرة بعد انقلاب الحناوي أعطى قضية الوحدة مع الأردن والعراق، أولوية فائقة باعتبارها مشكلة دستورية أساسية. ومن الجدير بالذكر أن حزب الشعب لم يشكل الأغلبية وإنما كان أكبر الأحزاب تمثيلاً في المجلس النيابي^(٤).

وعندما أرادت العراق وسوريا تحقيق مشروع اتحاد، دون أن تقيم وزناً لرأي شرق الأردن بعث الملك عبد الله برسالتين إلى هاشم الأناسي وناظم القدسي تحملان الإغراء والتهديد، ومجال الإغراء هو أن يتعهد خطياً بالتنازل عن مشروع سوريا الكبرى، والتهديد أنه لا يستطيع أن يقف مكتوف الأيدي حيال مشروعات يعتبرها ضارة بمكانته، كما أبدى الملك عبد الله عدم رضاه قائلاً (كيف يكون هذا ويريدون أن يلعبوا بطالب لا يزال تلميذاً صغيراً في المدرسة إنني لا أمكنهم من

(١) سيل، مصدر سابق، ص ٨٨.

(٢) لنشوفسكي، مرجع سابق، ص ٨٠.

(٣) نصوح بابيل، مصدر سابق، ص ٣٨٢.

(٤) لنشوفسكي، مرجع سابق، ص ٨١-٨٢.

ذلك أبداً، وإني سألحق جبل الدروز، وإذا لزم الأمر فإنني أحارب العراق، ولماذا لا يكلموني، لماذا لا يفكرون بي»^(١).

تمكن أديب الشيشكلي من الإطاحة بنظام سامي الحناوي، وقد أعلن الشيشكلي هدفه من الانقلاب هو إنقاذ النظام الجمهوري في سوريا وحماية سوريا من أطماع الأردن، كما أعلن معارضته لمشروع سوريا الكبرى^(٢) وكان نتيجة هذه السياسية التي سار عليها الشيشكلي أن توترت العلاقات بينه وبين حزب الشعب الداعي للوحدة السورية، وانتهى الأمر إلى اضمحلال إمكانية اتحاد سوريا وشرق الأردن، كما قام باضطهاد الشعبين ومقاومتهم بكافة الوسائل، بتهمة المساعدة على تحقيق الاتحاد والدعوة لمشروع سوريا الكبرى^(٣).

ولما قام الملك عبد الله بتوحيد الضفتين في شهر نيسان ١٩٥٠م كانت ردود الفعل العربية قوية على ذلك فحارب النظام السوري توحيد الضفتين معتبراً إياها توسعية، واستغل السوريون الموقف لتحقيق أهدافهم السياسية، وأخذ أي معارضة؟ أي النظام السوري يقدم العون للمعارضة في الأردن، واقتربت مصر فصل الأردن من الجامعة العربية رغم أن الرأي العام في سورية لا يعتبر ما قام به الأردن يستوجب الفصل وصرح الملك عبد الله «أن الجامعة يجب ألا تكون آلة بيد دولة أخرى، وسأهجر الجامعة نهائياً واتجه نحو دولة أخرى»^(٤).

(١) معدوح الروسان، مرجع سابق ص١٧٦-١٧٧.

(٢) مشروع سوريا الكبرى: هو المشروع الذي كان يناهض به المغفور له الملك عبد الله ويرمي إلى توحيد سوريا والأردن وفلسطين تحت التاج الهاشمي الأردني، والذي أثار ضجة منذ سنوات وسبب أكثر من أزمة بين حكومتي سوريا والأردن، الف باء ع ٨٩٩١، ١٦ آذار ١٩٥٤م.

(٣) سيل، مصدر سابق، ص١٢٧.

(٤) نشأت أزمة العرش بعد اغتيال الملك عبدالله في القدس عام ١٩٥٢ اراد الهاشميون في العراق تعيين الامير عبدالإله وصياً على عرش الأردن بإعتبار الامير طلال مريضاً في احدى مستشفيات لندن لهذا الغرض وصل الى العاصمة البريطانية نوري السعيد لاقناع المسؤولين البريطانيين بوجهة نظره. لكن توفيق ابو الهدى رئيس وزراء الأردن، الذي كان في لندن اقنع المسؤولين البريطانيين بضرورة تنصيب الملك حسين بن طلال ملكاً في الأردن، وتعيين خاله الشريف ناصر وصياً على العرش. المؤرخ العربي ع٣٧، ١٩٨٨ ص ٢١٢، ج.ب دروزيل، التاريخ الدبلوماسي، ص٢١٥.

ولكن هذا الأمر لم يثنِ الملك عبد الله عن جهوده للدعوة إلى الوحدة، وفي الاجتماع الذي حضره القدسي وسلو عام ١٩٥٠ في الأردن دعا الملك عبد الله إلى الوحدة أمام الخطر الصهيوني وقال «ما يهمنا من الوحدة في بادئ الأمر تبادل التمثيل الدبلوماسي، كما يهمنا أن يعترف كل سوري أننا لن نحارب سوريا، التي من أجلها حاربنا العثمانيين ولن نكرها على ما لا تريد .. وما الذي يمنع أن يجتمع رؤساء الوزارات ووزراء الحربية والمالية والخارجية وغيرهم ليدرسوا الحالة، فإذا اتفقت كلمتهم على شيء أصبحت المجموعة السورية قادرة على صد كل اعتداء ... وبعد أن تدرسوا الوضع كاملاً قرروا ما تريدون للم الشعب وتطبيق الوحدة السورية، ولكم ملء الحرية فإن اخترتم الجمهورية فأنا راضٍ بها وأن قررت الملكية فلا مانع لدي، وإذا رأيتم الاتحاد والاستقلال أفضل نزلت عند رغبتكم وسعينا لتنسيق الجهود .. وقد كتبت إليه أدعوه إلى المجيء إلى عمان ليؤسس حكومة فيها، وفجأة أخذت مصر تعطف على حسني وتمنحه قلادة محمد علي، ثم قتل وقتل الحناوي أيضاً وأكرر طلبي بضرورة زيارة الحدود، وهؤلاء الوزراء أخوانكم، فاجتمعوا بهم ليلاً ونهاراً وقرروا ما ينفع هذه الأمة وفقكم الله»^(١)..

لكن العلاقات تأزمت ما بين سوريا والأردن قبل نهاية ١٩٥٠م، حيث وطد علاقاته بمصر وأراد إثبات حسن نيته في محو مشروع سوريا الكبرى من الوجود، ولذلك ألقى القبض على النائب منير العجلاني وأودع بالسجن، بتهمة التعاون مع الملك عبد الله، بتحريك هذا المشروع، وتدبير انقلاباً للإطاحة بالشيشكلي، واعتبر الشيشكلي ذلك على أنه خيانة عظمى ضد الدولة تستحق الإعدام، ثم اتجه بعد ذلك إلى إقصاء من ينتمون إلى حزب الشعب من الحكومة، ونتيجة لذلك تفرد بالسلطة^(٢).

وفي ٢٠ تموز ١٩٥١م اغتيل الملك عبد الله في القدس، وتولى الملك طلال عرش الأردن، فعمل الملك حسين الذي ورث العرش عن والده، على إلغاء مشروع سوريا الكبرى من البرنامج السياسي لحكومته وبدأ سياسية تقارب اتجاه سوريا^(٣).

(١) مذكرات الملك عبد الله، مقدمة وإشراف مصطفى خرسا، بلا ط، ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٢) توري، مرجع سابق، ص ١٩٤-١٩٥.

(٣) مجلة المؤرخ العربي، ع ٣٧، ١٩٨٨، ص ٢١٢.

وفي عام ١٩٥٢م دعا التيشكلي إلى عقد مؤتمر لممثلي لجان الهدنة العرب في دمشق، شارك فيه الأردن، وأولى العقيد الوفد الأردني اهتماماً خاصاً أبرز حرصه على إقامة علاقات التعاون وحسن الجوار مع النظام الجديد، وباستلام الملك حسين عرش الأردن في عام ١٩٥٣ وضع حداً للأطماع السورية والعراقية والسعودية في الأردن.

وفي عام ١٩٥٣ اجتمع فوزي الملقى بالزعيم الشيشكلي لتعزيز العلاقات الطيبة وقال دولة الملقى أنه بهذه المناسبة يبعث بتحيته الصادقة إلى سوريا العزيزة، وأعرب عن أمله أن تتولى مثل هذه الإتصالات الشخصية التي تعود بالنفع على البلدين^(١).

ولكن حصل تشويش على العلاقة الأردنية السورية، عندما نشرت جريدة الحياة اللبنانية خبراً عن علاقة الأردن بحوادث سوريا، وأن الأردن قد دبرت حركة الدروز وقد دعمتها بالأسلحة التي هربت من الأردن إلى الجبل، غير أن السلطات الأردنية نفت في بيان رسمي هذا الخبر ودعت إلى زيارة الأردن، فزار وزير الداخلية السوري للاحتجاج على الإتصالات التي جرت مع جبل الدروز، وتؤكد وزير الداخلية أن لا علاقة للأردن بذلك، وناشد الصحافة العربية بأن تتورع عن نشر مثل هذه المزاعم^(٢)، لكن ما حدث أنه في يوم ٢٣ شباط ١٩٥٤م أذاعت محطة الإذاعة الأردنية نبأ أعلنت فيه رسمياً أن سلطان باشا الأطرش و٣٥ شخصاً من رجاله اجتازوا الحدود السورية-الأردنية، وطلبوا من السلطات الأردنية السماح لهم بالإقامة في الأردن، وقد قررت الحكومة الأردنية احتجاز هؤلاء الأشخاص ريثما يتخذ قرار نهائي بحقهم، وقد صرح مطلع في عمان بأن الحكومة الأردنية حريصة على عدم اتخاذ إجراء من شأنه أن يعكس صفو العلاقات بين البلدين وقد دعا فوزي الملقى رئيس الوزراء الأردني شخصية مسؤولة لزيارة عمان، فجاء عبد الرحمن هنيدي وزير الداخلية ودار الحديث حول الأطرش وجماعته (كما أجرى الملك حسين اتصالاً مع الشيشكلي بشأن الحادث وأضاف قائلاً «أن الحكومة الأردنية مقتنعة بأن الأطرش وجماعته لاجئون سياسيون» لذلك لا يميل إلى تسليمهم^(٣)).

(١) التحرير العربي، ع٦١، ١٥١٥، ١٩٥٣م.

(٢) ألف باء، ع٨٩٦٥، ٤ شباط ١٩٥٤م.

(٣) نصوح بابيل، مصدر سابق ص٤٨٢.

غير أن العلاقة الأردنية-السورية بقي يسودها التوتر خاصة وأن سوريا سارت في ركاب مصر وابتعدت كلياً عن الدول المجاورة (الأردن)، لكن العلاقات تحسنت في الأشهر التي تلت الإطاحة به، وأرسل في أوائل تشرين ١٩٥٤م المبعوث السوري إلى الأردن منذ أن قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٤٩م.

ومما تجدر الإشارة إليه عندما طرح حلف بغداد على أساس انضمام الدول العربية، فعقد اجتماع في القاهرة لوزراء الخارجية لعرب، تطابقت السياسية السورية والأردنية على أساس مناهضة سياسية الأحلاف العسكرية، واقترح الأردن عدم الانضمام إلى الحلف العراقي-التركي، وأن تدخل الدول الموافقة على هذا البند في قيادة عسكرية مشتركة^(١)، ولما طرحت مصر وسوريا منظمة الدفاع المشترك، أكد الملك حسين تمسك بلاده بالتضامن العربي، وتحدث عن أهمية القومية العربية في مواجهة إسرائيل، وأكد الأردن على دراسة البيان بروح إيجابية وأخوية تنطلق من سياسية الأردن تجاه الأشقاء.

وخيم جو من التفاهم والتعاون على علاقات البلدين، وتبادل الرئيس القوتلي والملك حسين برقيات ورسائل الأخاء والولاء طمعاً في تحقيق المزيد من التعاون، وعينت سوريا أحمد فؤاد القضمامي- والمشهور بالكفاءة والواقعية والحرص على أن تبقى العلاقات بين سوريا والأردن حسنة وخيرة- وزيراً مفوضاً في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد قام بدور إيجابي خلال المدة التي قضاها في منصبه^(٢).

وقد ازداد إعجاب العالم العربي بالملك حسين حين قام بتعريب الجيش الأردني في ١٩٥٦م. فزار الملك حسين سوريا بدعوة رسمية من الرئيس شكري القوتلي، في ١٠ نيسان ١٩٥٦، كذلك القاهرة والرياض، وبلغ حسن التفاهم بين سوريا والأردن حينذاك حدّاً دعا إلى إلغاء جوازات السفر بين البلدين، وإجراء مفاوضات بينهما أريد بها توثيق التضامن العربي بين البلدين من الوجهتين العسكرية

(١) خالد العظم، مذكرات ج ٢ ص ٢٣٧.

(٢) نصوح بابيل، مصدر سابق ٤٨٢.

والاقتصادية^(١)، كما اتفقت الدول العربية (السعودية، مصر، سوريا) على مساندة الأردن ضد أي اعتداء خارجي، وقدم سعيد الغزي رئيس مجلس الوزراء في سوريا، (أي القائم بالأعمال الأردني في دمشق) «مذكرة تعبر عن رغبة الدول الثلاث في إجراء مفاوضات مع الحكومة الأردنية حول الكيفية التي تستطيع بها الدول الثلاث في تقديم المساعدة والمعونة المالية للحكومة الأردنية^(٢)».

وفي أوائل ١٩٥٧م نفت الحكومة العراقية ما نشرته صحيفة (الجمهورية) القاهرية، من أن الملحق العسكري العراقي في بيروت يقوم بإثارة الشغب داخل الأردن، بوساطة مجموعة مسلحة تقوم بعملية تخريبية في عمان، وأوصاهم أن يعترفوا -إذا ما ألقى القبض عليهم- بأن السلطات السورية وراء هذه الأعمال، وذلك بهدف الإيقاع ما بين سوريا والأردن، ومع أن الحكومة قد أكدت بأن العراق لا يمكن أن يقدم على أعمال كهذه، إلا أن الأمر على ما يبدو واضحاً كلياً، إذ أن الملحق العسكري أراد أن يشغل الحكومة السورية بأمر جانبية وحساسة مع الحكومة الأردنية، لكي يجد متنفساً في تنفيذ الخطة الجديدة دون أية ملاحقة بهذا الخصوص^(٣)، وكانت الخطة تتكون من العراق وأميركا وتركيا، لمناقشة الوضع السياسي في سوريا، وكان هندرسن يلح على المجتمعين بضرورة استخدام الجيش العراقي للإسراع في إسقاط نظام الحكم في دمشق، وقدم الداغستاني اقتراحاً يقضي بأخذ موافقة الأردن بالسماح للعراق في تحشيد قواته بالقرب من الحدود المشتركة مع سوريا.

غير أن الأردن أعلن على لسان وزير خارجية (سمير الرفاعي) بأنه لا يفكر بالتدخل العسكري ضد سوريا، وتبادلت الحكومة السورية مع الحكومة الأردنية مذكرة دبلوماسية أعربت فيها عن استغرابها لموقف الأردن وعتبها عليه، ردت الحكومة الأردنية على هذه المذكرة بأسلوب يؤكد عدم اشتراك الأردن في خطط انقراة ضد سوريا، وينكر إجراء محادثات مع «لوي هندرسون» باعتباره لم يزر عمان^(٤).

(١) محمد رفعت، مرجع سابق، ص ١٩٣.

(٢) توري، مرجع سابق ص ٢١٦.

(٣) عباس غضبان داود، مرجع سابق، ص ١٩٥.

(٤) وليد المعلم، مرجع سابق ص ٢٢١.

الموقف الدولي

الموقف الفرنسي:

قاد حسني الزعيم انقلابه العسكري في ٣٠ آذار ١٩٤٩م، وأخذت فرنسا تحاول إنشاء علاقات، وصلات مع العهد العسكري الجديد، خاصة وأن فرنسا بقيت تعتبر سوريا منطقة نفوذ خصبة وخاصة بها، واستمرت الدول الأوروبية الأخرى وخاصة بريطانيا، تحترم سيادة فرنسا ورغباتها في سوريا، بالرغم من الأطماع البريطانية فيها.

وقد اتهم الزعيم منذ بداية انقلابه بأنه خاضع للنفوذ الفرنسي^(١)، وأنه لولا فرنسا لما استطاع الزعيم أن يبقى في كرسي الحكم لحظة واحدة، فقد أيّده فرنسا منذ اللحظة الأولى للانقلاب ضد توحيد سوريا الكبرى في نطاق دولة واحدة، لأن هذا الأمر سيحرم فرنسا من مصالحها في المنطقة، وقد وصفه الملك عبد الله بقوله «أن الزعيم رجل فرنسي يتحدث الفرنسية أكثر من العربية، وولاءه لفرنسا، ومستشاره الأول طيلة أيام حكمه القصيرة كان السفير الفرنسي نفسه، واسلحته من فرنسا، فكيف لمثل هذا الرجل أن يخلص للعرب، ويؤمن بفكرة الوحدة مع أي بلد عربي»^(٢)، وهذا الوصف ليس غريباً، فقد تلقى الزعيم تدريباته على أيدي الفرنسيين وخدم نصف عمره مع القوات الفرنسية، الأمر الذي قاده إلى تحبيذ الأساليب والاصلاحات الفنية في الجيش، وهذا ما أوحى للشعب السوري بوجود نفوذ فرنسي، وأدى إلى اتساعه أن الزعيم أداة بيد الفرنسيين، وهو في الحقيقة قد ذكر (أن فرنسا صديقتنا وسنعمل كل ما نستطيع للحفاظ على صداقتها، وسيفتح عهداً جديداً للتعاون والتفاهم ما بين باريس ودمشق)^(٣).

وتكررت زيارات السفير الفرنسي، إلى مقر حسني الزعيم، الذي خلع على نفسه رتبة مارشال في القوات المسلحة السورية، ولكن عندما انتشرت أخبار المساعدات المادية والعسكرية، التي قدمتها فرنسا للزعيم، أخذ القلق يساور

(١) الأردن، ع. ١٤٢، ٢٤ آب ١٩٤٩، ص ١.

(٢) ناصر الدين النشاشيبي، مصدر سابق ص ١٠٤.

(٣) نوري، مرجع سابق ص ١٤٨.

البريطانيين، فيما يمكن أن يصيب نفوذ بريطانيا في المنطقة العربية، إذا ما توثقت روابط سوريا بفرنسا على حساب انكلترا^(١).

ومما يؤكد ذلك ما بينه مراسل جريدة الأهرام - سامي الحكيم - عن الأوضاع السياسية القائمة في سوريا، للمفوض العراقي في القاهرة، بعد الزيارة التي قام بها إلى سوريا ١٩٤٩م، والتي تضمنت الوضع السياسي في سوريا على النحو التالي:

١- إن فرنسا تسيطر سيطرة تامة على الاقتصاد السوري، فوزير فرنسا المفوض، ومدير بنك سوريا ولبنان وهو فرنسي. يديران السياسة المالية والاقتصادية هناك، كما نجح في تعطيل معامل النسيج في حلب ودمشق حتى لا ينافس الإنتاج الفرنسي المستورد.

٢- مساعدة الزعيم لبنك سوريا ولبنان في السيطرة على المزارعين، وأصحاب الأراضي، وذلك بسبب قانون للقروض الزراعية من المصارف الأجنبية، وإعطائها وحدها حق إقراض المزارعين بفائدة ٣٪ وإعطاء البنوك الحق في رهن كل أملاك المدنيين حتى يتم تسديد الدين.

٣- حصول حسني على مبالغ ضخمة من بنك سوريا ولبنان، مقابل الخدمات التي يقدمها لفرنسا وأصحاب الأعمال الفرنسيين^(٢).

كما لخص عادل ارسلان في ذكرياته علاقة الزعيم بفرنسا بقوله «إن الفرنسيين ظلوا على اعتقادهم أن سورية ولبنان تقعان ضمن منطقة نفوذهم باتفاق ضممني مع انجلترا، والولايات المتحدة، فضلاً عن أن النفوذ الفرنسي بقي قوياً في بعض الأوساط العسكرية في سوريا بين أولئك الذين تولى الفرنسيون تنشئتهم (ومنهم الزعيم)، هناك نقطة أخرى جعلت الزعيم يتجه إليهم، وهي قضية السلاح، لأن الجيش السوري مجهز أصلاً بأسلحة فرنسية، فلا بد من البحث عن ذخائر، والتجديدات عند الفرنسيين، ولقد شعر الفرنسيون منذ عهد القوتلي بحاجة سوريا إليهم عسكرياً، وما أن حكم الزعيم حتى سارعوا إلي تعزيز ذلك

(١) عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، مبرة عصام سعيد، لندن، ١٩٩٢، ص ٢٢٤.

(٢) دوك، و بغداد ملف رقم ٢٦٦٨/٣١١ تقارير المفوضية العراقية في مصر وثيقة رقم ٧٢ ص ١٩٣.

الجهد، وكانت لهم اليد الطولى في إقناع الدول الأجنبية بالاعتراف به، وقد سعى السفير الفرنسي لإقناع بلجيكا للاعتراف به، وكان وزير فرنسا بدمشق أول من طمأن الزعيم، بأن الدول الكبرى قررت الاعتراف به، أما فيما يتعلق بالأسلحة فلم يتعدّ دعمهم الذخائر والأسلحة الخفيفة التي أرسلها له الفرنسيون، وطلب الزعيم أسلحة ثقيلة، لكنها أفهمته بصورة غير مباشرة بأنها لا تستطيع تلبية مطالب الزعيم في صدد الأسلحة الثقيلة^(١).

وظنت فرنسا التي اتجه إليها الزعيم، أن الوقت قد حان لاسترجاع مركزها المفقود في سوريا^(٢) ولا سيما أن سوريا أصبحت في قبضتهم، وهي بهذا لا تقف إلى جانب سوريا بقاء الحالة الراهنة في المنطقة فقط، بل أخذت تعارض المشاريع الاتحادية (سوريا الكبرى، الهلال الخصيب) لأنها تعني امتداد النفوذ البريطاني إلى المنطقة، فنشأت صلات وثيقة بين الزعيم وفرنسا، باعتبار فرنسا تمنح تأييدها لجميع الذين يعارضون هذه المشاريع، وقد أيدت الولايات المتحدة موقف فرنسا بهذا الخصوص^(٣).

أما بالنسبة لانقلاب الحناوي، فقد كان فيه التدخل الأجنبي أظهر وأوضح خاصة التأثير البريطاني، غير أن فرنسا امتعضت من الانقلاب، ووصفته الصحف الفرنسية «بأنها مؤامرة ساهمت في تدبيرها بريطانيا، وعراق نوري السعيد»^(٤) وكانت سياسية الحناوي غير موالية للفرنسيين على وجه التأكيد، حيث وقعت اتفاقية نقدية تنص على انفصال سوريا نهائياً عن كتلة الفرنك، وعلى أن تعيد فرنسا دفع غطاء العملة السورية إلى سوريا^(٥).

أما بالنسبة لانقلاب الشيشكلي، فقد كانت علاقته وطيدة مع فرنسا، حيث أوعز الشيشكلي إلى ممثلي سوريا في هيئة الأمم المتحدة بعدم التعرض للقضايا

(١) عادل ارسلان، ذكريات عن حسن الزعيم رائد الانقلابات العسكرية في سورية، ط١ دار الكتاب الجديد-بيروت ١٩٦٢م، ص ٢٩-٣٤، سيل/ مصدر سابق ص ٨١.

(٢) نجلاء عز الدين، مرجع سابق ص ٢٢٩.

(٣) جهاد مجيد محي الدين، مرجع سابق ص ١٩٨، لنشوفسكي، مرجع سابق، ص ٨٠.

(٤) جهاد مجيد محي الدين، مرجع سابق ص ٢٠٢.

(٥) لنشوفسكي، مرجع سابق ص ٨٢.

التي تخص فرنسا وتبعتها في هيئة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي خصوصاً قضايا المغرب العربي، التي لها مصالح وطنية في تأييدها، وبالفعل فقد كان الشيشكلي صديقاً حميماً لفرنسا وفي اليوم الأول من شهر تشرين ١٩٥٢م قام برحلة جوية مع سفير فرنسا وبلجيكا، وبعض موظفي السفارتين، إلى قضاء ألبو كمال حيث زاروا (أثار تل الحريري) وكانت الحفلة موضوع أحاديث كثيرة بين الشيشكلي وسفير فرنسا^(١).

لذلك أيدته وامتدحته جميع الصحف الفرنسية، ورأت فيه «مسمار جحا» الذي يستطيع أن يحد من توسيع النفوذ البريطاني إلى سوريا، ومع ذلك لا نستطيع أن نقول أن موقفه من محاولات التقارب العربي كان سليماً وصحيحاً فوق النقد والشبهات^(٢).

وبعد انتهاء الانقلابات العسكرية لم تعد فرنسا تلعب دوراً فاعلاً في السياسية السورية وأخذ النفوذ الأمريكي والسوفياتي يحل محل النفوذ الفرنسي.

الموقف البريطاني

ظهر التنافس ما بين فرنسا وبريطانيا، بعد جلاء القوات الفرنسية عن سوريا، في إيجاد مصالح خاصة لهما في سوريا، ولكن بريطانيا لم تعلن بوضوح عن تسريب نفوذها إلى سوريا، بل أكدت كل حكومة نيتها في تجنب القيام بما يضر مصالح الأخرى، أو مسؤولياتها في الشرق الأوسط، ولما حدث انقلاب حسني الزعيم وجدت كل واحدة منها فرصتها المناسبة لتوطيد نفوذها مع الزعيم.

أما بالنسبة لبريطانيا، فقد وقفت موقف المتريث من انقلاب الزعيم، فتحدث مسؤول كبير في وزارة الخارجية البريطانية عن مسألة اعتراف بريطانيا، بنظام الحكم الجديد في سوريا، فقال إن المسألة موضوع بحث جدي يتطلب التريث للبت في المسألة الهامة، كما ذكرت وكالة الأنباء العربية أن الدوائر البريطانية الرسمية لزمّت جانب التحفظ إزاء الأنباء الأخيرة، سوريا،

(١) نديم أبو إسماعيل، من أسرار اليتشكلي، ص ٨٢.

(٢) ناصر الدين النشاشيبي، مصدر سابق ص ٢٢٩.

ويتمثل إلى عدم إبداء الرأي بصددها، ذاكراً أن الفصل الأخير من فصول الحوادث لم ينته^(١) غير أنه يبدو أن الدول الغربية وخاصة انكلترا، وفرنسا وبعض الدول العربية، كانت على علم مسبق بموعد الانقلاب، والعجيب أن سفارة الأردن في انكلترا استلمت عشية الانقلاب خبراً من عمان عن بدء زحف الفيلق العربي نحو الحدود السورية^(٢).

ويقال أن هناك تواطؤاً بين الانقلاب وبين بريطانيا، بدليل ميل حسني الزعيم في أيامه الأولى إلى مشروع الهلال الخصيب، لذلك كانت بريطانيا تعمل خفية لاتحاد سوريا والعراق، بمشروع الهلال الخصيب تحت التاج الهاشمي، وذلك المشروع الذي كان يقاومه شكري القوتلي، ويصر على بقاء النظام الجمهوري^(٣)، والمقصود بوحدة الهلال الخصيب: اتحاد فيدرالي يقام بين كل من سورية، والأردن، والعراق تحت ظل الملكية الهاشمية، المعادية للملكية السعودية.

وفي ٢٣ نيسان ١٩٤٩ استقبلت دمشق وزير انكلترا استقبلاً حافلاً بحضور رياض الصلح، وأخفي النبأ بأن دولته ستعترف بالزعيم، وتبلغه أن اعترافها هذا لا يمنع من تكتل دولتين، أو أكثر من الدول العربية برضى شعبها، والمؤسف في هذا المعنى البلاغ المنطوي على التحفظ أن انكلترا لا تستبعد مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب^(٤).

وأحست الحكومة البريطانية أنها مرغمة، أكثر من مرة، على إصدار نفي رسمي لموافقتها على مشروع سوريا الكبرى وتحبيذها إياه، كالبيان الذي القاه وزير الدولة من أن موقف الحكومة من الموضوع هو الحياد التام والسبب في ذلك هو عدم إغضاب ابن سعود، وعقد معاهدة مع مصر، فلجأت إلى السياسية الدبلوماسية في إعلان وجهة نظرها، كذلك إظهار نفسها أمام فرنسا مجردة من وجود أطماع لها في سوريا^(٥).

(١) الأردن، ع ١٢٩٩، ١ نيسان، ١٩٤٩، ص ١.

(٢) بواد غوفا، مرجع سابق ص ٤٤.

(٣) نجلا عز الدين، مرجع سابق ص ٢٢٩.

(٤) بشارة الخوري، ج ٢، مصدر سابق ص ٢١٦.

(٥) سيل، مصدر سابق ص ٨٠، جهاد مجيد محي الدين، مرجع سابق ص ١٩٨.

لكنها كانت تتمنى تحقيق المشاريع الاتحادية، لما فيه من ضمان لمصالحها في الشرق الأوسط، وقد استاءت حين رفض الزعيم، تلك المشروعات الاتحادية، كما تسترت واعترفت بالزعيم أخيراً^(١).

وأخذت بريطانيا تفكر في طريقة مثلى لوقف نفوذ المد الفرنسي في سوريا، فاستعانت بالزعيم الحناوي لهذا الغرض، كذلك بجهود الميجر «سترلنج» أحد المستشرقين البريطانيين، والصديق الحميم للحناوي ولم يكن الميجر سترلنج في الواقع، سوى عضو سري في شبكة المخابرات البريطانية، وكان أصوات التذمر قد بدأت تسري في المجتمع السوري، فوجد البريطانيون فرصتهم السانحة للقيام بعمل إيجابي لوقف التوغل الفرنسي مع البلاد، واستطاعوا أن يقنعوا القائد الحناوي سراً، بوجوب تدبير انقلاب عسكري للتخلص من رجل يفكر بإحياء النفوذ الفرنسي من جديد، فأغرقت الأموال على الحناوي لتنفيذ الانقلاب العسكري ضد حسني الزعيم^(٢) وبدأت الكفة للخطة البريطانية ترجع خلال صيف ١٩٤٩م عندما حدث انقلاب سامي الحناوي الداعي للوحدة مع العراق^(٣).

وعندما قام أديب الشيشكلي بانقلابه العسكري، ركزوا جهودهم على مشروع الوحدة بين كل من سوريا والأردن، والعراق، لكن الهزيمة هي التي كانت حليفهم في هذه المرة، لهذا فإن إبعادهم كلياً عن المنطقة، كان يعني من وجهة النظر الأمريكية محاربة أي محاولة وحدوية^(٤).

وتناولت جريدة التايمس اللندنية في مقالها الافتتاحي الحركة السورية الأخيرة بقولها: "إن هناك أمراً واحداً لا مرية فيه وهو أن الحكومة الجديدة مع قادة الجيش ستعارض كل فكرة ترمي إلى الوحدة مع العراق وتلك وسيلة اعتبرها فريق كبير من السياسيين السوريين لحل مشاكلهم، إلا أن المعارضة لها قوية" واستطردت الجريدة تقول: "لا شك أن مستقبل سوريا ليس بأفضل من ماضيها، وأن هذه الأهداف التي تجري فيها قرائن تدل على أن استقلال سوريا حصل قبل

(١) راشد البراوي، مرجع سابق ص ٨٨.

(٢) عصمت السعيد، مرجع سابق ص ٢٢٤.

(٣) قاسم سلام، البعث، ص ١٢٢.

(٤) نفس المصدر ص ١٢٣-١٢٤.

أوانه^(١) كذلك اهتمت الدوائر البريطانية باتجاه سوريا لعقد معاهدة مع الاتحاد السوفياتي، ووضوح استعداد السوفيات للقيام بحركة تسلل إلى الشرق الأوسط، والسبب في ذلك الاهتمام بتصريح معروف الدواليبي وزير الاقتصاد، الذي أكد أن المفاوضات التي تدور بين روسيا وسوريا حول عقد معاهدة صداقة، واتفاقية تجارية، قد أحرزت تقدماً ملموساً^(٢).

في سنة ١٩٥١م زار الجنرال روبرتسن قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط دمشق، وطلب تسهيلات لمروور القوات البريطانية عن القناة إلى قواعدها القائمة في العراق، وقد عاصرت وزارة حسن الحكيم تقديم المذكرة الرباعية إلى مصر، التي طلبت فيها كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا، انضمام مصر إلى منظمة دفاعية لحوض شرق البحر المتوسط، ولم يطلب إلى سوريا في نفس الوقت الانضمام إلى تلك المنظمة، بل اكتفت الدول الأربع بإبلاغها بما تضمنته المذكرة الموجهة إلى مصر، رفضت مصر المذكرة الرباعية، وفي الوقت نفسه الوقت طلب القوات السورية إصدار بيان عن الموضوع، حيث أعلن وزير خارجيتها وهو من حزب الشعب، استنكاره لفرض الأحلاف على الدول العربية^(٣).

وأخذت بريطانيا تحاول التخلص من حكم الشيشكلي، وهناك أدلة خطيرة تثبت علاقة بريطانيا بالأحداث الخطيرة في سوريا وتحريضها على نشر الثورة، وأن الشيشكلي مقتنع بأن الأجانب هم الذين كانوا يحرضون على الثورة في سوريا، وأنه يحصل الآن على جميع الأدلة الداعمة التي تثبت ذلك، ويبدو من المؤكد أن الأجانب المقصودين هنا هم البريطانيون، لأن الزعيم الشيشكلي معروف بمناوآته الشديدة لبريطانيا، كما أن الدروز كانوا يتطلعون دائماً إلى مساعدة بريطانيا، خلال التوترات العديدة التي قاموا بها في العقود السابقة، ولذلك قرر الشيشكلي الاجتماع بفارس الخوري، وناظم القدسي سعياً وراء تسوية ودية للأزمة القائمة، ويرى ضرورة الابتعاد عن الخلاف، ومنع وقوع أي انقسام داخلي في الوقت الحاضر، وينوي القيام بزيارة شخصية للزعماء المعتقلين في سجن المزة للبحث معهم في إيجاد حل للخلافات الداخلية^(٤).

(١) الأردن، ١٥٢٨ع، ١٣١ ك ١٩٤٩م ص ١.

(٢) الدفاع، ٤٣١٨ع، ٢١ أيار ١٩٥٠م.

(٣) العقاد، مرجع سابق، ص ١١٦-١١٧.

(٤) الدفاع، ع ٥٤٦، ٢ شباط ١٩٥٤م.

وفي عام ١٩٥٦، أبدت بريطانيا استعدادها لتقديم دعمها للعراق، لإخراج سوريا من النفوذ المصري، بسبب العداوة السعودية الفرنسية والنزاع على البريمي^(١) وعمل الضباط السوريون، الهاربون من سوريا، حركة سموها سوريا الحرة، هدفها الإطاحة بالنظام الموجود وإقامة جمهورية رئاسية. واشترطت حكومة بغداد في نفس الوقت على شركائها البريطانيين والأمريكيين أن تكون وحدها هي حلقة الصلة بينهم وبين المتآمرين السوريين، ويبدو أن هذا الشرط قد قبل إلا أن المخابرات البريطانية هي التي ترسل التعليمات إلى العراق^(٢).

أما بالنسبة إلى الحلف العراقي-التركي، أعلنت حكومة انكلترا انضمامها إلى الحلف، ووقعت الاتفاقية العسكرية مع الدول القريبة دون تشاور مسبق مع الدول العربية الأخرى، وأدى هذا إلى تعاظم النضال في سوريا ضد الحلف العدائني، وإلى انضمام فئات جديدة من الشعب إلى النضال ضد سياسية الأحلاف^(٣)، غير أنه بعد ذلك، لم تلعب انكلترا دوراً فاعلاً في توجيه السياسة السورية، إذ ظهر على المسرح الاتحاد السوفياتي وأمريكا، اللتان لعبتا دوراً فاعلاً في سياسة الشرق الأوسط وتوجيهها نحو سياسية كل منها.

موقف الولايات المتحدة الأميركية

دخلت الولايات المتحدة إلى العالم العربي، بمجرد مجموعة علاقات روتينية مع حكومات دول المنطقة، وتمثل عمل رؤساء البعثات في تسليم الرسائل التقليدية حول قلق أمريكا من الأوضاع السائدة، لكن الشعور السائد عند الحكومات العربية، أن الحكومة الأميركية واقعة تحت تأثير الضغط الصهيوني، واقتصر نشاط الأميركيين على تقديم بعض المساعدات، كما كان الاعتقاد السائد عند الأميركيين، أن الفراغ الذي حدث نتيجة إلى الإنسحاب البريطاني والفرنسي من المنطقة، يجب على الأميركيين ملؤه.

(١) ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١-١٩٥٨، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، ١٩٧٩، ص١٨٤.

(٢) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص١٦٧.

(٣) بوداغوا، مرجع سابق، ص٩٤.

ويصف كوبلاند في كتابه لعبة الأمم، انقلاب حسني الزعيم، بأنه من أعدادنا وتخطيطنا، فقد قام فريق العمل السياسي بإدارة الميجر ميد بإنشاء علاقات صداقة منتظمة مع حسني الزعيم، ومن خلال هذه الصداقة أوحى الميجر ميد لحسني الزعيم بفكرة القيام بانقلاب عسكري، وأشار عليه بالكيفية التي يجب أن يسير عليها، وأرشدته أثناء العمليات المعقدة لتنفيذ الانقلاب، وكانت هذه المعاونات التي قاموا بها قد أثارت شكوك السياسيين السوريين -فيما بعد- فضول رجال الصحافة الغربيين، وفئات من الطلبة فقاموا بإجراء مقابلات مع من كان لهم ضلع في العملية، كما قاموا بفحص الوثائق التي لها صلة بالموضوع وكانت النتيجة، أن اعترفوا بصحة شكوك الساسة السوريين ودقتها^(١).

ومن الملاحظ أن وزارة الخارجية الأميركية، قد اخبرت بالانقلاب المرتقب بمجرد أن أصبح وقوعه جدياً، وإذا كانت التفاصيل لم تبلغ لها، فلأن وزارة الخارجية نفسها أوضحت أنها تفضل الا تعرف التفاصيل، وقد كان مضمون رد وزارة الخارجية، أنه إذا كان الزعيم يرغب في عمل الانقلاب، فلا اعتراض لها عليه طالما أنهم يعتقدون أنه سوف يعيد الحياة البرلمانية بمجرد أن يصبح ذلك ممكناً، ولكن حسني الزعيم أوضح أنه لن يفعل ذلك، إلا أنه لخص برنامجه في أربعة نقاط أحداها -أنه سوف يقوم بشيء بناء بصدد المشكلة العربية الإسرائيلية، وأن هذه النقطة من برنامجه هي التي أوقفت وزارة الخارجية عن إرسال أية تعليمات صريحة لنا بالاعتراض على الانقلاب، ويعلل عدم الاعتراض، بأن الزعيم لوح لهم أو وعدهم أو مهد لهم بأن يقوم بشيء بناء بصدد المشكلة العربية الإسرائيلية، بقي الزعيم مطواعاً في الأيام الأولى من حكمه بدرجة مثيرة ولكنه تغير فجأة بمجرد اعتراف الدول بحكمه^(٢).

لذلك أيدت أمريكا حركة الزعيم، وكان لا يمر يوم في أميركا إلا وتكون أغلب الصحف الأميركية طافحة بنبا الانقلاب العسكري السوري في صفحاتها الأولى، وجمع هذه الصحف تشير إلى أن الرأي العام الأميركي يحبذ قيام هذه الحركة في

(١) مايلز، كوبلاند، لعبة الأمم للأخلاقية في سياسية القوة الأميركية، تعريب مروان خير، بلا، ص٧٣.

(٢) محمد صادق، الدبلوماسية الميكافلية في العلاقات العربية الأميركية خلال عشرين عاماً (١٩٤٧-١٩٦٧)، دراسة تحليلية حول كتاب لعبة الشعوب، ط١ منشورات العصر الحديث، ١٩٧١ ص١٦٦-١٦٧.

سوريا، ولا سيما أن الزعيم سمح بمد أنابيب البترول السعودي عبر الأراضي السورية^(١).

وعندما سئل شارك مالك وزير لبنان المفوض في أميركا عن موقفه من الانقلاب قال: أن أميركا تعتبر الأوضاع في الشرق الأوسط غير مستقرة، كما أنها على علم بإجراء تغيير في سوريا، غير أنها لم تكن تقدر بأن هذا التغيير سيتناول رئيس الجمهورية، كذلك ليس لها علم بمشروع اتحاد سوريا مع العراق، وإذا وقع فإنه لا يلقى معارضة من قبلهم، بل يكون أمراً مستحباً^(٢).

لذلك أخذت أميركا تشق طريقها منفصلة عن الاستعمار الغربي، فلقد ساندت مخابراتها انقلاب حسني الزعيم على أمل السيطرة على النظام الجديد، والتأثير عليه على الأقل، وبعد أن استقر الأمر للزعيم أخذ يعارض مشروع سوريا الكبرى، والهلال الخصيب، كما أن الزعيم أخذ يندد بالشيوعية، الأمر الذي أدى إلى عطف دوائر وزارة الخارجية الأميركية عليه^(٣).

وفي اليوم الثاني للانقلاب، أمضى الميجر ميد ساعات طويلة مع حسني الزعيم وهو يحدد له أسماء أولئك الذين يجدر أن يكونوا في مناصب دبلوماسية، لذلك لوحظ كثرة تردد الوزير الأميركي المفوض على الزعيم في مقر قيادته بالأركان العامة، وأشيع أن مفاوضات سرية تجري بين الجانبين الأميركي والسوري، لإيجاد حل نهائي قطعي لقضية فلسطين على أساس مقررات الأمم المتحدة، وأن الولايات المتحدة لقاء ذلك ستمد سوريا بالمساعدات المالية اللازمة لإنعاش اقتصادها المتدهور^(٤).

وفي ١٤ آب ١٩٤٩ قامت مجموعة من أصدقائه الضباط، وحاصرت بيته وقتلته، ثم دفنته في المقبرة الفرنسية، وعومل حسني على أساس أنه عميل

(١) الأردن، ع ١٣١٥، ٢٠ نيسان ١٩٤٩م.

(٢) محمد مهدي كبه، مصدر سابق ص ٣٠٦.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٧٨م، ص ١٠٤.

(٤) نذير فنصة، مصدر سابق، ص ١٣٥.

فرنسي، وليس عملاً أمريكياً^(١)، لذلك قوبل مصرع الزعيم في أميركا لأول وهلة بشيء من التحفظ، ولم يتجاوز أثره القلق، مما ترتب عليه من نتائج فيما يتعلق بمصير العلاقات بين أميركا وسوريا، وعلى الأخص من ناحية أنابيب البترول التابعة للشركة العربية، وقد علقت جريدة النيويورك تايمز على الموقف بقولها «إن العامل المقلق فيه هو اللهجة المعادية للغرب، التي صيغت فيها بلاغات العهد الجديد»، فقد اتهم الزعيم بأنه يخضع لنفوذ الأميركيين، لأنه منح امتيازاً لهم بمد خط أنابيب، وهو امتياز عارضت فيه الوزارة التي حكمت البلاد قبل انقلابه، ومن الصعب على العهد الجديد أن يقطع برأي في هذه المسألة بالذات ويبسط وجهة نظره ذاتها^(٢).

لذلك أثار نشاط حكومة الحناوي الموجة لتحقيق مشروع «الهلال الخصيب» الانكليزي قلق الأوساط الاحتكارية الأميركية التي، رغم اعترافها بالنظام السوري الجديد- وجهت نشاطاً محموداً من أجل إقامة صلات مع الأحزاب السياسية، والأوساط العسكرية المعارضة، وتنصيب حكومة موالية لها في السلطة^(٣).

أما في عهد الشيشكلي أخذت العلاقات الأميركية السورية تقوى وتنشط بوضوح، حيث تم رفع الممثلة الأميركية في سوريا إلى مستوى سفارة عام ١٩٥٠م، وقدم إلى سورية ممثلو الدوائر الأميركية ورجال الأعمال واحداً تلو الآخر، وجرت محادثات حول عقد اتفاقيات جديدة لتقديم العون الاقتصادي والتكتيكي، كذلك جر سورية إلى الأحلاف والاتحادات العسكرية التي خططتها الأوساط الغربية لمنطقة الشرق الأوسط^(٤).

وفي شهر أيار ١٩٥٠م أصدر وزراء خارجية الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا التصريح الثلاثي حول الشرق الأوسط، الذي أعلنت بموجبه الدول الثلاث رفع الحظر المفروض على تصدير السلاح لدول المنطقة منذ الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى ١٩٤٨م، واشترط البيان لاستجابة الدول للطلبات

(١) كوبلاند، مصدر سابق ص ٧٦.

(٢) الأردن، ع ١٤٢٠، ٢٤ آب ١٩٤٩م.

(٣) بوداغوثا، مرجع سابق ص ٥٤.

(٤) نفس المرجع، ص ٥٥.

المقدمة لها أن لا يحدث سباق للتسلح في المنطقة، وأن تستخدم السلاح لأغراض دفاعية بحتة، وأن تتعهد الدول في المنطقة بعدم استخدام القوة في علاقاتها، وأعلنت الدول الثلاث ضمانها للحدود القائمة وخط الهدنة، وبأنها ستتخذ التدابير اللازمة حيال أي خرق للحدود أو خطوط الهدنة^(١).

وفي ١١ تشرين ١٩٥١ سعت الدول الغربية لجر البلدان العربية إلى حلف عدواني، حيث اقترحت حكومة الولايات المتحدة بمساعدة الدول الغربية الأخرى، أن تضم الدول العربية إلى مشروع قيادة الشرق الأوسط، الذي يقضي بتكوين اتحاد عسكري بقيادة موحدة -بحجة الدفاع المشترك، وكان على الدول المشتركة فيه أن تضع تحت تصرف القيادة كل قواتها المسلحة وقواعدها العسكرية وموانئها .. وكان عليها فضلاً عن ذلك، أن توافق على مشروعية حق الحلفاء في قيادة الشرق الأوسط، وفي تواجد قواتهم العسكرية على أراضي تلك البلدان تحت شعار الدفاع المشترك^(٢).

ولذلك وصفت الصحف السوفيتية انقلاب الشيشكلي في سورية بأنه مخطط أمريكي-بريطاني-فرنسي مشترك يهدف إلى جر سوريا لقبول مشروع الدفاع المشترك، كما نشرت الصحف اللبنانية مقالاً بعنوان «إذا تكلم المدفع سكت البرلمان» جاء فيه «زعيم الانقلاب الأول حسني دفع للولايات المتحدة ثمن اعترافها له اتفاق التابلاين المخزي، ولانكلترا اتفاقية أنابيب البترول العراقي، وفرنسا اتفاقية تصفية المصالح المعلقة فهل يدفع الشيشكلي مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ثمناً لاعتراف الدول الثلاث بالوضع الجديد في سوريا؟»^(٣).

رفضت سوريا حلف الدفاع عن شرق الأوسط، وازداد الكره الشعبي لها، بسبب تصريحات الشخصيات الأميركية المتكررة عن إسرائيل، وكونها «الحصن الرئيسي للديمقراطية والأيدولوجية الأميركية» هذه الكلمات صدرت من نائب الرئيس اللين باركلي (Berkley) في خطاب القاه في ٢٦ آذار ١٩٥١ في شيكاغو،

(١) ج . ب دروزيل، التاريخ الدبلوماسي (تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم) تعريب نور الدين حاطوم ط١، دار الفكر، دمشق-سورية، ١٩٦٦، ١٩٧٨، ص٢٥١، خالد العظم ج٢-ص٢٤٢.

(٢) بوداغوفا، مرجع سابق ص٥٧.

(٣) وليد المعلم، مرجع سابق ص١٥٦-١٥٧.

فوقعت حوادث عدة بسبب ذلك، حيث تم تمزيق العالم الأميركي وتفجير قنبلة في حديقة المفوضية الأميركية، وكذلك اتخذت تدابير رسمية ترمي إلى فرض ضرائب تمييزية على البضائع الأميركية، وهاجمت الجرائد السورية بشدة رسالة الرئيس ترومان التي كانت تعد بتقديم مساعدات للشرق الأوسط، لأن الرسالة وضعت إسرائيل في المستوى نفسه، الذي وضعت فيه الدول العربية، في ٧ حزيران ١٩٥١م رفض خالد العظم رئيس الوزراء رفضاً علنياً المساعدات الفنية الأميركية المقدمة لسوريا^(١)، ورفض مشروع قيادة الشرق الأوسط رفضاً قاطعاً واعتبرته سوريا محاولة لبعث الاحتلال الأجنبي، والعودة إلى وضع الانتداب، غير أن الشيشكلي لم يجرؤ على الجهر بسياسته الموالية للولايات المتحدة، خوفاً من الرأي العام، لذلك لم يقدم على توقيع معاهدة حلف الدفاع المشترك، التي كانت المباحثات دائرة بينه وبين المصريين والأمريكيين بشأنه^(٢)، وبغض النظر عن المساعي التي بذلت امتنعت معظم الدول العربية بما فيها سوريا عن هذا الاقتراح.

في شهر شباط ١٩٥٢ وصل إلى البلاد جون فوستر دالس (Dalas) وزير الخارجية الأميركي ضمن جولته العربية لإجراء مشاورات حول الصراع العربي-الإسرائيلي، ولتقديم بعثة جونستون (Johnson) بشأن تحويل مجرى نهر الأردن واقتسام مياهه بين العرب واليهود، فحصل على موافقة لاستقبال بعثة جونستون في سورية، انسجاماً مع الموافقة العربية التي حصل عليها، عندئذ أعدت وزارة الخارجية الأميركية مشروعاً جديداً لحلف عسكري اسمته «الحزام الشمالي لدفاع الشرق الأوسط والأدنى» (The Northeim Tier)، والذي هدفه عقد اتفاقيات ثنائية في البداية بين تركيا وإيران، وباكستان وأفغانستان، ومن ثم مع بلدان عربية معينة، وعقد في القاهرة ١٩٥٤م، وبدعوة من المبعوث الخاص لرئيس الولايات المتحدة جونسون (Johnson) عقد اجتماع خاص لممثلي البلدان العربية هدفه توضيح الموقف السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في سورية، لكن مخططات الولايات المتحدة اصطدمت بمقاومة عربية، ووصل في أواسط ١٩٥٤ إلى دمشق رئيس إدارة المخابرات لجيش الولايات المتحدة الجنرال تروود (Trouda)، وقد حمل

(١) لنشوفسكي، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٢) خالد العظم، مذكرات ج ٢ ص ٢٨١.

معه، اقتراحاً آخر من حكومة الولايات المتحدة حول المعونة العسكرية، لكن سوريا رفضت هذا الاقتراح^(١).

لذلك وصف رياض المالكي الشيشكلي بقوله «إن الشيشكلي كان العميل رقم (١)، الذي اعتمده الإمبريالية الأميركية لتنفيذ سياستها الإجرامية^(٢).

وفي يوم ٢٥ شباط ١٩٥٤ أُطيح بنظام الشيشكلي، وعلقت صحيفة الف باء على هذا الموضوع بقولها كيف تلقى الأميركيون أنباء سوريا؟ الصحفيون الأميركيون لم يبدووا أي أسف على زهاب الشيشكلي وخبراء الحكومة الأميركية كانوا يتوقعون حوادث سوريا، ومصير الشيشكلي^(٣)، لذلك إسقاط حكم الشيشكلي لم يكن مفاجأة للأوساط الأميركية.

ومن الجدير بالذكر أن أميركا عادت إلى سياسية الأحلاف، وقد وضعت خطة لعقد حلف يضم دول الشرق الأوسط على نسق حلف الأطنطبي، لربط هذه المنطقة من جديد بعجلة المعسكر الغربي، فتعرض بذلك لمقت الكتلة الشرقية وغضبها، هذا فضلاً عن افتقاد استقلالها السياسي، إلى جانب الدول الكبرى، وهو الاستقلال الذي لاقت في سبيله أشد العنت، وتحملت أفدح التضحيات^(٤).

وفي ١٣/١/١٩٥٥م تم في بغداد التوقيع على الميثاق العراقي-التركي (حلف بغداد)، وفي اليوم التالي وصل إلى دمشق عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا، لدعوه الحكومة السورية للانضمام إلى هذا الحلف، وجاءت المذكرة الأميركية تدعو إلى ضرورة مساندة الحكومة الأميركية لجهود دول المنطقة بهدف تعزيز تعاونها للوصول إلى أعلى درجة من الاستقرار والأمن، وتعزيز قدرتها لصد أي عدوان شيوعي، وترحيبها بهذا الاتفاق، لم تكتف أميركا بذلك، بل حثت سوريا على جعل الطريق مفتوحاً لإمكانية انضمامها في المستقبل لهذا الحلف^(٥)، ومن خلال ما سبق

(١) وليد المعلم، مرجع سابق ص١٦٢، بوداغوثا، مرجع سابق ص٧٨.

(٢) رياض المالكي، مصدر سابق ص١٠١-١٠٢.

(٣) الف باء، ع. ٨٩٩، ٥ آذار ١٩٥٤م.

(٤) محمد رفعت، مرجع سابق ص١٩٢.

(٥) خالد العظم مذكرات ج ٢ ص٢٣٩، لمزيد من التفاصيل راجع بشأن حلف بغداد مذكرات ج ٢ ص٢٣٥-٢٤٣.

نستطيع أن نتعرف على الهدف من هذا الحلف، وهو الإحاطة بالاتحاد السوفياتي، وحصر النشاط الشيوعي، ومنع تسرب به للمنطقة، كذلك ترى أميركا باتباع سياسية الأحلاف، القدرة على احتواء الدول الناشئة والسيطرة عليها في جميع الميادين العلمية والثقافية والاقتصادية، غير أن أميركا لم تكن عضواً في الحلف وقد تخلت عن مسانדתه.

في ٢٦ شباط وصل إلى دمشق (صلاح سالم) وزير الإرشاد المصري، عرض المسؤول المصري ضرورة عقد حلف عربي يحل محل الضمان الجماعي، واقترح سالم أن تبدأ سوريا ومصر، ثم يعرض هذا الاتفاق على الدول العربية الأخرى، وصدر بيان مشترك أكد على عدم انضمام الدولتين إلى حلف بغداد، وأكدوا رغبتهما في إقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك، تركز على التزام التعاون في صد أي عدوان يقع على إحدى دول المنظمة^(١).

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة سلمت وزير خارجية سوريا خالد العظم، مذكرة تحذر فيها الحكومة السورية بأنه، على الرغم من أن الولايات المتحدة تعترف بالدور الذي يمكن أن تلعبه جامعة الدول العربية، في تطوير البلدان العربية، فإنها تعتبر تشكيل تنظيم دفاعي قومي (مصر وسورية والسعودية) أمراً غير واقعي وأنها لا تؤيد هذا القرار، وفي الوقت نفسه ترحب بالمعاهدة العراقية-التركية، واعتبر العظم تصريح الولايات المتحدة ضغطاً لاشعورياً على سورية، فتابعت حكومة سوريا ومصر المباحثات في الرياض، ووافقت السعودية على الحلف الثلاثي^(٢)، فحاولت تركيا بدعم من الولايات المتحدة تقديم مذكرات إلى سوريا، ومن ضمنها أنها تعتبر نشاط الحكومة السورية معادياً لتركيا وتطالب، أن تمتنع سورية عن الاتحاد مع مصر، وأن تنضم للمعاهدة العراقية-التركية وتمتنع سوريا عن معاداة الأحلاف، كما حاولت أميركا وانكلترا تقديم المساعدة للعراق من أجل إرغام سورية على الامتناع عن المشاركة في الاتحاد مع مصر، وطلبت أيضاً أميركا من العراق أن تحتل سورية، وأن تحشد تركيا جيشها على الحدود السورية، لتأمين هذا الاحتلال، غير أن الشعب العراقي كان يقف إلى

Al-Tibawi, Op. Cit. P.394.

(١)

(٢) بوداغوفا، مرجع سابق ص ٩١.

جانب الشعب السوري، حتى أن زعماء الأحزاب أبرقوا إلى هيئة الأمم المتحدة مستنكرين هذا التدخل^(١).

بعد هذا الفشل الذي أصاب الولايات المتحدة في سوريا، أخذت تبحث عن طريقة جديدة للتخلص من العنت السوري، وخاصة أن سوريا أخذت تتجه في سياستها نحو الاتحاد السوفياتي. وفقد النفوذ الغربي جذوره في هذا المنطقة، فلجأت إلى سياسة جديدة للمء هذا الفراغ فطرحت مبدأ ايزنهاور، وأعلنت الولايات المتحدة استعدادها لمساعدة كل دولة من دول الشرق الأدنى تطلب المساعدة لدرء الخطر الشيوعي الخارجي والداخلي. وأقر الكونغرس الأميركي الرئيس ايزنهاور على نظريته وأعطاه الصلاحيات الكاملة لاستخدام القوى المسلحة الأميركية، بدون الحصول على موافقة الكونغرس، أعلن العراق ولبنان تأييدهما لمبدأ ايزنهاور، وبعد زيارة الملك سعود لأمريكا أصبحت من أشد المتحمسين له بينما رفضت كل من مصر وسوريا.

فلجأت أميركا إلى الأسلوب الدبلوماسي، فوجهت دعوة للملك سعود لزيارة واشنطن وشعر سعود في واشنطن بأنه زعيم العرب في الاتجاه الذي رسمه الأميركيون، فدعا رؤساء سوريا ومصر والأردن للاشتراك في مؤتمر قمة بالقاهرة، لبحث الموقف العربي، وحددت مطالب العرب من أميركا بما يلي: ١- دعوة الولايات المتحدة إلى عدم تأييد إسرائيل. ٢- القبول بمبدأ المساعدات غير المشروطة^(٢).

واستطاعت الدبلوماسية الأميركية أن تنال النجاح، في ترتيب اللقاء بين الملك سعود والأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق في أمريكا، كما نجحت في ترتيب اجتماع تاريخي بين قائدي الأسرتين السعودية والهاشمية، وترتب على ذلك انقسام الدول العربية إلى صفتين أحدهما: يضم السعودية والعراق، والثاني يضم مصر وسوريا، وأصبح البيان الثلاثي، الذي صدر في القاهرة بين السعودية ومصر وسوريا حبراً على ورق^(٣).

(١) ناجي شوكت، سيرة وذكريات (١٨٩٤-١٩٧٤) ج٢، منشورات مكتبة البقعة، ص. ٦٠.

(٢) خالد العظم، مذكرات ج٢ ص. ٤٩٠.

(٣) خالد العظم، مذكرات ج٢ ص. ٤٩٣.

ومن الجدير بالذكر أن العلاقة بين أمريكا والحكومة السورية، قد تدهورت بسرعة، بعد أسابيع من حرب السويس نتيجة موجة خائنة من القلق، انتشرت خارج سورية تقول: إن المقدم عبد الحميد السراج، رئيس المكتب السوري، كان شيوعياً، وأنه يعتزم تحويل سورية إلى دولة سوفياتية، وأدت نتيجة هذه الفكرة، إلى ضياع أية فرصة ممكنة لإيجاد علاقات أفضل بين الولايات المتحدة وسوريا^(١).

وفي ١٢ آب ١٩٥٧م ازداد التآمر الأمريكي على سوريا وبلغ أشده، حيث أذاع راديو دمشق فجأة عن اكتشاف مؤامرة أميركية حاكتها الولايات المتحدة للإطاحة بالحكومة الموجودة واستبدالها بحكومة موالية للغرب، وهذه التهمة صيغت على أساس أن الولايات المتحدة سوف تمنح الحكم الجديد مبلغاً يتراوح ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مليون دولار لدفعه إلى إقامة سلام مع إسرائيل^(٢).

ولتنفيذ الخطة استخدمت الولايات المتحدة أديب الشيشكلي أداة إسقاط الحكم الوطني في سورية، وكانت الخطة تقوم على أساس جمع أشلاء الحزب القومي السوري، والضباط اللاجئيين في الخارج، والمبعدين عن البلاد في وظائف دبلوماسية، وقد وجدت المخابرات الأميركية في شخص إبراهيم الحسيني الملحق العسكري في روما، والمدير السابق لمكتب الشيشكلي، حلقة اتصال جيدة مع المتآمرين داخل سوريا، إلا أن المؤامرة كشفت قبل أن يتسع نطاقها^(٣).

نتيجة اكتشاف المؤامرة ازدادت العلاقات الأميركية-السورية سوءاً، فابتعدت سوريا ثلاثة من الموظفين في السفارة الأميركية بدمشق، وردت واشنطن بأبعاد السفير السوري. هذه السياسية الضاغطة من الولايات المتحدة على سوريا، جعلها تدور في فلكها قد أحدثت شعوراً عند السوريين بضرورة البحث عن بديل أفضل لسياستها، فوجدته في الاتحاد السوفياتي.

(١) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية ج ١٠، ص ١٦٢

(٢) خالد العظم، مذكرات ج ٢، ص ١٦٢.

(٣) توري مرجع سابق ص ٣٨.

موقف الاتحاد السوفياتي

بدأ النفوذ الروسي يتسرب إلى سوريا متأخراً، ولم تلعب السياسة الروسية دوراً هاماً في فترة الانقلابات العسكرية في سوريا، واقتصرت تأثيرها على المنطقة بمحاولات بسيطة تمثلت بالحزب الشيوعي، ويعد السبب في ضعف التأثير الروسي في الشرق الأوسط وخاصة في سوريا، إلى أن النفوذ العربي (الأميركي، بريطاني، فرنسي) دخل سوريا مبكراً، وأصبح ذا أثر قوي بسبب سيطرة النفوذ الرأسمالي على المنطقة وخضوع البلاد إلى نظام الانتداب، بالإضافة إلى تنصيب حكّام موالين لها، ويأتمرون بأمرها، غير أن الإستياء العام الذي حصل داخل صفوف الشعب السوري من السياسة الغربية جعل الاتجاه يميل نحو الاتحاد السوفياتي لتوطيد العلاقة معها.

أما موقف الاتحاد السوفياتي فأخذ يظهر بشكل واضح في سوريا، بعد ظهور سياسية الأحلاف الغربية، التي أرادت فرضها على الشرق الأوسط، وقدم الاتحاد السوفياتي مساندة كبيرة للدول العربية في رفضها التصريح الثلاثي ١٩٥٠م، الذي اعتبره محاولة غربية لإعادة توزيع مناطق النفوذ في الشرق الأوسط، وكشفت الحكومة السوفياتية في مذكراتها إلى الحكومات العربية المغزي الحقيقي، من قيادة الشرق الأوسط، الذي كان سيقود إلى احتلال عسكري فعلي للبلدان العربية، وإلى فقدانها الاستقلال والسيادة، وخضوعها للدول الغربية، لذلك قامت مجموعات من السوريين في نشاط واسع لفضح تلك المشاريع العدوانية^(١).

بالإضافة لذلك وقف الاتحاد السوفياتي إلى جانب القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، وبرز موقفه خلال الشكوى السورية بشأن تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن، وعلى الرغم من هذه المواقف الإيجابية، بقيت العلاقات العربية مع الاتحاد السوفياتي تسير بوحى الخوف من السيطرة الشيوعية، ويعود السبب في هذا الشعور، إلى أن فكرتنا عن الشيوعية مستمدة من الدول الغربية التي تحاول تشويه الشيوعية.

ولكن ازداد الاستياء عند السوريين من سياسة أمريكا، فقد أعلن معروف الدواليبي، وزير الاقتصاد السوري بقوله «إذا استمر الضغط الأميركي على البلاد العربية لجعلها تسير في سياسة لن تنتهي إلا بتهويد بقية أبناء الشعوب العربية،

(١) بوداغوثا، مرجع سابق ص ٥٨.

فإنه يرجو إجراء استفتاء في العالم العربي ليعرف الملاء، إذا كان العرب يفضلون الف مرة أن يصبحوا جمهورية سوفياتية على أن يكونوا طعمة لليهود^(١).

لقد أصبح واضحاً في سنة ١٩٥١م، أن الاتحاد السوفياتي يجب أن يسير بطريقة مرنة نحو البلاد العربية المتقدمة (سوريا، مصر)، خاصة وأن الحركة الشيوعية اتجهت للميل نحو المحور البعثي، وذلك عن طريق بناء برجوازية وطنية في جبهة متحدة وقد دفعها لذلك سببان، مضمون سياسي في تخطيط الحكومة الروسية والحزب الشيوعي ١- التقرب للنظام الغربي ٢- الازدياد الواضح في كره السياسة الغربية، لذلك أصبح مناهضو الغرب يزدادون قوة في ذلك الوقت على مستوى الرأي العام خاصة بين الشباب المثقفين، أكثر من المستوى الحكومي، فعارض الاتحاد السوفياتي الجهود الغربية في عقد مشروع قيادة الشرق الأوسط، للفوز بثقة العرب، وفي التقارير الروسية عن الوطن العربي تضمن تقييم إيجابي للدور السوري والمصري، في رفضه الدخول في الحلف العسكري الغربي^(٢).

وبعد سقوط حكم الشيشكلي الأميركي النزعة، ازداد التعاون ما بين الاتحاد السوفياتي وسوريا، خاصة عندما رفضت سوريا المعونة الفنية الأميركية، فتقدم الاتحاد السوفياتي بعرض مساعدات عسكرية، واقتصادية، بشروط سهلة، وكان لإشراك السوفيات في معرض دمشق الدولي بشكل خاص وعرضه إمكانياته الفنية، أثر عميق في نفوس السوريين^(٣).

نتيجة إلى سياسة سوريا المعادية للسياسة الغربية، وفرض الحصار الغربي على سورية ومصر، لم يوجد بديل إلا الاتحاد السوفياتي، فقاموا بكسر طوق السلاح الغربي، بعقد صفقات من الأسلحة مع روسيا، وقد صرح وزير الخارجية الروسي عام ١٩٥٥ بشأن الأسلحة والعتاد إن حكومته على استعداد لتأمينه^(٤).

(١) خالد العظم مذكرات ج ٢، ص ٢٢٤، لنشوفسكي مرجع سابق ص ٨٢.

(٢) Robert. John, Soviet and local communist perception Syrian and Lebanese politics, 1944-1964, ph. D. thesis, the university of Wisconsin, 1969, p136

(٣) مجيد خدوري عرب معاصرون، ط ١، الدار المتحدة لنشر، ١٩٧٣، ص ٢٩٦.

(٤) خالد العظم، مذكرات، ج ٢ ص ٤٢٨.

وفي تشرين ٢ ١٩٥٥م وقعت اتفاقية تجارية سوفياتية-سورية، تصدر سورية بموجبها المحاصيل الزراعية بما فيها القطن إلى الاتحاد السوفياتي، وتستورد السلع الصناعية مثل الآلات والسيارات والكيماويات^(١).

ولما رأت الحكومة الأميركية التعاون السوفياتي السوري حزمت الحكومة الأميركية أمرها على ضمان السيطرة على بلاد الشرق الأوسط، بالاتفاقيات اللامتكافئة، تستند إلى مشروع ايزنهاور، ولكن عدداً من الدول العربية منها سوريا ومصر، رفضت قبول التعاون العسكري مع الولايات المتحدة، وشرعت واشنطن رغبة منها في تحطيم سوريا في إعداد عملية تدخل مسلح ضدها، فتم حشد جيش قوامه خمسون ألف جندي وخمسمائة دبابة على الحدود التركية-السورية، وشرعت بتحريض إسرائيل إلى افتعال حوادث على حدود سوريا، وكاد خطر الحرب إلى الظهور بصورة قوية في الشرق الأوسط فقام الاتحاد السوفياتي بخطوة سريعة لضمان السلام وحماية استقلال سوريا^(٢)، وصرح مولوتوف (Molotoof) إلى سفير سوريا بلهجة تنم عن الاهتمام والجدية بقوله «لا تخافوا من تركيا، فتركيا لا تهاجمكم» وعندما سئل عن السبب أجاب بعدم الإحراج^(٣).

كما وجهت الحكومة السوفياتية نداءً في ١٩٥٧م إلى الولايات المتحدة، وغيرها من الدول الغربية بالامتناع عن استخدام القوة، أو التدخل في الشؤون الداخلية لبلاد الشرق الأوسط، وعندما رأت تجاهل مصير هذا النداء راحت الحكومة السوفياتية، في تحذير الدول التي تنوي الاعتداء من مصير مغامرة السويس، وما أدت إليه من دروس، وبعثت اللجنة المركزية للحزب السوفياتي برسائل إلى حزب العمال البريطاني، والأحزاب الاشتراكية في فرنسا وإيطاليا وغيرها تطلب فيها العمل على الحفاظ على السلام، ومنع وقوع أي هجوم على سورية، وتمكن الاتحاد السوفياتي من وضع الشكوى السورية على جدول أعماله، وأيد الاقتراح الذي تقدمت به سوريا إلى إيفاد لجنة لتحقيق في الوضع على الحدود التركية، كما دعا الاتحاد السوفياتي إلى اليقظة بالنسبة إلى متابعة الدول

(١) توري، مرجع سابق، ص ٣٦٠.

(٢) واي بوجوش، وآخرون، السياسة الخارجية السوفياتية بين عامي (١٩٥٥-١٩٦٥) تعليق وتعريب خيرى حماد، القاهرة ١٩٦٨، ص ١٢.

(٣) خالد العظم مذكرات ج ٢، ص ٤٢٩.

الغربية من أساليب التهديد، والابتزاز، وهكذا تم عدول الولايات المتحدة وتركيا عن مهاجمة سوريا^(١).

وعندما تولى حزب البعث وزارتي الشؤون الخارجية والاقتصاد في حكومة وطنية/ أقام باسم الحكومة السورية علاقات ودية مع الاتحاد السوفياتي^(٢).

وفي ٢٨ حزيران ١٩٥٦م زار شيبيلوف (Shibolof)، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، فيما بعد والذي كان رئيساً لصحيفة برافدا السوفياتية سوريا وقدم عرضاً كبيراً لمعونة اقتصادية سوفياتية لسوريا، وأبرمت بينهما اتفاقية العون الاقتصادي، كما بودلت الزيارات بين البلدين، فزار خالد العظم وزير خارجية سوريا روسيا، ثم زارها عقب العدوان الثلاثي شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية، ولما توثقت الروابط بين البلدين ازداد تغلغل العناصر الشيوعية، وخاصة بعد عقد صفقة الأسلحة^(٣).

وفي آذار ١٩٥٧م أجرى العظم محادثات مع نائب رئيس الوزراء السوفياتي، وطلب الجانب السوري ما يلي.

- ١- إطالة أمد استحقاقات صفقات السلاح إلى عشر سنوات.
- ٢- تنفيذ المشاريع العمرانية في البلاد بالاتفاق على تسديد نفقاتها على أقساط.
- ٣- تنفيذ مشاريع أبنية للجيش وتسديد نفقاتها على أقساط.
- ٤- مساعدة الحكومة السورية في عمليات التبادل التجاري وخاصة بالنسبة للمحاصيل الزراعية^(٤).

جميع هذه الأعمال أثارت غضب السياسية الأميركية وحاولت قلب نظام الحكم السوري.

(١) السياسية الخارجية السوفياتية، مرجع سابق ص ١٣.

(٢) طارق اسماعيل، اليسار العربي، ترجمة محمود فلاح، دار النبراس، دمشق، ص ٣٨.

(٣) محمد رفعت، مرجع سابق، ص ١٩٥

(٤) خالد العظم، مذكرات ج ٣، ص ٣١

الخاتمة

حاولت في هذا البحث دراسة تاريخ سوريا منذ عام ١٩٤٦م وهو عام الجلاء وحتى عام ١٩٥٨م، وهو العام الذي شهد الوحدة مع مصر، وقد حاولت جهدي للوقوف علي لأحداث البارزة التي مرت بها سوريا خلال هذه الفترة، تمثلت باستلام الحكومة الوطنية زمام السلطة، وحدث الانقلابات العسكرية، وموقف الأحزاب السياسية من الصراع حول السلطة، إضافة إلى الموقف العربي والدولي من هذا الصراع السياسي.

وقد تميز الحكم الوطني في سوريا (١٩٤٦ - ١٩٤٩) باستلام الحكومة الوطنية مقاليد الحكم بعد الجلاء، الأمر الذي أحدث مشاكل هامة داخل سوريا، وأثبت فشل الوطنيين في تنفيذ إصلاحات فعّالة في الميادين: الاقتصادية والاجتماعية والسياسة و الإدارة فظهرت بذور الأستياء، وتعاضمت بسرعة مما جعل الشعب يشعر بالقلق.

وقد تميزت هذه الفترة بظهور الخطر الصهيوني، وقيام حرب ١٩٤٨م التي عجلت في القضاء على الحكم المدني، وبرهنت على افتقار سورية إلى التقدم والاستقلال، وأقنعت المواطنين أن حل مشكلات البلاد قائم في تولي رجل قوي مقاليد الحكم.

ومن القضايا الهامة التي توصلت إليها الدراسة في فترة الانقلابات العسكرية أن هذه الفترة تميزت بصراع شديد ما بين السلطة المدنية والعسكرية حول استلام السلطة، وبرهنت على إخفاق قادة الانقلابات العسكرية في إحداث تقدم في سياسة البلاد، بل واضعفت سوريا، وجعلتها دولة لا تستطيع حماية نفسها ضد الأخطار الخارجية، واقتنعت أن اشتغال الجيش بالسياسة يسيء إلى الجيش وإلى سوريا.

ومن النتائج الأخرى التي توصلت لها الدراسة أن التنافس الحزبي في سوريا لم يكن هدفه مصلحة البلاد وشعبها، بل كانت خلافات اقليمية ضيقة موزعة بين ولاءات عربية بغية الحصول على الأموال، وبالرغم من تعدد الأحزاب السورية، لكنها لم تكن دلالة على النظام الديمقراطي، بل كان الهدف من قيامها شخصياً ومادياً وبقيت ذو ارتباطات خارجية، فقد تزعم حزب الشعب والحزب

الوطني حركة التنافس لصالح العائلة الهاشمية، والمحاور العربية الأخرى، في حين تزعم حزب البعث التيار القومي، بينما تزعم الحزب الشيوعي حماية المصالح السوفياتية، مما أدى إلى إثارة القلق في سوريا وأظهر الخلافات.

وشهدت مرحلة سقوط الحكومات العسكرية ظهور الأحزاب التقدمية بشكل أوسع، واتخاذ اتجاه معادٍ للنظام الرأسمالي، والإهتمام بالقضايا القومية واقنعت الرأي العام السوري أن الوحدة مع مصر هي السبيل الوحيد للنجاح من تولى الشيوعيين مقاليد الحكم.

أما بالنسبة للموقف العربي والدولي، فقد جلب موقع سوريا الجغرافي عملاً دائماً ضد بقائها فوجودها بين كتلتين متنافستين جعلها هدف المعسكرين الهاشمي والسعودي - المصري المتنافسين وكانت دسائس هذه الدول العربية عامل تعطيل في شؤون سوريا الداخلية، وانقسمت الحكومات العسكرية في إتباع سياسة موالية إلى الحكومات العربية، كما ولعبت دوراً في توجيه سياستها، وأثرت دسائس هاتين الكتلتين الكبيرتين في عدم الإستقرار الذي ساد البلاد.

ولم تخل هذه الفترة من قيام الدول الأوروبية في إستمالة قادة الانقلابات العسكرية في إيجاد حكومات موالية لسياستها وفرض سياسة الأحلاف عليها بسبب التنافس ما بين المعسكرين الشرقي والغربي، والذي تمثل في إيجاد المخططات الأوروبية بغية إسقاط النظام الجمهوري في سوريا.

كما توصلت الدراسة إلى أن السياسة الغربية، والهاشمية قد أسهمت في قيام الوحدة مع مصر، والاتجاه نحو سياسة التقارب مع الإتحاد السوفياتي.

ثبت المصادر والمراجع

- الأرزى، عبد الكريم: تاريخ في ذكريات العراق (١٩٣٠ - ١٩٥٨) ط١، بيروت- لبنان، ١٩٨٢م.
- الأرمنازي، نجيب: محاضرات عن سوريا من الإحتلال حتى الجلاء بلاط، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٥٣م.
- الأزمة اللبنانية، أصولها، تطورها، أبعادها المختلفة، المنظمة العربية للتربية معهد البحوث والدراسات، جامعة عين شمس، القاهرة.
- اسماعيل، طارق: اليسار العربي، ترجمة محمود فلاح، دار النبرس، دمشق، بلا.
- اسماعيل، نديم: من أسرار الشيكلي، بلا (ط).
- بابيل، نصوح: صحافة وسياسة سوريا في القرن العشرين، رياض الرئيس للكتب، بلا.
- براون، سيوم، قوى جديدة في السياسة العالمية، ترجمة اسماعيل أبو العزائم، بلاط، سجل العرب ١٩٧٩.
- البراوي، راشد العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، ط١، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٢م.
- البراوي، راشد: مشكلات العالم العربي، ط١، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠م.
- البعث العربي الاشتراكي، إيمان راسخ، وزارة الإعلام، ١٩٧١م.
- بوجوش، وای: السياسة الخارجية السوفياتية بين عامي (١٩٥٥ - ١٩٦٥) تعليق وتعريب خيرى حماد، القاهرة، ١٩٦٨م.
- بوداغوثا، بيير: الصراع في سورية لتدعيم الاستقلال الوطني (١٩٤٥ - ١٩٦٦) ترجمة ماجد علاء الدين، أنيس المنسي، ط١، دار المعرفة، دمشق، ١٩٨٧م.

- توري، هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون (١٩٤٥ - ١٩٥٨) ترجمة محمود فلاح، ط٢، دار الجماهير، ١٩٦٩م.
- الجندي، سامي: البعث، بلاط، دار النهار، بيروت- لبنان، ١٩٦٩م.
- حتي، فيليب: خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى، ج٢، ط١، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥، ١٩٨٥م.
- حزب البعث العربي الاشتراكي- نضال البعث، ج١ (١٩٤٣ - ١٩٤٩) ج٢ (١٩٤٩ - ١٩٥٤). خمسة أجزاء، منشورات البعث، دمشق، ١٩٦٣م.
- الحزب الشيوعي اللبناني، المؤتمر الثالث، مطابع الأمن، بيروت، ١٩٧٢م.
- الحزب الوطني، اللجنة المركزية، منهاج الحزب ونظامه الداخلي، ٢٩ آذار ١٩٤٧م.
- الحسيني، اسحاق موسى: الأخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة ط٢، بيروت، ١٩٥٥م.
- الحسيني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، عشرة أجزاء ج٨، ج١٠، دار الكتب، بيروت، ١٩٧٨م.
- الحكيم، حسن: مذكراتي، صفحات من تاريخ سورية الحديث (١٩٢٠ - ١٩٥٨) قسم٢، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٦.
- الحلو (ابراهيم): كفاح القومية العربية في القرن العشرين (سورية، مصر) بلاط، مكتبة حسين النوري، دمشق.
- حمروش (أحمد): قصة ثورة ٢٣ يوليو ج٢، عبد الناصر والعرب ط٢، مكتبة مدبولي- القاهرة.
- حنّاء، عبد الله: جدل البرجوازية العربية المعاصرة، دار كنعان، ومؤسسة عيبال، دمشق.
- خدوري، مجيد: عرب معاصرون، ط١، الدار المتحدة، ١٩٧٣م.
- الخوري، بشارة خليل: حقائق لبنانية (١٩٤٧-١٩٥٢) ج٢، منشورات أوراق لبنان.
- دراسات في الفكر الاشتراكي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤م.

- دروزة، محمد عزت: حول الحركة العربية الحديثة، تاريخ ومذكرات وتعليقات انكلترا، والحركة العربية ج٥، المطبعة العصرية- صيدا.
- دروزيل، ج. ب: التاريخ الدبلوماسي (تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم) تعريب نور الدين حاطوم، ط١، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٦، ١٩٧٨.
- دندشلي، مصطفى: مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي، حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٤٠-١٩٦٣)، ج١، الأيدويولوجيا والتاريخ السياسي، تعريب يوسف جباعي، مصطفى دندشلي، ط١، ١٩٧٩.
- ذكريات الأمير عادل ارسلان عن حسني الزعيم رائد الانقلابات العسكرية في سورية ط١، دار الكتاب العربي الجديد، بيروت، ١٩٦٢م.
- رفعت، محمد: التوجه السياسي للفكرة العربية الحديثة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤.
- الركابي، علي رضا: قصة الكفاح الوطني في سورية عسكرياً وسياسياً حتى الجلاء بلاط، ١٩٧٧م.
- الروسان، ممدوح: العراق وقضايا الشرق العربي القومية (١٩٤١ - ١٩٥٨) ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩م.
- زويا، لبيب: الحزب القومي السوري الاجتماعي (تحلل وتقييم) ترجمة جوزيف شويري، دار ابن خلدون، بيروت.
- السرحان، أحمد: النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية ط١، دار الباحث، بيروت- لبنان، ١٩٨٠م.
- السعيد، عصمت: نوري السعيد رجل الدولة والإنسان مبرة عصام السعيد، لندن ١٩٩٢م.
- سلام، قاسم: البعث والوطن العربي، منشورات العالم العربي في باريس.
- سيل، باتريك: الصراع على سورية (١٩٤٥ - ١٩٥٨) ترجمة سمير عبيد، محمود فلاحة ط١، دار الكلمة، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م.
- شامية، جبران: أزمة الاعتدال في المشرق العربي، ط١، دار الأبحاث بيروت ١٩٦٨.

- شامية، جبران: يا عقلاء العرب اتحدوا، الكتاب الثاني (قضايا سوريا) دار الريحاني-بيروت.
- شوكت، ناجي: سير وذكريات (١٨٩٤ - ١٩٧٤) ج٢، منشورات مكتبة اليقظة، بلا.
- صادق، محمد: الدبلوماسية الميكافلية في العلاقات العربية الأميركية خلال عشرين عاماً (١٩٤٧ - ١٩٦٧) دراسة وتحليل حول كتاب لعبة الشعوب ط١، منشورات العصر الحديث، ١٩٧١م.
- صبري، اسماعيل: الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم المتحدة، ط١، بيروت ١٩٨٧م.
- صفوت، محمد: الجمهورية الحديثة، ط١، منشأة المعارف، ١٩٥٨م.
- عبد الفتاح، فكرة نامق: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (١٩٥٣ - ١٩٥٨) منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨١م.
- عز الدين، نجلاء: العالم العربي، ترجمة محمد عوض وآخرون ط١، ط٢، دار أحياء الكتاب العربي، ١٩٥٧، ١٩٦٢.
- العوف، بشير: الانقلاب السوري، أسرار، دوافعه، مراميه، وكيف تمت حوادثه، مكتبة حسن النوري، دمشق، ١٩٤٩م.
- العياشي، غالب: تاريخ سورية السياسي من الانتداب إلى الانقلابات (١٩١٨ - ١٩٥٤) وهو للإيضاحات السياسية، وأسرار الانتداب، مطابع الأشقر، بيروت، ١٩٥٥.
- فاسيليف: تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيرى الضامن، وجمال الماشطة دار التقدم، ١٩٨٦م.
- الفرحاني، محمد: فارس الخوري وأيام لاتنسى، بيروت، ١٩٦٤م.
- فرزات، محمد حرب: الحياة الحزبية في سوريا بين (١٩٠٨ - ١٩٥٥) ط١، دار الرواد، ١٩٥٥م.
- فنصة، نذير: أيام حسني الزعيم ١٣٧ يوماً هزت سوريا، ط٢، دار الآفاق الجديدة ١٩٨٣م.

- الفيل، أحمد عيسى: سورية الجديدة في الانقلاب الأول والثاني، مطبعة ابن زيدون، دمشق، ١٩٤٩م.
- قاسمية، خيرية: مذكرات محسن البرازي (١٩٤٧ - ١٩٤٩) ط١، الرواد للنشر، ١٩٩٤م.
- قدورة، زاهية مصطفى: تاريخ العرب الحديث، ط٢، دار النهضة العربية بيروت، ١٩٧١م.
- قصة الجلاء عن سوريا: من معارك التحرير العربي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي بلاط، ١٩٦٥م.
- قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي: ج٢، ط١، المؤسسة العربية، ١٩٨١م.
- كبة، محمد مهدي: مذكراتي في صميم الأحداث (١٩١٨ - ١٩٥٨) ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥م.
- كحالة، حبيب: ذكريات نائب، مطابع الهلال، دمشق، بلا.
- كوبلاند، مايلز: لعبة الأمم اللاخلاقية في سياسة القوة الأميركية، تعريب مروان خير، بلا.
- الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج١، ج٢، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩م.
- كيرك، جورج: الشرق الأوسط بين (١٩٤٥ - ١٩٥٠) ترجمة عمر الاسكندراني بلا، ط مراجعة سليم حسن، كتب الشرق الأوسط، شارع قصر النيل.
- لنشوفسكي، جورج: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج٢، ترجمة جعفر خياط مراجعة محمود الأمين، مكتبة دار المثني، ١٩٦٥م.
- المارديني، زهير: الأستاذ، قصة حياة مشيل عفلق، بلاط، رياض الرئيس.
- المالكي، عدنان: رسائل من السجن، بلا، منشورات دار الثقافة دمشق، ١٩٦٠م.
- مجتمعنا العربي: مجموعة أساتذة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، دار النهضة، القاهرة.
- مجرى الحوادث المتتالية من الانقلاب السوري فيما يتعلق بالحكومة العراقية ومحاضر المقابلات الخاصة بذلك، بغداد، ١٩٤٩م.

- محيي الدين، جهاد مجيد: العراق والسياسة العربية (١٩٤١ - ١٩٥٨) جامعة البصرة مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٠م.
- مذكرات جميل ابراهيم باشا: نضال الأحرار في سبيل الاستقلال مطبعة الضياء، ١٩٥٩م.
- مذكرات خالد العظم، ج٢، ج٣، الدار المتحدة- بيروت، ١٩٧٢م.
- مذكرات طه الهاشمي (١٩٤٢ - ١٩٢٥) ج٢، تحقيق وتقديم خلدون ساطع الحصري ط١، دار الطليعة- بيروت، ١٩٨٧م.
- مذكرات محمود رياض: الأمن القومي العربي، الإنجاز والفشل ج٢، ط١، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٦٨م.
- مذكرات الملك عبد الله، مقدمة وإشراق مصطفى خرسا بلاط.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم: الولايات المتحدة، والشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٧٨م.
- المعلم، وليد: سوريا (١٩١٨ - ١٩٥٨) التحدي والمواجهة، ط١، مطبعة عكرمة، دمشق، ١٩٨٥م.
- المميز، أمين: بغداد كما عرفت شذرات من الذكريات، ط١، دار الفاق العربية، ١٩٨٥م.
- نصّور، أديب: قبل فوات الأوان، دراسات ومطالعات حول الأحداث السورية (١٩٤٨ - ١٩٥٥)، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٥.
- هندي، احسان: كفاح الشعب العربي السوري (١٩٠٨ - ١٩٤٨) بلا، ١٩٦٢م.
- وليمز، م. ن ستيون، بريطانيا، والدول العربية، عرض للعلاقات الانجليزية العربية (١٩٢٠ - ١٩٤٨) ترجمة وتعليق أحمد عبد الرحيم امصطفى، أحمد عزت عبد الكريم، مكتبة الأنجلو المصرية، بلا.
- لاكور، والتر، الإتحاد السوفياتي، والشرق الأوسط، ط١، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ١٩٥٩م.
- اليوزبكي، توفيق سلطان، دراسات في الوطن العربي، الحركات الثورية والسياسية ط٢، جامعة الموصل، ١٩٧٥م.

المراجع الأجنبية:

- Gwinn, Robert, *The New Encyclopedia, Britannica* Volum, 1, 10, 15 the Edition Chicago.
- Marr, Pheb, *The Modern History of Iraq*, Ist, West View Press, Colorado, 1985.
- Rabinovich, Itamar, *Syria Under the bath (1963- 1966) The Army- Party., Symbiosis*, Israil Universing, Jurusalem, Shailoan Center, 1972.
- Al- Tibawi, Abdullatif, *Amodern History of Syria, Including, Lebanon and Palestin*, London, Macmillan, 1969.
- Ziadeh, Nicola, *Syria and Lebanon*, Ist, p. Lebanon, Book Shop, Beirut, 1965.

الرسائل العلمية باللغة العربية والأجنبية

- ابراهيم، محمد محمد ابراهيم: مقدمات الوحدة المصرية- السورية (١٩٤٣- ١٩٥٨) رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩١م.
- أبو جابر، كامل: حزب البعث العربي الاشتراكي، تاريخه، عقيدته تنظيمه، رسالة دكتوراه مترجمة، ١٩٦٦م.
- خليف، أحمد عيسى: مشروع سوريا الكبرى (١٩٢١ - ١٩٥١)، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، ١٩٩١م.
- داوود، عباس غضبان: (العراق، سوريا) دراسة موقف العراق من تطور الأحداث السياسي في سوريا (١٩٤٩ - ١٩٥٨)، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ١٩٨٣م.
- الريماوي، سهيلة زكي: الحياة الحزبية في سوريا (١٩٢٠ - ١٩٤٥)، رسالة دكتوراه كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٨م.
- Kayali, Nizar, *Syria, A Political Study (1920- 1950)* Ph. D, Thesis, COlumbia, Univeristy, 1951.
- Robert, John, *Soviet and Local communist preception of Syrian and Lebanese Politics (1944- 1964)* ph. D. thesis, the university of Wisconsin, 1966.

الدوريات

- مجلة الإصلاح الاجتماعي، ع ٤، ٥ أيار ١٩٥٤م.
- مجلة أفاق عربية، ع ٧-٨، ١٩٨٤م.
- مجلة دراسات تاريخية، ع ٢٧-٢٨، كانون أول ١٩٨٧م.
- المستقبل العربي، ع ٩٦، مركز دراسات الوحدة، شباط، ١٩٨٧م.
- المستقبل العربي، ع ١٠٦، مركز دراسات الوحدة، ١٤ كانون أول، ١٩٨٧م.
- المستقبل العربي، ع ١٥٤، مركز دراسات الوحدة، كانون أول، ١٩٩١م.
- مجلة المصور: ع ١٩، ١٤٥٨، أيلول ١٩٥١م.
- ع ١٤٩٠ ٢ مايو ١٩٥٢م.
- ع خاص عن سوريا ٢٣ أيار ١٩٥٤م.
- مجلة المؤرخ العربي، ع ٢٧، الأمانة العامة لإتحاد المؤرخين العرب- بغداد، ١٩٨٨م.
- مجلة النهج، ع ٢، تشرين ٢ ١٩٨٣م.
- الهلال جزء ١ المجلد ١-٦ يناير ١٩٥٣م.

الصحف

- الأردن، عمان ع ١٣١٥، ٢٠ شباط، ١٩٤٩م.
- الأردن ع ١٢٩٩ ١ نيسان ١٩٤٩.
- ع ١٢١٤، ١٦ آب، ١٩٤٩م.
- ع ١٤٢٠، ٢٤ آب، ١٩٤٩م.
- ع ١٤٤٣، ٢٠ أيلول، ١٩٤٩م.
- ع ١٤٩٠، ١٦ تشرين الثاني، ١٩٤٩م.
- ع ١٥٠٣، كانون أول، ١٩٤٩م.

- ع ١٥١٨ ، ٢٠ كانون اول ، ١٩٤٩ م .
ع ١٥١٩ ، ٢١ كانون ا ، ١٩٤٩ م .
ع ١٥٢٨ ، ٣١ ك ا ، ١٩٤٩ م .
ع ١٥٧٦ ، ٢٩ ك ا ، ١٩٥٠ م .
ع ١٦٢٩ ، ٥ أيار ، ١٩٥٠ م .
ع ١٦٥٢ ، ١ حزيران ، ١٦٥٠ م .
ع ١٧٣٣ ، ٦ أيلول ، ١٩٥٠ م .
ع ١٩٦٤ ، ١٠ حزيران ، ١٩٥١ م .
ع ٢٤٤٣ ، ٤ ك ا ، ١٩٥٣ م .
ع ٢٦٧٢ ، ١١ تشرين ا ، ١٩٥٣ م .
ع ٢٧٦٩ ، ٣ شباط ، ١٩٥٤ م .
ع ٢٧٧٢ ، ٩ شباط ، ١٩٥٤ م .
ع ٢٧٩١ ، ٢٨ شباط ، ١٩٥٤ م .
الفباء/دمشق/ ع ٨٢٨١ ، ٢٦ حزيران ، ١٩٤٩ م .
ع ٨٤٩١ ، ١٦ ك ا ، ١٩٥٠ م .
ع ٨٧٤٤ ، ٩ تشرين ٢ ، ١٩٥١ م .
ع ٨٧٦١ ، ٢٩ تشرين ٢ ، ١٩٥١ م .
ع ٨٧٦٢ ، ٣٠ تشرين ٢ ، ١٩٥١ م .
ع ٨٧٦٤ ، ٣ ك ا ، ١٩٥١ م .
ع ٨٧٦٥ ، ٤ ك ا ، ١٩٥١ م .
ع ٨٧٦٧ ، ٦ ك ا ، ١٩٥١ م .
ع ٨٩٦٥ ، ٤ شباط ، ١٩٥٤ م .
ع ٨٩٩١ ، ٢٦ شباط ، ١٩٥٤ م .
ع ٨٩٩٠ ، ٥ اذار ، ١٩٥٤ م .
ع ٩٠٨٢ ، ٩ تموز ، ١٩٥٤ م .

- ع ٩١٩١ ، ١٥ أيلول، ١٩٥٤م.
الانقلاب، دمشق، ع ٢٢، ١٦ حزيران ١٩٤٩.
ع ٢٩، ٢٥ حزيران ١٩٤٩.
ع ٧، ١٤ آب ١٩٤٩.
ع ٧١، ١٥ آب ١٩٤٩.
ع ١٠١، ٢٠ أيلول ١٩٤٩م.
الأيام، دمشق، ع ٤٤٢٧، ٢٥ شباط ١٩٥٠م.
ع ٨٤٤٤٦ ٨ آذار ١٩٥٠.
ع ٣٤٤٦١ ٣ نيسان ١٩٥٠.
ع ٥٤٤٦٣ ٥ نيسان ١٩٥٠م.
ع ٥٤٧٤٩ ٥ ك ١ ١٩٥١م.
البعث دمشق، ع ٢١، ٥٤ نيسان ١٩٥٤.
ع ٦٥٥٣ أيار ١٩٥٤.
ع ٧٥٥٤ ٧ أيار ١٩٥٤م.
التحرير العربي، دمشق ع ٩، ١١ أيلول ١٩٥٢م.
ع ٤٧، ٢٧ تشرين ٢، ١٩٥٣م.
ع ٦١، ١٥ ك ١، ١٩٥٣م.
ع ٨٤، ١٢ ك ٢، ١٩٥٤م.
الدفاع، فلسطين، ع ٤٢٧٨، ٤ نيسان ١٩٥٠م.
ع ٤٣١٨، ٢١ أيار، ١٩٥٠.
ع ٤٧٨٩، ٣ تشرين ٢، ١٩٥١.
ع ٤٧٩١ ك ٣، ١، ١٩٥١.
ع ٥٤٦، ٢ شباط، ١٩٥٤.
ع ٥٤٦١، ٣ شباط، ١٩٥٤.

الوثائق

- د. ك.و: وثائق البلاد الملكي العراقي المدوعة في دائرة الكتب والوثائق الوطنية قي بغداد.
- مديرية الوثائق التاريخية في دمشق وثيقة رقم ٤٨٥/٣/ بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٤٨م.
- د. ك. و بغداد ملف رقم ٣١١/١٦٦٠ تقارير المفوضية العراقية بدمشق إلى بغداد، وثيقة رقم ١٨، ص ٢٨.
- د. ك. و بغداد ملف رقم ٣١١ / ١٦٦١ تقارير المفوضية العراقية بدمشق إلى بغداد، وثيقة رقم ١٩، ص ٢٩.
- د. ك. و بغداد ملف رقم ٣١١/٢١٦٦/تقارير المفوضية العراقية بالقاهرة إلى وزارة الخارجية إلى بغداد، وثيقة رقم ١٩ ص ١٢٧.
- د. ك. و بغداد ملف رقم ٣١١ / ٢١٦٨ /تقارير المفوضية العراقية بمصر (القاهرة) وثيقة رقم ٢١، ص ١٤٢.
- د. ك. و. بغداد ملف رقم ٣١١ / ٢٦٦٨ /تقارير المفوضية العراقية بمصر، وثيقة رقم ٧٢، ص ١٩٣.
- وثائق وزارة الخارجية العراقية ٣٧٧ / ٣٧٧ / ٦٠٠ تقرير المفوضية العراقية في دمشق إلى بغداد بتاريخ ١ كانون أول ١٩٥١م.
- وثائق وزارة الخارجية العراقية رقم ٩١٤ / ٩١٤ / ٦٠٠ من وزارة الخارجية العراقية إلى موفضيها في بيروت بتاريخ ١٤ آب ١٩٤٩م.
- وثائق وزارة الخارجية العراقية وثيقة رقم ٩١٤ / ٩١٤ / ٦٠٠ تقرير من المفوض العراقي بدمشق بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٧م.
- وثائق وزارة الخارجية العراقية رقم ٩١٤ / ٩١٤ / ٦٠٠ تقرير من الوزير العراقي المفوض بدمشق إلى وزارة الخارجية العراقية بغداد بتاريخ ٥ تموز ١٩٤٩م.
- وثائق وزارة الخارجية العراقية رقم ٣٧٧/٣٧٧/ ٦٠٠ تقارير المفوضية العراقية في دمشق الى بغداد بتاريخ ١/١١/١٩٤٩.

Abstract ٤٥٨١٨٢

The Military Role in the political conflict in Syria (1946-1958)

Khalefeh Ruda Mahmoud Bani-Ali

Supervised by:

D. Suhaila Al-Reemawy

This study dealt with the military role in the political conflict in Syria (1946- 1958) and the role of the national regime in particular. Moreover, it shed the light on the party stand, the Arabstand, and the European stand towards the political Syrian conflict to gain authority.

The study comprised an introduction, four discussion chapters, and a conclusion.

The first chapter handled the national regime in Syria (1946-1949). It illustrated th role of the national group in leading the country after the French departure, the disjunction of parties from the group, and the arise of new parties which helped modify the election principles and the legislation. The chapter moreover illustrated shukri Al- Qutilli's policy, after he was reinstalled, which was marked with negligence of the country's affairs and led first to political exasperation, then to the alteration of the president and his prime minister.

The second chapter handled the military revolutions and the conflict to gain, authority (1946- 1954). It illustrated the reasons behind the revolutions and the methods adopted by their leaders such as, the alteration of the legislation, the election of new president, the creation of new laws for the obstruction of new and old- legislation, and the replacement of democracy with dictatorship. The chapter moreover included resumes of the revolutions' leaders and the reasons behind their failure.

The third chapter handled the Syrian parties' stand towards the political conflict to gain authority (1949- 1958) . It illustrated the role of the dominant parties in steering the Syrian policy and

determining its affairs abroad. The chapter also handled the role of the ideological groups and their position towards the military revolutions, and their roles in confronting the outside dangers on Syria.

The fourth chapter handled the Arab and the national stand towards the political conflict in Syria (1949- 1958) concentrating on the stand of the Arab countries that had played an important role in influencing the inner Syrian policy in order to have an amicable government by using money or diplomatic methods to achieve union with Syria.

The chapter moreover handled the European stand and its role in planning the political revolutions, affecting their leaders in order to have amicable governments, imposing the policy of unions on Syria to face the socialistic dangers and joining Syria to the western domination tropic The chapter also dealt with the USSR role in supporting Syria against the capital domination.

The study ended to a conclusion based on the four chapters results.